

مصر العاصرة

رئيس التحرير : الأستاذ الدكتور مصطفى كامل السعيد
مكتبر عام الجمعية



الأمم عشرة جنيها

يوليو/أكتوبر ١٩٩٢
المعدان ٤٣٧ - ٤٣٨
السنة الخامسة والثمانون
القاهرة

أعضاء الجمعية

أعضاء الجمعية أربع فئات : الأعضاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشاً سنوياً والأعضاء المشتركون (بنوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها) من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكاً سنوياً لا يقل عن ألف جنيه والأعضاء الفخريون الذين أدوا خدمات جليلة للجمعية أو للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية والأعضاء المرسلون وهم أعضاء يقيمون في الخارج يساهمون في أعمال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الأعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

الاشتراك في المجلة

رسم الاشتراك السنوى في المجلة مائة وخمسون قرشاً في جمهورية مصر العربية (١٣٥ شلن انجليزى أو عشرين دولاراً أمريكياً) . للبلاد المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للمضمو أو المشترك الذى لا يتسلم عدداً من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين عشرة جنيهات في جمهورية مصر العربية (خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً) في البلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسال الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ولا يباح نقل أو ترجمة شيء مما ينشر في هذه المجلة بغير إذن سابق من الجمعية .

كل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكاً للجمعية .
ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرة الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣١ .

مقر الجمعية — ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٧٥٠٧٩٧

الفهرس

مقالات باللغة العربية

- د. محمد عبد العزيز أبو رمان التحليل البارامترى الموجه . ٥
- د. علاء الدين حسن عواد نموذج قياسى للسياسة المالية
المعاصرة خلال الفترة
١٩٩٣ - ٧١ . . . ٢٥
- د. عبدالقادر محمد عبد القادر تحليل الآثار التنموية للخصخصة
مع التطبيق على مصر . . ٤١
- د. غادة الحضاوي أزمة المياه فى الشرق الأوسط
حوض نهر الأردن . . . ٧١
- د. خليل محمد خليل عطية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
والتنمية : بحث فى النظرية ١٢٥
- د. ميراندا زغللول رزق تأثير نظم الحوافز والاعفاءات
الضريبية على تحسين بيئة
الاستثمار فى مصر . . . ١٦٣

مقالات باللغة الأجنبية

- د. رقية محمد التنمية الصناعية فى ماليزيا . ٥
- د. هـانز لوفجرون تجربة مصر فى صياغة نماذج
التوازن العام . . . ٣٣
- د. مسقطر السيد الصناعة فى مصر وتحرير التجارة ٥٩

دعوة الى الباحثين

تتشرف مجلة مصر المعاصرة بتجديد الدعوة الى الباحثين للاسهام بنشر ابحاثهم على صفحاتها . وترحب المجلة بنشر الابحاث في فروع العلوم الاقتصادية والقانونية والاحصائية والسياسية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، مع مراعاة القواعد الآتية :

— يفضل الا يزيد حجم البحث عن اربعين صفحة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، ويرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية (اذا كان البحث باللغة العربية) وباللغة للعربية (اذا كان البحث بلغة اجنبية) على ان يتضمن الملخص فكرة البحث وأهم نتائجه .

— ترسل الأبحاث من ثلاث نسخ ويفضل ان تكون مراجعة من قبل الباحث تجنباً للأخطاء المطبعية .

— تعرض الأبحاث على اثنين من المحكمين بشكل سري ، وللمحكم ان يطلب اجراء التعديلات قبل الموافقة على نشر البحث .

— ينبغي مراعاة القواعد العلمية المتعارف عليها في طرق الاقتباس وكتابة المراجع .

— تلتزم المجلة باعلام الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهرين على الاكثر من تاريخ استلام الأبحاث .

ترسل الأبحاث على عنوان المجلة :

جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

١٦ ش رمسيس — القاهرة . ج.م.ع

التحليل البارامترى الموجه طريقة لتفادى اوجه القصور فى كل من تحليل الحساسية والبرمجة البارامترية فى اطار البرمجة الخطية*

دكتور / محمد عبد العزيز ابو رمان**

✳ اخترنا ان نطلق على هذه الطريقة بالانجليزية اسم **PARATIVITY** وهو اصطلاح تركيبى **Synthetic** يتكون من المقطع الاول من كلمة **PARAMetric** والمقطع الثانى من كلمة **sensiTIVITY** فى اشارة واضحة الى ان الطريقة — وان قامت لتفادى العيوب الواضحة فى كل من المنهجين — تأخذ من كل منهما عناصره الايجابية ثم تضعها فى بوتقة واحدة فى وجود وسيط التفاعل (وهو القيم المقابلة **dual values**) الذى يستخدم لأول مرة لتوجيه عملية التفاعل الى مسار هدفى (يستهدف تحقيق غاية معينة) . ومن هذه الخاصية الأخيرة جاءت صفة « الموجه » بارزة فى العنوان بغية التأكيد على ان الطريقة ليست مجرد اجراءات حسابية **Computational** ذات مستوى كفاءة معين ، وانما هى تكتسب اهميتها — فى المقام الاول — من كونها ذات محتوى اقتصادى يستمد منابعه من خصائص أسعار الظل الأمر الذى يجعلها ذات نفع كبير . وهكذا تتوجه جزئيات العنوان الرئيس نحو صياغة مقابلة له بالانجليزية نصكها على النحو التالى :

DIRECTED PARATIVITY ANALYSIS

A Method to Alleviate Deficiencies of Sensitivity Analysis
and Parametric Programming in a Linear Programming Context.

١ - مقدمة :

أفترض ان لدينا برنامجا خطيا فى صورته المعيارية ، وانه يحتوى عددا من القيود قدرها م وعددا من المتغيرات يساوى ن (اطلقنا عليها س١ ، س٢ ، ... ، سن) . هذا البرنامج يمكن صياغته على النحو التالى :

✳✳ استاذ المحاسبة الادارية وبحوث العمليات كلية التجارة — جامعة طنطا .

أوجد قيمة كل من $s_1, s_2, \dots, s_n$ التي تجعل

$$y = r_1 s_1 + r_2 s_2 + \dots + r_n s_n \text{ أكبر ما يمكن}$$

بشرط :

$$a_{11} s_1 + a_{12} s_2 + \dots + a_{1n} s_n \geq b_1$$

$$a_{21} s_1 + a_{22} s_2 + \dots + a_{2n} s_n \geq b_2$$

$$a_{m1} s_1 + a_{m2} s_2 + \dots + a_{mn} s_n \geq b_m$$

$$s_1, s_2, \dots, s_n \geq \text{صفر}$$

وبافتراض أن هناك حلا أمثل لهذه المشكلة ، فإن اعمال طريقة السبيلكس بأجراءاتها المعتادة كحيل بالوصول الى هذا الحل .

من بين الانتقادات التي يحلو للبعض ترديدها حول هذا النموذج واستخداماته في ترشيد القرارات الاقتصادية أن ادعاء المثالية الذي يوصف به حل المشكلة قد يكون فيه قدر كبير من المبالغة ، وذلك لأن رحلة البحث عن هذا الحل الأمثل قد بدأت من نقطة تلت تجهيز القيود والتي لا يمكن الادعاء بأنه قد جرى تحديدها بطريقة مثالية . لقد ألفت الأبحاث والدراسات السلوكية كثيرا من الضوء على عملية اتخاذ القرار الإداري وتعقيداته البالغة حتى أنتهينا الى قناعة عامة مؤداها أن القرارات التنظيمية ما هي في الواقع الا محصلة لكثير من قوى الشد والجذب المتنافرة والتي غالبا ما تنتهي بالقرار الى وجهة لا يمكن وصفها بالمثالية . ولاعادة توجيه عملية اتخاذ القرار وجهة رشيدة فانه لا بد من توافر :

(أ) معلومات اضافية تفصح عن الآثار الاقتصادية للقرار الإداري بكل تناقضاته الكامنة .

(ب) معيار لتقويم هذه المعلومات وتوجيه عملية استخدامها على أساس انتقائي .

(ج) ترتيبية اجرائية مقننة تحكم عملية تقويم هذه المعلومات وتضمن ما يتم انتقاؤه منها في صلب نموذج لاتخاذ القرار يستهدف التقليل من حجم الآثار الضارة للسلوك غير الرشيد .

وقد يتبادر الى اذهان الكثيرين احتمال ان يلعب كل من تحليل الحساسية والبرمجة البارامترية دورا رئيسا في تحقيق هذه الغاية . وهذا الاحتمال ان كان في صورته العامة يبدو مقبولا للوهلة الاولى ، فان النظرة الفاحصة لهذين الاسلوبين قد تفصح عن نتيجة مغايرة تماما لهذا الراى ، ومن ثم فقد يبدو منطوقيا ان نبدا أولا باستعراض كلا الاسلوبين (تحليل الحساسية والبرمجة البارامترية) مع التركيز على ثانيهما باعتباره سوف يعبر عن شكل الاداة التى يجرى من خلالها عرض الطريقة المقترحة . واذ نفرغ من الاستعراض المركز للأسلوبين فانه يكون علينا ان نبرز نقاط الضعف والقصور في كل منهما وذلك من خلال تحليل انتقادي هدى لهما ، وبذا نكون قد مهدنا الارضية التى سوف ينطلق منها « التحليل البارامترى الموجه » فنعرض لاساسياته ، ثم نثبت مفهومه من خلال تتبع كيفية تطبيقه على حالة تماثلية allegorical case

٢ — تحليل الحساسية والتحليل البارامترى :

يوغر منهاج تحليل الحساسية خطأ يمكن — الى حد ما — من تتبع آثار التغيرات المحدودة في قيم معاملات النموذج وتحديد مدى حساسية (او عدم حساسية) القرارات تجاه هذه التغيرات (١) . اى ان منهاج تحليل الحساسية يمكن من دراسة التغيرات في قيم معاملات النموذج وتحديد الى اى مدى يمكن لبعض هذه المعلمات ان تنفذ قبل ان يصبح الحل الأمثل الذى توصلنا اليه سلفا حلا غير أمثل . والمفروض انه كلما ارتفعت درجة حساسية القرار بالنسبة للتغير في احدى المعلمات كان ذلك ادعى الى بذل مزيد من الجهد والوقت (تكلفة) لتقدير قيمة هذه المعلمة حتى لا نبتعد كثيرا عن المثالية فيما بعد .

وفى الوقت الذى يقف فيه تحليل الحساسية عند حد دراسة آثار التغيرات الفردية في أحد ثوابت النموذج فان البرمجة الخطية الدالية لا تقف فقط عند حد تعيين القيم الحدية التى يتوقف عندها كون الحل القائم حلا أمثل ، ولكنها يمكن ان تتعدى ذلك الى تعيين الحلول الاساسية المختلفة — واحدا تلو الآخر (٢) — التى تصبح مثلى اذا ما تعدت التغيرات في بعض

Dantzig, 1963, (ch. 12, section 4)

Hadley, 1962 (ch. 11)

(١) انظر على سبيل المثال :

(٢) انظر على سبيل المثال :

الثوابت حدا بعد الآخر . وسوف نوجه عنايتنا الآن الى شرح الخطوات الواجب اتباعها عند تقصى أثر التغير الدالى فى مقادير الطرف الأيسر باعتبار أن هذه التغيرات هى المدخل الأساسى لاجداث تغيرات هيكلية فى الأوضاع القائمة واعادة الانساق الى جزئياتها والتناسب الى مكوناتها بفرض القضاء على نقاط الاختناق وتمديد أعناق الزجاجات التى تتحكم فى مسيرة التنظيم .

٣ - التغير الدالى فى مقادير الطرف الأيسر :

الصورة العامة لمشكلة البرمجة الخطية يمكن عرضها بلغة المصفوفات على الصورة التالية :

$$Y = RS$$

أكبر ما يمكن

بشرط

$$A \geq B$$

$$S \leq \text{صفر}$$

حيث :

Y —————> تشير إلى القيمة القصوى للمنفعة المتوقعة

R —————> متجهة صفية (١ × ن)

S —————> متجهة عمودية (ن × ١)

A —————> مصفوفة (م × ن)

B —————> متجهة عمودية (ن × ١)

أما فى مشكلة البرمجة الخطية الدالية ، فإن عمود الطرف الأيسر انما يجرى تعديله ليأخذ الصورة العامة التى تبدو فيها مجموعة القيود على النحو التالى :

$$A \geq (B + C)$$

حيث F متجهة عمودية (ن × ١) ، C عدد غير سالب ، فاذا أعطينا قيمة محددة للمقدار C فإنه يمكن حل المشكلة بالطريقة المعتادة التى ألفناها . غير أننا نرغب فى التعبير عن الطرف الأيسر كدالة خطية للمتغير C ، وتقصى الحدود التى يمكن أن تتذبذب بينها قيمة C قبل أن يتغير الأساس الحالى (أى تركيبة الحل القائم) . ولانجاز ذلك فإنه يمكن اتباع الخطوات التالية :

١ — اجعل $ح = صفر$ ، ثم حل المشكلة مستخدماً القيم الأصلية للمتجه $ب$.

٢ — أوجد الحل الدالى عن طريق ضرب مصفوفة مقلوب الأساس في عمود الطرف الأيسر المعدل ، أى المعبر عنه في صورة علاقة دالية $(ب + ف ح)$.

٣ — حدد القيمة الحرجة للمتغير $ح$ والتى عندها يتحول واحد على الأقل من عناصر عمود الحل الى الصفر (ليصبح سالبا بعدها) ، ولتكن هذه القيمة $ح^*$.

٤ — ضع $ح = ح^*$ ثم حدد عناصر عمود الحل الجديد .

٥ — الحق عمود الحل الجديد بالتابلوه الأخير في جدول السمبلكس .

٦ — قم باعداد تابلوه الحل الجديد باستخدام أسلوب مقابل السمبلكس dual simplex (٣) .

وختاماً فإنا نذكر بأنه من السهل امكن إجراء تحليل دالى للتفسير في معاملات دالة الهدف على نحو مماثل لذلك الذى قمنا به الآن . فنظراً للعلاقة الوثيقة بين المشكلة الأصلية والمشكلة المقابلة فإنه يمكن تحليل التفسير الدالى في دالة الهدف عن طريق تعيين المشكلة المقابلة حيث تتحول دالة الهدف الى طرف ايسر ، ثم انجاز المطلوب وفقاً للإجراء الذى قرعنا من طرحه لتونا .

مثال :

لإيضاح الكيفية المعتادة لإجراء عملية التحليل البارامترى لعمود الطرف الأيسر ، أفترض المثال التالى :

(٣) من المعتاد — وان لم يكن ذلك دائماً في كل الحالات — أن نحصل على الحل الجديد من واتع الحل القديم في خطوة واحدة . لنعرف أحد الأمثلة التى قد نحتاج فيها الى أكثر من خطوة واحدة للحصول على الحل الجديد ، انظر : — Simmons, 1972 (p. 222n)

أكبر ما يمكن

$$y = 60s_1 + 70s_2 + 80s_3$$

بشرط :

$$10000 \geq s_1 + 2s_2 + 3s_3$$

$$12000 \geq 2s_1 + 4s_2 + 3s_3$$

$$20000 \geq 4s_1 + 6s_2 + 2s_3$$

$$s_1, s_2, s_3 \leq \text{صفر}$$

ويوضح التابلوه التالى الحل الأمثل للمشكلة :

	٦٠ س١	٧٠ س٢	٨٠ س٣	٤ س٤	٥ س٥	٦ س٦	
٤٥٠٠	٠	٤/١	٠	١	٤/١-	٨/١-	٠ س٤
١٠٠٠	١	٢/١	٠	٠	٢/١	٤/١-	٦٠ س١
٤٥٠٠	٠	٤/٥	١	٠	٤/١-	٨/٢	٨٠ س٢
٤٢٠٠٠٠	٠	٦٠	٠	٠	١٠	١٥	

$$\begin{bmatrix} 3000 \\ 0 \\ 20000 \end{bmatrix}$$

= افترض أن لدينا معلومات تشير إلى أن المتجهه ف

$$\begin{bmatrix} \text{ح } ٢٠٠٠ + ١٠٠٠ \\ ١٢٠٠ \\ \text{ح } ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ \end{bmatrix} = (\text{ب} + \text{ف ح})$$

لاحظ هنا أننا قد أجرينا تغييرا آتيا في أكثر من معلمة واحدة (ب_١ ، ب_٢ في هذا المثال) ، وهو أهم ما يميز هذا التحليل البارامترى عن تحليل الحساسية الذى يتناوب فيه اجراء التغييرات الفردية في كل معلمة على حدة.

بضرب مصفوفة مقلوب الأساس في العمود الجديد ينتج الحل التالى :

$$\begin{bmatrix} \text{ح } ٢٢٥٠ + ٤٥٠٠ \\ \text{ح } ٥٠٠ + ١٠٠٠ \\ \text{ح } ٧٥٠ - ٤٥٠٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{ح } ٢٠٠٠ + ١٠٠٠ \\ ١٢٠٠ \\ \text{ح } ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ \end{bmatrix} \begin{bmatrix} ١/١ - ٤/١ - ١ \\ ٤/١ - ٣/١ - ٠ \\ ١/٢ ٤/١ - ٠ \end{bmatrix}$$

ويظل هذا الحل امثل عند ح = ٦ . فاذا اخذنا ح = ٦ فان عمود الحل الجديد يضير الصورة التالية :

$$\begin{bmatrix} ٢٤٠٠٠ \\ ٤٠٠٠ \\ ٠ \end{bmatrix}$$

ثم يلحق هذا العمود بالتابلوه الاخير بدلا من عمود الحل القديم ويحدد المتغير المرشح للخروج وهو س_٣ والمتغير المرشح للدخول وهو س_٥ وفقا لمعايير إستلوب مقابل السبيلكس ، ثم نقوم بحساب عناصر التابلوه على النحو الموضح هنا .

	٦٠ ١ س	٧٠ ٢ س	٨٠ ٣ س	٩٠ ٤ س	١٠٠ ٥ س	١١٠ ٦ س	
٢٤٠٠٠	٠	٤/١	٠	١	٤/١-	٨/١-	١ س
٤٠٠٠	١	٢/١	٠	٠	٢/١	٤/١-	١ س ٦٠
٠	٠	٤/٥	١	٠	٤/١-	٨/٣	٢ س ٨٠
٢٤٠٠٠٠	٠	٦٠	٠	٠	١٠	١٥	
٢٤٠٠	٠	١-	١-	١	٠	٢/١	٤ س
٤٠٠٠	١	٣	٢	٠	٠	٢/١	١ س ٦٠
٠	٠	٥-	٤-	٠	١	٢/٣-	٢ س ٨٠
٢٤٠٠٠٠	٠	١١٠	٤٠	٠	٠	٣٠	

٤ - تعيين المتجه ف : الدوافع والأصول النظرية :

نعلم أن المشكلة الأساسية في هذا الإجراء إنما تكمن في كيفية تعيين المتجه ف بشكل يبدو منطقياً من جهة وتكون له فائدة عملية من جهة أخرى، وبدون ذلك فإن هذا التحليل (البارامترى) يصبح قاصراً عن الوفاء بالحاجات المنوطة به ، ويصبح قليلاً ذلك الذى يضيفه من قيمة (الى التى اكتسبناها من تحليل الحساسية - والذى له نقاط ضعفه هو الآخر) .

دعنا أولاً نحدد نقاط الضعف والقصور في كل من تحليل الحساسية والتحليل البارامترى لعلنا نضع أيدينا على زاوية التطلق في محاولتنا رفع كفاءة هذين الأسلوبين وفي ذات الوقت نوغر منهجاً مفيداً في تعيين المتجه ف.

١ - في الوقت الذى يقف فيه تحليل الحساسية عند حدود مجابهة التغيرات الفردية التى تحدث في معلمات النموذج ، فإن التحليل البارامترى يستمد قوته الحقيقية من امكانية استخدامه لأجراء التغيرات المتزامنة في

هذه العمليات (هذا اذا وفقنا الى منهج للكشف عن هذا التزامن والذي يأخذ صيفته الرياضية في شكل المتجهة هـ) .

٢ - اذا كان جوهر التحليل البارامترى انما يقوم على اساس سبق تعيين المتجهة هـ ، فان هذا التحليل يقتصر الى منهج منطقي لتعيينها ، ولذا فان كل الشروحات المتواترة حوله انما تقوم على اساس الافتراض ، وهو ما يقلل كثيرا من فائدة هذا الأسلوب من الناحية العملية . فماذا تجدى الدقة الرياضية المتناهية التى يعتمدها التحليل البارامترى اذا كانت تنصب على مضامين افتراضية ربما لا تقوم بينها وبين الواقع أية صلة منطقية .

ان الناظر الى اى من المراجع المعتمدة في هذا الشأن يجدها كلها - وبلا استثناء - عندما تاتى الى مرحلة تعيين المتجهة هـ تقوم باقتراض عناصرها ثم تنطلق في متابعة للاجراءات الرياضية كما لو كانت هذه الأخيرة غاية في حد ذاتها . والاسوأ من ذلك أن البرامج الجاهزة للحاسبات الالكترونية لم تساعد في حل هذه المشكلة ، وهى لا يمكن أن تساعد في هذا الشأن لأن تعيين عناصر المتجهة هـ ليس مشكلة حسابية ، انما هو - كلية - مشكلة مفاهيمية ذات جذور نظرية بل ان أكثر ما يثر الدهشة في هذه البرامج الجاهزة على اطلاقها (حتى أكثرها تطورا مثل LINDO) (PARA-Command) هو انها قد عادت بأسلوب التحليل خطوات الى الوراء . فالى جانب كونها تقوم على الافتراض غير المبرر نظريا فانها تقوم باجراء ذلك على أساس هودى يكرنا بالحال التى يجرى عليها العمل في منهج تحليل الحساسية . فاذا كنا بسبيل دراسة التغيرات الدالية (١) في الطرف الايسر فان حوارا قصيرا يقوم بين الحاسب والمستخدم (فور استدعاء PARA - Command) يستفسر فيه الحاسب عن اى القيود نريد اجراء تغيير في طرفها ، وفور قيام المستخدم بتعيين واحد من القيود (وهو لا يملك سوى هذا الاختيار) فان البرنامج يتتبع التغيرات في الطرف الايسر لهذا القيد محدد على مداها الكامل تلك النقاط التى عندها يتغير الاساس (تتغير تركيبة الحل) .

٣ - ان الطريقة التى يتم من خلالها عرض كل من تحليل الحساسية والتحليل البارامترى ، فيها من التلقى أكثر مما فيها من الفعل الايجابى . وفى بعض الاحيان قد نكون بالفعل في موقع المتلقى ، بمعنى أننا نستقبل التغير الذى يصيب بعض العمليات ثم نقدر الموقف ازاءها . لكننا في احيان أكثر نود ان نأخذ زمام المبادرة بقصد احداث تغييرات جوهرية على أرضية

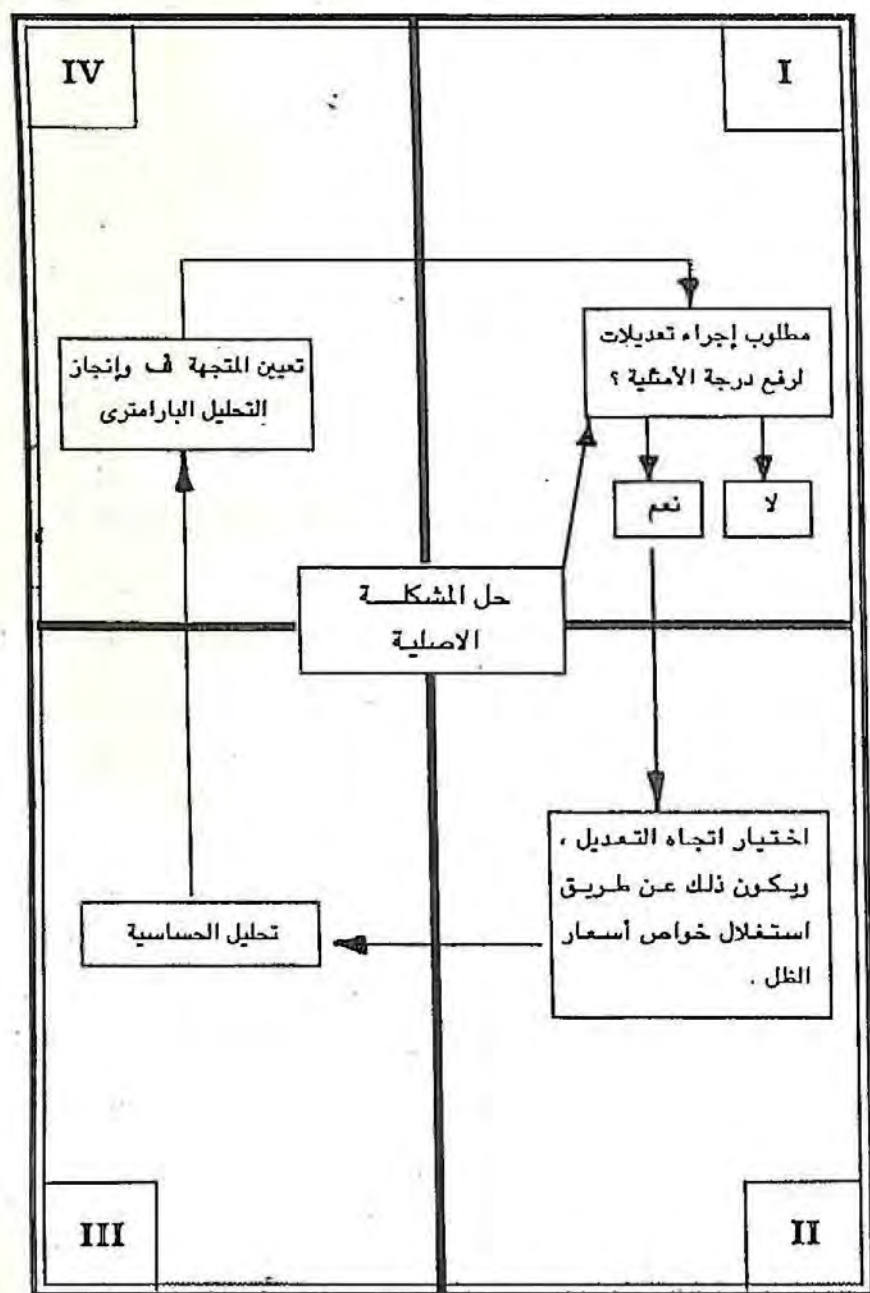
الواقع الذى انبثق منه النموذج لى نرفع من درجة الأمثلية التى نعيشها . فمن بين الانتقادات التى يرددوها البعض حول بحوث العمليات واستخداماتها فى ترشيد القرارات أن مرحلة السلوك المثالى انما تبدأ فى مرحلة متأخرة من مراحل صنع القرار (كأن يكون قد تم بالفعل تجهيز وصياغة القيود — مثلا) ومن ثم فانه لا يمكن ادعاء المثالية المطلقة أو حتى درجة لا بأس بها من المثالية النسبية . ومن ثم فقد نكون فى حاجة ماسة الى اجراء نوع من الدراسات التأملية حول هيكل القيود القائمة (مثلا) واستكشاف امكانية تغيير الأوضاع المادية التى تمثلها هذه القيود .

٤ — إذا كان تغيير الأوضاع المادية المفروضة مسبقا هو عماد الفعل الإيجابى — كما سبق القول ، فهل تكون حركتنا فى اتجاه تغيير كل عناصر هذا الواقع بخيره وشره ، أم انها يجب أن تكون حركة انتقائية موجهة تختار من بين تلك العناصر ما يمكن أن يؤدى تغييره الى تحقيق منفعة أكبر ومن ثم نرفع درجة الأمثلية ؟ من الواضح أن تلك الحركة يجب أن تكون انتقائية ، ومن ثم فلا بد من وجود معيار لترشيد عملية الانتقاء وتحديد اتجاه الخطى مع وجود طريقة تحدد مدى هذه الخطى حتى لا تاتى اقصر مما يجب فتطيل من زمن الانجاز أو أوسع مما هو ضرورى فتوقع بنا فى محاذير نحن فى غنى عنها لاننا سوف نكون كمن فقد دفة التوجيه ويات يضرب بلا هدى :

(١) أما عن المعيار الذى يرشد عملية الانتقاء فنحن نرى أن يأتى مستندا الى خواص تلك القيم بالغة الاهمية والتى تتخلق من عملية حل المشكلة الأصلية والمعروفة باسم أسعار الظل .

(ب) وأما عن المدى فنحن نقدم منها يقوم على أساس استغلال المخرجات التى ينتجها تحليل الحساسية وتشكيل المتجهة فه من بينها لى تعتبر مدخلا أساسيا فى عملية التحليل البارامترى .

ولذا فليس بالأمر الغريب أن نطلق على هذا المنهج وصف « التحليل البارامترى الموجه للحساسية » وذلك على نحو ما يوحى به امتزاج العنصرين الأساسيين المكونين له الا وهما : انتقائية الاتجاه ومدى الخطو فى هذا الاتجاه . ويوضح الشكل الوارد فى الصفحة التالية مختصرا اجرائيا لكيفية ترتيب خطوات انجاز هذا التحليل .



شكل رقم (١) الترتيب الإجرائى لخطوات التحليل

٤ - مثال :

الآن سوف نمثل على توضيح أركان هذا المنهج من خلال أحد الأمثلة :
افترض قيام المشكلة التالية :

$$y = 169x_1 + 160x_2 + 160x_3 \text{ أكبر ما يمكن بشرط :}$$

$$\begin{aligned} 1000 &\geq 25x_1 + 25x_2 + 1000 \\ 1000 &\geq 25x_1 + 25x_2 + 1000 \\ 750 &\geq 25x_1 + 25x_2 + 1000 \\ 800 &\geq 25x_1 + 25x_2 + 1000 \\ \text{صفر} &\leq 25x_1 + 25x_2 + 1000 \end{aligned}$$

حيث تشير y إلى فائض المساهمة الكلى بالجنيه ، وتشير x_1 ، x_2 ، x_3 إلى الكميات بالطن التي يجب إنتاجها من ثلاثة أصناف من علف الماشية ، وتشير معاملات هذه المتغيرات في دالة الهدف إلى فائض المساهمة للطن الواحد بالجنيه ، كما أن الأطراف اليسرى للقيود توضح الكميات المتاحة بالطن من أربعة أنواع من الخامات الرئيسية التي تدخل في تركيبة هذه الأعلاف ، بينما توضح الأطراف اليمنى المواصفات المعيارية لتركيبية هذه الأعلاف . افترض أن أسعار الخامات الأساسية الأربع هي على الترتيب : ٢٠٠ جنيه/طن ، ٢٤٠ جنيه/طن ، ١٦٠ جنيه/طن ، ١٨٠ جنيه/طن .

وحل هذه المشكلة هو :

$$\begin{aligned} x_1 = 1 &= 3108 \text{ طن} & x_2 = 13737 \text{ طن} & x_3 = 6079 \text{ طن} \\ \text{من خامة (٢) .} & & & \end{aligned}$$

$$x_1 = 1 = 3108 \text{ طن} \quad x_2 = 13737 \text{ طن} \quad x_3 = 6079 \text{ طن} \quad y = 473079 \text{ جنيه} .$$

تأملوه الحل الأمثل

	١ س	٢ س	٣ س	٤ س	٥ س	٦ س	٧ س
٣ س	٠	٠	١	١٩/٤٤	٠	١٩/٤٤	١٢٥٢٠٦
٥ س	٠	٠	٠	١٩/١	١	١٩/٩	٦٠٧٩
٦ س	٠	١	٠	١٩/١٦	٠	١٩/٨	١٣٧٣٧
١ س	١	٠	٠	١٩/٤٠	٠	١٩/٢٠	٣١٥٨
	٠	٠	٠	١٤٩٥	٠	١٧٠٥	٤٧٣٥٧٩

أما أسعار الظل فهي :

$$\begin{array}{ll} \text{ص ١} = ١٤٩.٥ \text{ جنيه} & \text{ص ٢} = \text{صفر} \\ \text{ص ٣} = ١٧٠.٥ \text{ جنيه} & \text{ص ٤} = ٢٤٥.٣ \text{ جنيه} \end{array}$$

بمقارنة أسعار الظل هذه مع أسعار الخامات الأساسية الأربع وهي على الترتيب ٢٠٠ جنيه / طن ، ٢٤٠ جنيه / طن ، ١٦٠ جنيه / طن ، ١٨٠ جنيه / طن ، نجد أن سعر الظل لكل من القيدين الثالث والرابع يفوق سعر المادة الخام رقم (٣) ، (٤) مما يوحى بأن بذل محاولات على طريق زيادة الكمية المتاحة منهما سوف يؤتى أكله في شكل زيادة صافية في مائض المساهمة تقدر على النحو التالي :

$$\begin{aligned} & \text{صافي الزيادة المترتبة على طن المادة الخام رقم (٣)} \\ & \text{سعر الظل} - \text{تكلفة طن المادة الخام} \\ & = ١٧٠.٥ - ١٦٠ = ١٠.٥ \text{ جنيه/طن} . \\ & \text{صافي الزيادة المترتبة على طن المادة الخام رقم (٤)} \\ & = ٢٤٥.٣ - ١٨٠ = ٦٥.٣ \text{ جنيه/طن} . \end{aligned}$$

عند هذا الحد نقوم بإجراء تحليل الحساسية للطرف الأيسر في المشكلة الأصلية ، والذي أسفر عن الوضع التالي :

تحليل الحساسية

الطرف الأيسر للقيّد	الحد الأدنى	القيمة الأصلية	الحد الأعلى
الأول	٤٥٩.١	١٠٠٠	١١٥٠
الثاني	٢٩٢.١	١٠٠٠	مالا نهاية
الثالث	٦٠٠	٧٥٠	١٢٩.٠٩
الرابع	٥٠٠	٨٠٠	٢٠٨٣.٣

بما أن الطرفين الأيسرين المرشحين للزيادة هما الثالث والرابع ، فإن :

$$\begin{aligned} ١ - \text{الزيادة الممكنة في الطرف الأيسر للقيّد الثالث وحده} \\ = ١٢٩.٠٩ - ٧٥٠ = ٥٤٠.٩ \text{ طن} . \end{aligned}$$

٢ - الزيادة الممكنة في الطرف الأيسر للقيد الرابع وحده =
 $٢٠٨٣٣ - ٨٠٠ = ١٢٨٣٣$ طن .

٣ - اصفر هذه الأرقام (الرقمين في هذه الحالة) = ٥٤٠٩

٤ - نسبة كل واحد من هذ الأرقام (الرقمين في هذه الحالة) تجرى
 الى الرقم الاصفر :

$$\frac{١٢٨٣٣}{٥٤٠٩} \times ١ = \frac{٢٣٧٣}{٥٤٠٩}$$

٥ - الطرفين الأيسرين للقيدين الأول والثاني ليسا مرشحين للتغير .

٦ - عناصر المتجهة ف قد اكتملت الآن وتأخذ الشكل التالي :

$$\begin{bmatrix} ٠ \\ ٠ \\ ١ \\ -٢٣٧٣ \end{bmatrix} = \text{ف}$$

$$\begin{bmatrix} ٠ + ١٠٠٠ \\ ٠ + ١٠٠٠ \\ ح + ٧٥٠ \\ ح ٢٣٧٣ + ٨٠٠ \end{bmatrix} = \text{٧ - عمود الطرف الأيسر الجديد}$$

بضرب مصفوفة مقلوب الأساس في العمود الجديد للطرف الأيسر
 ينتج الحل التالي :

$$\begin{bmatrix} ١٠٠٠ \\ ١٠٠٠ \\ ح + ٧٥٠ \\ ح ٢٢٧٣ + ٨٠٠ \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} ١٩/١٦ & ١٩/٤٤ & ٠ & ١٩/٤٤ \\ ١٩/٩ & ١٩/١ & ١ & ١٩/١ \\ ١٩/٨ & ١٩/٢٢ & ٠ & ١٩/١٦ \\ ١٩/٢٠ & ١٩/٤٠ & ٠ & ١٩/٤٠ \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} ٣١٧٥ ح & - & ١٢٥٢٦ \\ ١٠٧١٤ ح & - & ٦٠٧٩ \\ ١٥٨٧ ح & + & ١٣٧٣٧ \\ ٤٦٠٣٢ ح & + & ٣١٥٨ \end{bmatrix} =$$

ويجرى تحديد القيمة الحرجة للمتغير على النحو التالى

$$٣٩٤٥ = ٣١٧٥ \div ١٢٥٢٦$$

$$٥٦٧٤ = ١٠٧١٤ \div ٦٠٧٩$$

- ويظل الحل أمثل عند ح د ٥٦٧٤ باعتبارها صفرى. القيمتين .
فإذا اخذنا ح = ٥٦٧٤ فان عمود الحل الجديد يصبح :

$$\begin{array}{c} ١٠٧٢٥ \\ \text{صفر} \\ ١٤٦٣٨ \\ ٢٩٢٧٧ \end{array}$$

ثم يلحق هذا العمود بالتابلوه الأخير بدلا من عمود الحل القديم ويحدد المتغير المرشح للخروج (وهو س٥) والمتغير المرشح للدخول (وهو س٧) وذلك وفقا لمعايير أسلوب مقابل السبيلكس ، ثم يعد التابلوه الجديد :

	س٧	س٦	س٥	س٤	س٣	س٢	س١	
١٠٧٢٥	٠	٩/٢٠-	١٩/١٦	٩/٢٠	١	٠	٠	س٣
٠	١	٩/١-	٩/١٩-	٩/١	٠	٠	٠	س٦
١٤٦٣٨	٠	٩/١٠	٩/٨-	٩/٨	٠	١	٠	س٢
٢٩٢٧٧	٠	٩/٢٠	٩/٢٠	٩/٢٠-	٠	٠	١	س١
٩٠٠٥٨٩	٠	١٩٧٨	٥١٧٨	١٢٢	٠	٠	٠	

ومنه يقرأ الحل على النحو التالى :

س ١ = ٢٩٢٧٧ طن ، س ٢ = ١٤٦٣٨ طن ، س ٣ = ١٠٧٢٥ طن
س ٤ = س ٥ = س ٦ = س ٧ = صفر
س ٨ = ٩٠٠٥٨٩ جنيه

أما أسعار الظل فهي :

$$\begin{aligned} \text{ص ١} &= ١٢٢٢٢ \text{ جنيه} ، \text{ ص ٢} = ٥١٧٨ \text{ جنيه} \\ \text{ص ٣} &= ١٩٧٨ \text{ جنيه} ، \text{ ص ٤} = \text{صفر} \end{aligned}$$

لاحظ أن كمية الخامات الإضافية المستخدمة في الخلطة هي :

$$\begin{aligned} \text{خامة (١)} &= \cdot \quad \times \quad \cdot = ٥٦٧٤ \\ \text{خامة (٢)} &= \cdot \quad \times \quad \cdot = ٥٦٧٤ \\ \text{خامة (٣)} &= ١ \quad \times \quad ٥٦٧٤ = ٥٦٧٤ \text{ طن} \\ \text{خامة (٤)} &= ٢٣٧٣ \times ٥٦٧٤ = ١٣٤٦٤ \text{ طن} \end{aligned}$$

كما أن الترجمة المحاسبية للموقف من زاوية تحديد صافي الربح يمكن تحقيقها بإحدى الوسيلتين التاليين :

جنيه	جنيه
٩٠٠٥٨٩	
قيمة دالة الهدف في الحل الجديد	
يخصم تكاليف المواد الخام الإضافية	
(٥٦٧٤ × ١٦٠)	٩٠٧٨٤
(١٣٤٦٤ × ١٨٠)	٢٤٢٣٥٢
	<u>٣٣٣١٣٦</u>
صافي الربح	<u>٥٦٧٤٥٣</u>

أو بمعلومية أسعار الظل في الحل القديم :

جنيه	جنيه
٤٧٣٥٧٩	
قيمة دالة الهدف في الحل القديم	
تضاف القيمة الاقتصادية للاضافات	
(٥٦٧٤ × ١٠٥٠)	٥٩٥٨
(١٣٤٦٤ × ٦٥٣)	٨٧٩٢٠
	<u>٩٣٨٧٨</u>
صافي الربح	<u>٥٦٧٤٥٧</u>

ولدى استقراء أسعار الظل في الحل الجديد فإننا نلاحظ أن هذه الأسعار توحى بتكرار المحاولة بالنسبة لطرفي القيد الثاني والثالث (المادة

الخام رقم (٢) والمادة الخام رقم (٣) حيث ان هذه الأسعار تفوق تكلفة طن المادة الخام المقابل لكل :

صافي الزيادة المترتبة على طن المادة الخام رقم (٢) =

سعر الطن - تكلفة طن المادة الخام =

٢٧٧ر٨ = ٢٤٠ - ٥١٧ر٨

صافي الزيادة المترتبة على طن المادة الخام رقم (٣) =

٣٧ر٨ = ١٦٠ - ١٩٧ر٨

فتقوم باجراء تحليل الحساسية للطرف الايسر في المشكلة :

الطرف الايسر للقيد	الحد الأدنى	القيمة الأصلية	الحد الأعلى
الأول	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٣١٧ر٤
الثاني	٣٩٦ر٧	١٠٠٠	١٠٠٠
الثالث		١٣١٧ر٤	١٣١٧ر٤
الرابع	٢١٤٦ر٤	٢١٤٦ر٤	مالانهاية

بما ان الطرفين الايسرين المرشحين للزيادة هما الثاني والثالث ، وبما ان الزيادة الممكنة في كل منهما هي صفر ، فنكون قد استنفدنا اغراض التحليل البارامترى الموجه للحساسية ، ونتوقف عند هذا الحد .

٥ - خاتمة :

توافرنا في هذا البحث على اقتراح طريقة لتفادي اوجه القصور في كل من تحليل الحساسية والتحليل البارامترى ، حيث ينتاب الأول قصور من زاوية انحساره في اطار التغيرات الفردية وينتاب الثاني قصور من ناحية عجزه عن توفير أداة منطقية لتخليق المتجهة فيلجأ الى افتراضها او يتحول عملاً الى منهج يتناول هذه التغيرات في اطار فردى هو الآخر . ثم ان كلا المتجهين في التحليل ينتابه قصور مشترك من زاويتين . اما اولاهما ، فان كليهما يقف موقف المتلقى من هذه التغيرات ولا يمتلك خاصية التقدم الايجابى نحو احداث تغيرات هيكلية تزيد من درجة مثالية النموذج .

وأما الثانية فإنه لا يوجد فى بنائية أى منهما معيار لترشييد عملية أحداث وتوجيه هذه التغييرات . بناء عليه فلو قد كان اقتراحنا لهذه الطريقة وسيلة لتفادى كل هذه العيوب مجتمعة ، فتوفر لها :

- ١ - إمكانية إجراء التحليل على المستوى الكلى وليس الفردى فقط .
- ٢ - إيجابية التحرك نحو أحداث التغييرات الهيكلية فى النموذج .
- ٣ - توجيه هذه الحركة بحيث يمكن اتصافها بالرشد الاقتصادى .

REFERENCES

1.—Dantzig, George B. *Linear Programming and Extensions*. Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1963.

2.—Hadley, George : *Linear Programming*. Reading, Mass. Addison - Wesley, 1962.

3.—Simmons, Donald M. *Linear Programming for Operations Research*. San Francisco, Cal.: Holden-Day, Inc., 1972.

{ — محمد عبد العزيز أبو رمان ، البرمجة الخطية : النظرية والتطبيق
(الجزء الأول من موسوعة بحوث العمليات) ، ١٩٨٠ . الناشر : مكتبة
الأنجلو المصرية — القاهرة .

نموذج قياسي للسياسة المالية العمانية

خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩٣

د. علاء الدين حسن عواد*

١ - مقدمة :

ان تطور دور الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، وباختلاف مستويات دخولها ، قد أدى الى ظهور عجز في موازناتها العامة بغض النظر عما اذا كان مصدر العجز راجعا لتزايد النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أو ما اذا كان مصدره في الموازنة الاستثمارية .

واذا كان من الطبيعي ان يؤخذ بالمقاييس الحكومية الرسمية المنشورة للعجز الا ان ادبيات الاقتصاد في المالية العامة تشير الى ان هناك مؤشرات قياسية عديدة للعجز تختلف باختلاف الهدف من قياسه ، وتتركز اوجه الاختلاف الرئيسية بينها في درجة الشمولية ، وحساب اثر التضخم والبعء الزمني (١) . كما تشير تلك الأدبيات الى اختلافات عديدة لتعريف مفهوم ونطاق نشاط « الحكومة » في الاقتصاد وبرامج الانفاق كما تتنوع مصادر الإيرادات التي تتضمنها الموازنة العامة (٢) .

وبشكل عام عرفت الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خلال العقدين الماضيين ، نموا مطردا في بنسود الانفاق العام سواء المدنى بفرض تلبية الحاجات الجارية أو الانمائى بغرض بناء واستكمال البنية الأساسية لاقتصاداتها ، وذلك مقابل نمو متذبذب لمعدلات الإيرادات العامة التي انخفضت مصادرها نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات البترولية أو للاتجاه شبه العام لدول المجلس لتخفيض الضرائب مما أدى الى وجود عجز هيكلي في موازناتها .

في اطار ما تقدم ، تعاني سلطنة عمان من عجز هيكلي في موازنتها العامة منذ عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ حيث قدرت نسبته الى كل من اجمالى الناتج المحلى والإيرادات العامة بحوالى ٢٣ر٥٪ و ٥٨٪ على التوالي . وقد استمر هذا العجز بمعدلات متذبذبة حتى ميزانية عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ باستثناء عامى ١٩٧٩ و ١٩٨١ .

وبالرغم من ذلك العجز ، كان من الصعب على السلطنة ، في اطار استراتيجيات الخطط الخمسية التي بدأت منذ عام ١٩٧٦ أن تضغط نفقاتها أكثر مما فعلت (٣) . فقد قامت الحكومة خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦ -

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

(١٩٨٠) ، على اثر توقع بدء انخفاض انتاج النفط ، بخفض صافي تحويلات عوائد عوامل الانتاج الى الخارج وعدم التوسع في الاعتماد على القروض الخارجية وخاصة التجارية منها(٤) . وقد قدرت نسبة العجز الى الناتج الاجمالى خلال هذه الخطة بما يقرب من ١٥٤٪ كما استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) المحافظة على استقرار المركز المالى للسلطنة حيث انخفضت نسبة العجز الى الناتج المحلى الاجمالى الى ٦٤٪ وعليه فقد تم تكوين صندوق احتياطي عام(٥) يحول اليه جزء من الايرادات النفطية ليكون ركيزة يستند اليها الاقتصاد الوطنى(٦) .

ونظرا للظروف التى واكبت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠)، والتى تمثلت في نجاح وكالة الطاقة الدولية في ادارة الطلب العالمى على النفط وتخفيض اسعار الزيت الخام(٧) ، فقد تمثل هدف الخطة في محاولة التأقلم مع الظروف العالمية والتركيز على القطاعات غير النفطية لتمويض النقص في موارد النفط(٨) التى تسببت في ارتفاع نسبة العجز خلال فترة الخطة الى كل من اجمالى الناتج المحلى ١١٪ واجمالى الايرادات العامة ٢١٥٪ .

ومنذ مطلع التسعينيات على وجه الخصوص ، دخلت الميزانية العامة لسلطنة عمان في طور حرج ، بعد ان تراجعت اسعار النفط مرة اخرى . وقد اكدت هذه الموجة الجديدة من تراجع الاسعار ، ان ظاهرة الزيت الرخيص حقيقة تلتى بظلمها على سوق النفط في المدى الطويل . وتعود اسباب الزيت الرخيص الى عجز الاوبك عن ادارة عرض الزيت الخام نتيجة عوامل داخلية واخرى خارجية ، تتمثل في التقدم التقنى وانخفاض تكاليف الانتاج في مناطق الانتاج الحديثة(٩) . وترتب على تراجع الاسعار العالمية ، ان تناقصت ايرادات الميزانية العامة من الزيت الخام بسبب ظاهرة ارتفاع تكاليف انتاج النفط حيث قدرت الايرادات النفطية لاجمالى الايرادات لعام ١٩٩١ حوالى ٨٤٪ بعد ما كانت تمثل ٩٤٪ و ٩٢٪ و ٩٠٪ لمتوسطات الخطط الخمسية الثلاثة الاولى على التوالي .

وعليه فقد ركزت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) على المحافظة على التوازن المالى للدولة ومحاولة ايجاد البدائل الممكنة من خلال السياسات المالية والنقدية لمواجهة اى تقلبات في اسعار النفط من شأنها احداث اضطرابات في موقف الموازنة العامة للدولة(١٠) . هذا بالاضافة الى اجلال نشاط القطاع الخاص محل النشاط الحكومى وضغط نفقاته التى تركزت بالدرجة الاولى على الجانب الاستثمارى دون التركيز على الجانب الجارى الذى استمر في التضخم بما انعكس في صورة عجز الموازنة مع بداية الخطة الحالية حيث شكل في عام ١٩٩١ نحو ٧٢٪ من اجمالى الناتج المحلى وحوالى ١٥٢٪ من الايرادات العامة للدولة(١١) .

ويتضح لنا الوضع الحرج الذى تمر به الميزانية العامة للسلطنة اكثر، عندما نجد ان الميزانية العامة منذ ١٩٨٢ - ١٩٨٣ كان عليها أن تلجأ الى

الاقتراض الخارجى والداخلى فضلا عن اضطرارها الى السحب من صناديق الاحتياطى العام ، وقد اختلفت درجة الاعتماد على تلك السياسات فى تمويل العجز من فترة تخطيطية الى أخرى :

— ففى البداية كانت درجة الاعتماد على المعونات الخارجية كبيرة حيث بلغت مساهمتها خلال ١٩٧١ — ١٩٧٥ نحو ٣٥٣٪ من اجمالى العجز وارتفعت هذه المساهمة خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ الى حوالى ٣٨٪ ولكن هذه المساهمة بدأت بعد ذلك فى الانحسار بصورة ملحوظة حيث بلغت فى الخطتين الثانية والثالثة نحو ١٠٦٪ و ١٦٪ على التوالى .

— بالنسبة لمساهمة الاقتراض الخارجى فى تغطية العجز كانت فى البداية كبيرة حيث بلغت خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ حوالى ٤٣٢٪ من اجمالى العجز ولكنها انخفضت فى الفترة التالية (الخطة الاولى) بصورة ملحوظة حيث بلغت ١٧١٪ فقط ، ثم عاودت ارتفاعها مرة أخرى خلال الخطة الثانية الى ان بلغت حوالى ٣١٣٪ وعادت الانخفاض مرة أخرى خلال الخطة الثالثة الى ان وصلت ١٨٥٪ . ومع محاولات الدولة المستمرة فى ضغط حجم الاقتراض الخارجى تمثيا بمهرتكرات الخطة الخمسية الحالية فقد بلغ حجم هذا الاقتراض فى عام ١٩٩١ نحو ٤٩ مليون ريال عمانى بما يشكل ١٧١٪ من حجم العجز لهذه السنة . فبالرغم من ضعف هذه النسبة الأخيرة فقد تراكمت الديون على الميزانية العامة من فوائد سنوية وأقساط مستحقة قدرت خلال الفترة ١٩٩١ — ١٩٩٣ بحوالى ١٨٢٣ مليون ريال عمانى . وقد شهدت الخطة الرابعة بداية الاقتراض المحلى كبديل للاقتراض الخارجى عن طريق اصدار سندات التنمية والتي بلغت حصيلتها ٤٠٦ مليون ريال عمانى بما يشكل ١٤٤٪ من اجمالى العجز (١٢) .

— يساهم صندوق الاحتياطى العام للدولة ، والذي تكون فى اول يناير ١٩٨١ لتغطية عجز الموازنة منذ ذلك الحين حيث قدرت نسبة تمويل هذه الصناديق بنحو ٢٥٣٪ من اجمالى العجز فى عام ١٩٨٢ وازدادت حتى بلغت ٨٤٥٪ فى عام ١٩٨٥ (نهاية الخطة الثانية) حيث تمت تغطية نحو ٤٤٨٪ من اجمالى عجز الموازنة فى سنوات الخطة عن طريق هذا الصندوق . كما تضاعفت تلك المساهمة خلال الخطة الثالثة حيث مول ما يشكل نحو ٧٨٨٪ من اجمالى العجز الحادث فى هذه الخطة والتي شهدت صعوبات شديدة نتيجة لانخفاض اسعار النفط كما سبق ان اشرنا .

وعليه تهدف الدراسة الى تحليل عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى مع محاولة لتقييم أدوات السياسة المالية المستخدمة فى تمويل العجز بغية لقاء الضوء على أهم المرتكزات الهيكلية التى يمكن السيطرة عليها لعلاج عجز الموازنة العامة فى سلطنة عمان والتخفيف من الاعتماد على السحب من صناديق الاحتياطى العام .

تعتمد الدراسة على **المنهج القياسي كاداة للتحليل** ، حيث تقوم ، في المرحلة الأولى ، بعرض نموذج مقترح Recursive Equation Model لتقدير أهم بنود الموازنة المسؤولة عن العجز وحجم هذا العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى . بينما تقوم الدراسة في المرحلة الثانية بتقدير معاملات هذا النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى سواء على أساس الانحدار المتعدد التام Regression Multiple Complète او على أساس الانحدار المتعدد التتابعى للتفسيرات Regression Multiple Progressive بفرضية الإدخال (Probabilité à L'Introduction) او بفرضية الاستبعاد للمتغيرات (Probabilité à L'Elimination) عند المستويين ٥٪ و ١٠٪ (أى بمستوى معنوية ٩٥٪ و ٩٠٪ على التوالى) .

والجدير بالذكر اننا اعتمدنا على بيانات سلسلة زمنية تغطى الفترة ١٩٧١ — ١٩٩٣ من مصادر مختلفة : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، كتاب الاحصاء السنوى لمجلس التنمية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة من وزارة المالية والاقتصاد (سنوات مختلفة) .

وبناء على ما تقدم فسوف نقوم ، في **القسم الثانى** ، بعرض هيكل النموذج المقترح ، بينما نهتم ، في **القسم الثالث** ، بتقدير أثر العجز على الناتج المحلى الإجمالى لسلطنة عمان مع محاولة لتقييم أدوات السياسة المالية بها ، ونختتم هذا البحث بعرض نتائج الدراسة .

٢ — النموذج المقترح :

لتحليل حساسية التفرع في الناتج المحلى الإجمالى لسلطنة عمان للتغيرات التى تحدث في بنود الميزانية العامة للدولة فان التحليل سيعتمد على نموذج اقتصادى مبسط Recursive Equation Systems يوضح التركيبة الأساسية للميزانية العامة للسلطنة . يتكون هذا النموذج من أربع معادلات متتابعة تتحدد القيمة التقديرية لكل منها بطريقة تتابعية على الشكل التالى :

$$OR = a_0 + a_1 P + a_2 Q + e_{OR} \quad (1)$$

حيث

OR = الإيرادات النفطية

P = السعر الإسمى للنفط الخام.

Q = كمية الإنتاج من النفط الخام.

تعبر هذه المعادلة عن حسيطة الإيرادات النفطية ، كأهم بند من بنود الإيرادات العامة ، حيث تبلغ مساهمة الإيرادات النفطية من اجمالى الإيرادات العامة ما يقرب من ٨٨٫٩٪ فى المتوسط سنوياً خلال فترة

الحراسة . ما تزال هذه المساهمة اكبر من مثيلاتها في الدول العربية البترولية الأخرى التي انخفضت فيها حصة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ من ٧٣٪ إلى ٥٦٪ (١٣) .

اما فيما يخص معادلة الضريبة (T) ، فقد عرفت السلطنة ، منذ عام ١٩٧١ ، نوعين أساسيين للضريبة : ضريبة على دخل الشركات (YN) والضريبة الجمركية (D) وعليه يمكن صياغة معادلة الضريبة على الشكل التالي :

$$T = b_0 + b_1D + b_2YN + e_T \quad (2)$$

حيث

T = حصيلة الضرائب

D = الضريبة الجمركية.

YN = ضرائب على دخل الشركات.

يفرق التشريع الضريبي للسلطنة بين الشركات والأفراد العمانيين باخضاعهم لضريبة الدخل وفقاً لسعر منخفض وأقل تصاعداً وبين الشركات والأفراد غير العمانيين باخضاعهم لضريبة الدخل وفقاً لسعر أعلى وأكثر تصاعداً مع تقديم الإعفاءات الضريبية (مدة سنتين وبدون حدود قصوى) . بالنسبة للشركات التي يملكها عمانيون من ضريبة الدخل على الشركات وبالنسبة للمؤسسات التي يملكها شخص عماني منفرد من ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية .

تباينت الرسوم الجمركية بين نسبتي ٢٪ إلى ٧٪ على جميع الواردات للسلطنة تبعاً لما تمر به الميزانية من تغيرات في الإيرادات النفطية إلا أنه تقرر تغييرها تبعاً لطبيعة السلع المستوردة حيث تقل أو تكاد تنعدم على واردات السلع الغذائية والطبية والكتب والمطبوعات بينما تتزايد إلى ١٧٪ للسلع الكمالية مثل السيارات والثلاجات وأجهزة التكييف وتصل لما يقرب من ٥٠٪ للمشروبات الكحولية .

تعبر القيمة الفعلية لحد الخطأ (e_T) عن بقية مصادر الضرائب بالسلطنة ، حيث تشمل ضرائب الدخل العقاري (ضمن الضرائب المباشرة) والتي تبلغ ٢٪ من دخل العقارات بالإضافة إلى ضرائب غير مباشرة أخرى مثل رسوم البلديات بواقع ٥٪ من مصاريف الإقامة بالفنادق وبواقع ١٠٪ على الاتفاق بدور السينما والملاهي ورسوم تسجيل السيارات وتراخيص البناء وتسجيل المؤسسات الصناعية والتجارية .

تمثل المعادلة (٣) الفجوة بين الإيرادات العامة (النفطية والضريبية)
والنفقات العامة (المدنية والاستثمارية) ، تلك الفجوة المحدثة لنوع من
الاختلال في الميزانية سواء كان عجزاً أو فائضاً . ويمكن صياغتها على
الشكل التالي :

$$\Delta Z = c_0 + c_1(1-\alpha)OR^* + c_2T^* + c_3EC + c_4EI + e_z \quad (3)$$

حيث

ΔZ = التغير في حجم الميزانية

OR^* = القيمة المقدرة للإيرادات النفطية في المعادلة (١)

T^* = القيمة المقدرة للضرائب في المعادلة (٢).

EC, EI = النفقات الحكومية الجارية (C) والإمائية (I) .

تمثل النسبة (α) القيمة المخصومة من الإيرادات النفطية والموجهة
لصندوق الاحتياطي العام . وقد قمنا بإحلال القيمة (OR^*) محل القيمة
حيث أن هذه النسبة المخصومة (α) تستخدم كسياسة لمواجهة العجز
وقد أخذنا في الاعتبار تغير تلك النسبة على مدار فترة الدراسة عند بناء
قاعدة البيانات لتغيرات النموذج (١٤) .

تمثل القيمة الفعلية لحد الخطأ (e_z) بقية البنود المؤثرة في كل من
الإيرادات العامة أو النفقات العامة سواء كانت إيرادات غاز أو عوائد
استثمار أو دعم للقطاع الخاص :

١ - ومن ناحية ، فضلنا دمج عوائد الاستثمار ضمن حد الخطأ (e_z)
لتصفية أثر التغير في الإيرادات النفطية على عجز الموازنة علاوة على أن
عوائد الاستثمار ترتبط بنسبة (α) أكثر من ارتباطها بصافي الإيرادات
النفطية حيث تعتمد العوائد الاستثمارية بالدرجة الأولى على استثمار حصة
صناديق الاحتياطي في الأسواق المالية سواء السوق العالمية أو السوق
المحلية . هذا الفصل بين مجموع كل من عوائد الاستثمار وحصة صناديق
الاحتياطي (المتضمنة في e_z) وبين صافي الإيرادات النفطية [المتضمنة في
 $(1-\alpha)OR^*$] يشرح محاولتنا لتجنب مشكلة الارتباط بين المتغيرات
المستقلة Multicollinearity كما تم ، لنفس غرض تصفية أثر التغير في
ادماج إيرادات الغاز ضمن حد الخطأ (e_z) .

٢ - ومن ناحية أخرى فقد استبعدنا حجم الدعم للقطاع الخاص
كمتغير مؤثر في الميزانية العامة حيث تستقر نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي
والتي تقدر ١٨٫٢٪ في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة .

وإذا ما انتقلنا للمعادلة الرابعة (٤) والتي تعبر عن أثر البنود الأساسية لعجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي ، فيمكن صياغتها على الشكل التالي :

$$GDP = d_0 + d_1 OR^* + d_2 T^* + d_3 [\Delta Z^* - (1-\alpha)OR^* - T^*] + e_{GDP} \quad (4)$$

حيث GDP = الناتج المحلي الإجمالي

$$[\Delta Z^* - (1-\alpha)OR^* - T^*] = \text{إجمالي النفقات العامة المقسمة إلى } EC \text{ و } EI$$

ويعبر هذا المتغير عن أثر النفقات الحكومية سواء المدنية أو الإنشائية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عن تقييم لدور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الانفاق العام :

١ - فمن ناحية ، تعبر الإيرادات الحكومية (نفطية أو ضريبية) ، والتي من الصعب تغييرها بسياسات محددة ، عن متغيرات مقدرة معتمدة على متغيرات خارجية (سعر برميل النفط أو الحصة المخصصة للإنتاج في حالة متغير الإيراد النفطي أو على استراتيجية إدارية أو قانونية متمثلة في حدود قصوى للضرائب على الشركات أو للرسوم الجمركية نتيجة الوصول إلى حدود الطاقة الضريبية) .

٢ - ومن ناحية أخرى ، تعبر النفقات الحكومية عن متغيرات يمكن السيطرة عليها ومن ثم تحديد أولوياتها لتخفيض العجز بالموازنة العامة .

لقياس نتائج النموذج المقترح أمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير اعتماداً على خصائص النموذج والمتمثلة في :

* عدم وجود اعتماد تبادلي بين المتغيرات الداخلية - فيلاحظ مثلاً أن كلا من (OR) و (T) تؤثر في (ΔZ) ولا تتأثر بهما ولعل هذا يعني أن العلاقة التي توجد بين أي متغيرين داخليين هي علاقة سببية ذات اتجاه واحد .

* يترتب على ما سبق ، أن هامش الخطأ (e) وإن كانت تؤثر في المتغيرات التابعة فإنها لا تؤثر في المتغيرات المستقلة . فيلاحظ مثلاً أن (e_{OR}) تؤثر في (OR) ولكنها لا تؤثر في (P) أو (Q) حيث أنهما متغيران خارجيان يتحددان خارج النموذج . كما أن (e_T) تؤثر في (T) دون أن تؤثر في (OR) وذلك لأن (T) لا تؤثر في (OR) هذا بالإضافة إلى أنها لا تؤثر في (P) و (Q) بالمعادلة الأولى . كذلك الأمر بالنسبة للمعادلة الثالثة حيث تؤثر (e_2) في (ΔZ) دون أن تؤثر في أي من (OR) و (T) وذلك لأن (ΔZ) لا تؤثر في أي من المتغيرين السابقين ومن ثم تتأكد الفرضية الأساسية لطريقة بعدم وجود ارتباط بين (e) والمتغيرات التفسيرية بالنموذج .

٣ - النتائج المقدرة والتصحيح الهيكلي للموازنة العامة بالسلطنة :

اهتم هذا القسم، في مرحلته الأولى ، بعرض تحليلي لنتائج النموذجية التوصل - في المرحلة الثانية - لصياغة بعض الاقتراحات بشأن التصحيحات الهيكلية للموازنة العامة لسلطنة عمان .

اولا : تحليل نتائج النموذج :

يوضح الجدول (١) النتائج المقدرة للنموذج المقترح بأسلوب الانحدار المتعدد التام Regression Multiple Complète حيث يظهر الآتى :

١ - تعبر المعادلة المقدرة الاولى (OR^*) عن أن ارتفاع سعر برميل النفط دولارا واحدا تترتب عليه زيادة في حصة الإيرادات النفطية بالسلطنة بما يقرب من ٣٣ مليون ريال عماني كما أن الزيادة في الطاقة الانتاجية بمليون برميل في السنة (ما يقرب من ٢٨ برميل يوميا) يترتب عليها زيادة في حصة الإيراد النفطي ما يقرب من ٥٠ مليون ريال عماني .

٢ - استخدمت طريقة الفرق العام Generalized Difference Method عند تقدير معادلة الضرائب نظرا لظهور ارتباط ذاتي للأخطاء ($DW=1.51$) عند الاعتماد على القيم المشاهدة للمتغيرات حيث تنحصر القيمة الاحصائية لقبول فرض عدم الارتباط للمعادلتين (١) و (٢) بين القيمتين (٥٧ و ٢٣ و ١٥٤) .

جدول (١) : النتائج المقدرة للنموذج بأسلوب الانحدار المتعدد التام

Regression Multiple complète (RC)

		P	Q			R^2	F	DW
OR^*	646.09-	32.74	5.65			0.97	395.6	1.6
	(82.23)	(1.92)	(0.28)					
		D	YN			R^2	F	DW
T^*	0.75	1.81	1.03			0.96	245.66	2.02
	(1.59)	(0.08)	(0.11)					
		$(1-\alpha)OR^*$	T^*	EC	EI	R^2	F	DW
Z^*	24.16-	0.63	0.46	0.34-	0.94-	0.724	11.82	1.75
	(118.15)	(0.26)	(4.87)	(0.36)	(0.35)			
		OR^*	T^*	HCI		R^2	F	DW
GDP*	126.07	2.72	23.19	1.22		0.993	935.19	2.24
	(52.78)	(0.23)	(3.2)	(0.34)				

اظهرت المعلومات المقدرة بالمعادلة (T^*) ان الزيادة في اجمالي الضريبة الجمركية وضريبة الدخل على الشركات بليون ريال عماني لكل منهما تؤديان الى زيادة حصيلته اجمالي الضرائب بما يقرب من ١٨١ مليون ريال (في الحالة الاولى) و ١٠٣ مليون ريال (في الحالة الثانية) وبذل ذلك على فعالية اثر الضرائب الجمركية بالسلطنة في مقابل ضريبة الدخل على الشركات .

٣ - يتضح بمراجعة مصفوفتي الارتباط **Correlation Matrix** لتغيرات المعادلتين (Z) و (GDP) انظر المصفوفة (١) و (٢) ، وجود ارتباط قوي بين المتغيرات في كل معادلة مما يظهر مشكلة **Multicollinearity** ومن ثم عدم امكان الاعتماد على النتائج المقدرة لهاتين المعادلتين .

مصفوفة (١) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة (Z)

	(1- α)OR*	T^*	EC	EI	Z
(1- α)OR*	1.0000				
T^*	0.8606	1.0000			
EC	0.9418	0.9551	1.0000		
EI	0.7590	0.8536	0.7583	1.0000	
Z	0.3641-	0.6558-	0.5014-	0.7250-	1.0000

مصفوفة (٢) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات المعادلة (GDP)

	OR*	T^*	HCI	GDP
OR*	1.0000			
T^*	0.8917	1.0000		
HCI	0.9647-	0.9604-	1.0000	
GDP	0.9834	0.9435	0.9717-	1.0000

وعليه فقد قمنا في مرحلة ثانية بتقدير معاملات الانحدار للمعادلتين (Z) و (GDP) بأسلوب الانحدار التتابعي للمتغيرات Regression Progressive عند احتمالين لاندخال المتغيرات بمستوى ٥٪ ثم بمستوى ١٠٪ (انظر الجدولين (١٢) و (٣) .

جدول (2): النتائج المقدرة للمعادلتين (Z) و (GDP) بأسلوب الانحدار التتابعي

للمتغيرات Regression progressive (RP 5%)

		(1-α)OR*	T*	EI	EC	R ²	F	DW
Z*	85.79 (143.47)		*	0.74- (0.15)		0.725	23.27	1.60
		OR*	T*	HCI		R ²	F	DW
GDP*	63.65- (111.55)	3.05 (0.25)	17 (1.7)	1.11 (0.24)		0.994	1196.25	2.63

حيث تم إستبعاد المتغيرات المستقلة التالية بالاحتمالات الموضحة:

(1-α)OR* ٪5.22

T* ٪ 65.24

EC ٪ 68.82

جدول (3): النتائج المقدرة للمعادلتين (Z) و (GDP) بأسلوب الانحدار التتابعي

للمتغيرات Regression progressive (RP 10%)

		(1-α)OR*	T*	EC	EI	R ²	F	DW
Z*	22.39 (115.03)	0.65 (0.17)		0.37- (0.13)	0.97- (0.19)	0.724	16.62	1.73
		OR*	T*	HCI		R ²	F	DW
GDP*	47.22 (127.88)	2.71 (0.23)	22.82 (3.21)	1.18 (0.34)		0.993	908.62	2.19

تم إستبعاد متغير الضرائب بإحتمال : T* ٪ 92.22

يتضح من الجدول (٢) أن متغير النفقات الاستثمارية EI (بمعادلة Z^*) هو المتغير الوحيد الذي أخذ في الاعتبار نتيجة لقوة ارتباطه بالمتغير Z (0.725)، وقد استبعدت المتغيرات الأخرى بسبب زيادة احتمالات ادخالها عند ٥٪، أما فيما يخص معادلة GDP^* فقد تأكدت معنوية معاملات الانحدار بها كما ظهرت مشكلة الارتباط بين الأخطاء Autocorrelation ($DW=2.63$).

يوضح الجدول (٣) النتائج المقدرة لمعاملات الانحدار لكل من المعادلتين (Z^* و GDP^*) وتجدر الإشارة إلى أنه عند ترحيل القيمة المقدرة (Z^*) باحتمال ١٠٪ في معادلة (GDP^*)، فقد تم قبول ادخالها مع قيم المتغيرات الأخرى (المشاهدة أو المقدرة) عند مستوى احتمال ٥٪.

تظهر نتائج تقدير المعادلة (Z^* ١٥٪) عن معنوية كل من معاملات ومعادلة الانحدار ($F_{Z^* 10\%} = 16.62$) وتعتبر تلك المعاملات عن النتائج التالية :

— يترتب على الزيادة في النفقات الجارية (EC) بمليون ريال عماني عجز في الموازنة بحوالي ٣٧٠ ألف ريال ، بينما يترتب على حجم انفاق مماثل في المجال الاستثماري (EI) عجز يقدر بحوالي ٩٧٠ ألف ريال ويعني ذلك أن الحكومة لأنها لا تستطيع تخفيض الانفاق الجارى فانها تضطر الى الانفاق الاستثمارى بالرغم مما فى ذلك من اثر سلبي على التنمية حيث تمثل نسبة التمويل الفعلية للنفقات الجارية (الانفاق الجارى مخصوما منه العجز المترتب على هذا الانفاق) مايقرب من ٦٤٪ فى مقابل ٣٪ للنفقات الاستثمارية.

— يترتب على الزيادة فى الإيرادات النفطية الصافية بمبلغ مليون ريال عماني فائض بالموازنة العامة يقدر بحوالى ٦٥٠ ألف ريال وبذلك ، من ناحية ، على أن الحكومة تقوم باقتطاع ما يقرب من ٣٥٪ من الإيراد النفطى لتوجيهها لصندوق الاحتياطى العام لتمويل الموازنة العامة فى السنوات التى تستلزم الحاجة الى ذلك . كما يدل ، من ناحية أخرى ، على أن ما يقرب من ٣٥٪ من الإيراد النفطى يتعرض لتجنب فى مستويات الفائدة نظرا لأن أموال الصندوق يتم توظيفها واستثمارها فى أصول مقومة بالعملات الحرة وقابلة للتداول فى صورة ودائع أو أوراق مالية وذلك بهدف تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة .

يلاحظ أيضا أن المعادلة (Z^*) تجنبت ادخال متغير الضرائب باحتمال ٩٢.٢٢٪ الأمر الذى يؤكد تواضع دور السياسة الضريبية كمؤثر فى الموازنة العامة ومن ثم قبول استبعادها سواء أدرجت فى النموذج فى شكل معادلة تعريفية Definitional Equation أو معادلة سلوكية Behavioral Equation

أظهرت معادلة (GDP^* ٥٪) معنوية معاملات الانحدار ومصادقية مرتفعة المستوى للنموذج ٩٩.٣٪ علاوة على انحصار قيمة $DW=٢.١٩$ ضمن مدى قبول غرضية عدم الارتباط الذاتى للأخطاء .

كما يلاحظ من المعادلة (٤) ، باستبعاد معامل انحدار متغير الضرائب ، ان الزيادة في كل من الاتفاق العام (الجارى والاستثمارى) والايرادات النفطية بمقدار مليون ريال عمانى تترتب عليها زيادة في الناتج المحلى الاجمالى بما يقرب من (١٨١) و ٢٧١ مليون ريال على التوالى الامر الذى يؤكد أهمية الدور الذى تلعبه الايرادات النفطية في مستوى الناتج المحلى الاجمالى للسلطنة . ونظرا لاعتماد الايرادات النفطية ، كما اثرننا سابقا ، على متغيرات خارجية يصعب السيطرة عليها ، علاوة على أن المسئول الرئيس عن تزايد العجز هو تزايد الانفاق العام في الوقت الذى لا تزيد فيه الايرادات الضريبية بنفس القدر ، اى لا يتمتع الجهاز الضريبى فيها بمرونة كافية ، مما ينتج عنه تزايد العجز والدخول على هذا النحو في حلقة مفرغة . كما يؤثر هذا العجز على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للسلطنة ومن ثم كاداة مؤثرة على مستويات ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى المحلى بما في ذلك حجم العمالة ومستوى السيولة المحلية ومعدلات كل من الادخار والاستثمار .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار معاملات الارتباط بين المجالات المختلفة للنفقات العامة والتي تظهرها مصفوفة الارتباط (٣) يتضح الآتى :

— قوة معاملات الارتباط بين اجمالى حجم الاتفاق العام (ET) مع كل من اتفاق الامن القومى (EM) (٠.٩٧١١) والاتفاق الانمائى الخاص بالقطاع السلى (EB) (٠.٩٣٠٨) واخيرا مع الاتفاق الجارى الخاص بالرواتب والاجور (ES) (٠.٩٢٨٥) .

— ارتباط قوى بين حجم اتفاق الامن القومى مع كل من الاتفاق الانمائى للقطاع السلى (٠.٩٠٦٦) والاتفاق الجارى الخاص بالرواتب والاجور (٠.٨٤٧٨) .

— بينما نلاحظ علاقة ارتباط قوية بين الاتفاق الانمائى للقطاعين الخدمى (ES) والبنية الأساسية (EF) (٠.٩٣٢٧) .

مصفوفة (٣) مصفوفة الارتباط لمجالات الانفاق العام

	ES	EM	EB	EV	EF	ET
ES	1.0000					
EM	0.8478	1.0000				
EB	0.8370	0.9066	1.0000			
EV	0.5417	0.8162	0.6835	1.0000		
EF	0.4227	0.7504	0.6494	0.9327	1.0000	
ET	0.9285	0.9711	0.9308	0.7817	0.7083	1.0000

ثانيا : نتائج الدراسة :

اهتمت الدراسة في اظهار اثر اهم البنود الاساسية للموازنة العامة على الناتج المحلى الاجمالى لسلطنة عمان بهدف التركيز على افضل السبل والسياسات لتصحيح المسار الهيكلى لعجز الموازنة العامة بالسلطنة ، ومحاولة لتحقيق هذا الهدف تم بناء نموذج من أربع معادلات Recursive Equation Model وقد اوضحت عملياته المقتررة عدة ملاحظات هامة :

— الدور الحيوى للايرادات النفطية في تمويل التنمية بسلطنة عمان .

— الحصيلة المتوازنة للايرادات الضريبية (T) بالسلطنة بالرغم من تأسيس النظام الضريبى بها منذ عام ١٩٧١ مع التطور المستمر في فرض الضرائب سواء المباشرة منها أو غير المباشرة .

— يعتمد النظام الضريبى بالسلطنة ، كباقي الدول النامية ، بصورة اكبر على الضرائب غير المباشرة (D) .

— يشكل الانفاق الحكومى^(ECI) اهم ادوات السياسة المالية بالسلطنة اذ يشكل الجزء الاكبر من الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ مايقرب من ٥٤٨ في المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة .

وتخلص الدراسة ، بناء على نتائج النموذج المستخدم الى ضرورة اتخاذ عدة اجراءات تصحيحية للسياسة المالية تتمثل في :

— تطوير نظام ضريبى مناسب يشمل كل المجتمع الضريبى واعادة النظر للاعفاءات الضريبية لترشيدها لرفع حصيلة الضريبة ومن ثم رفع كفاءتها كاداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى .

— تنظيم عملية استخدام صندوق الاحتياطي العام للدولة عن طريق استثمار موارده في اصول متعددة تحسبا من تذبذبات مقدرات الفائدة العالمية .

— ترشيد النفقات الاستثمارية (الانمائية) فيما يتعلق بقطاع البنية الاساسية (EF) وقطاع الخدمات (ES) خاصة بعد تأسيس قاعدتها الشاملة للاقتصاد العماني مع التوجه للاهتمام بالاستثمارات في القطاعات السلبية بغية تعظيم العائد في القطاع النفطى الذى يستحوذ على الجزء الاكبر منها ،

— ترشيد النفقات الجارية وخاصة فيما يتعلق بالرواتب والاجور وذلك عن طريق الحد من الامتيازات الخاصة بالاجور في القطاع الحكومى وفتح المجال للقطاع الخاص لادارة عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الدولة .

الهوامش

(١) من أمثلة تلك المؤشرات :

— مؤشر متطلبات الاقتراض العام **Public Sector Borrowing Requirement** حيث يعتبر هذا المؤشر شاملاً لجميع أوجه الانفاق (ما عدا المبالغ المخصصة لدفع أصل الدين العام) وجميع مصادر الإيرادات .

— مؤشر العجز الفعلى **Operational Deficit** الذى يأخذ بعين الاعتبار أثر معدل التضخم .

— مؤشر المجز الدورى **Cyclical Deficit** الذى يقيس العجز الناجم عن تقلبات الدورة الاقتصادية .

— مؤشر العجز الهيكلى **Structural Deficit** الذى يقيس العجز عند المستوى الطبيعى للاقتصاد بعد استبعاد الآثار المؤقتة للتقلبات الاقتصادية .

لزيد من التفصيل حول تلك المؤشرات ومؤشرات قياسية أخرى للمجز انظر :

— World Development Report, *World Bank*, 1988, p 56-57, 1991.

— Boskin M., «Concepts and Measures of Federal Deficits and their Impacts on Economics Activity», in Arrow K. and Boskin M. (ed)., *The Economic of Public Debt*, 1988, p 77-112.

(٢) لتوضيح تلك الاختلافات حول مفهوم ونطاق نشاط الحكومة وانعكاسها على حجم وآثار هذا العجز ، انظر :

— Chorney H., «The Deficit : Hysteria and The Current Economic Crisis», *Canadian Center for Papers, Policy Alternatives*, Working 1985.

(٣) حول برامج التصحيح الهيكلى للدولة ، انظر .

— IMF, *Macro Economic Adjustment : Policy Instruments and Issues*, 1992.

— Richard A., Musgrave and Peggy B. Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice*, Fourth Edition, Mc Graw Hill International Edition, 1989.

- (٤) مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠) .
مسقط ص ٣٢ .

(٥) الصندوق الاصلى يمثل ١٥٪ من صافي كل دفعة من دفعات إيرادات النفط علاوة على مخصص طوارئ يحول اليه ٧٥٪ من صافي إيرادات النفط في حالة تحقق سعر يتراوح بين ١٨ - ٢٠ دولارا للبرميل وتزداد هذه النسبة الى ١٠٪ في حالة تحقق سعر يزيد عن ٢٠ دولارا وحتى ٢٢ دولارا للبرميل على أن تتول كافة الزيادات بعد وصول السعر الى ٢٥ دولارا للبرميل الى صندوق الاحتياطي العام للدولة .

- (٦) مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) ،
مسقط .

(٧)

British Petroleum, BP, *Statistical Review of World Energy*, July 1989, p 14

- (٨) مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) ،
مسقط ص ٧ .

(٩) على خليفة الكواري ، استراتيجية وكالة الطاقة الدولية ،
المستقبل العربي ، العدد ١٢٧ ٨٩/٩ ، ص ١١٥ - ١٢٦ .

World Development Report, World Bank, June 1993. (١٠)

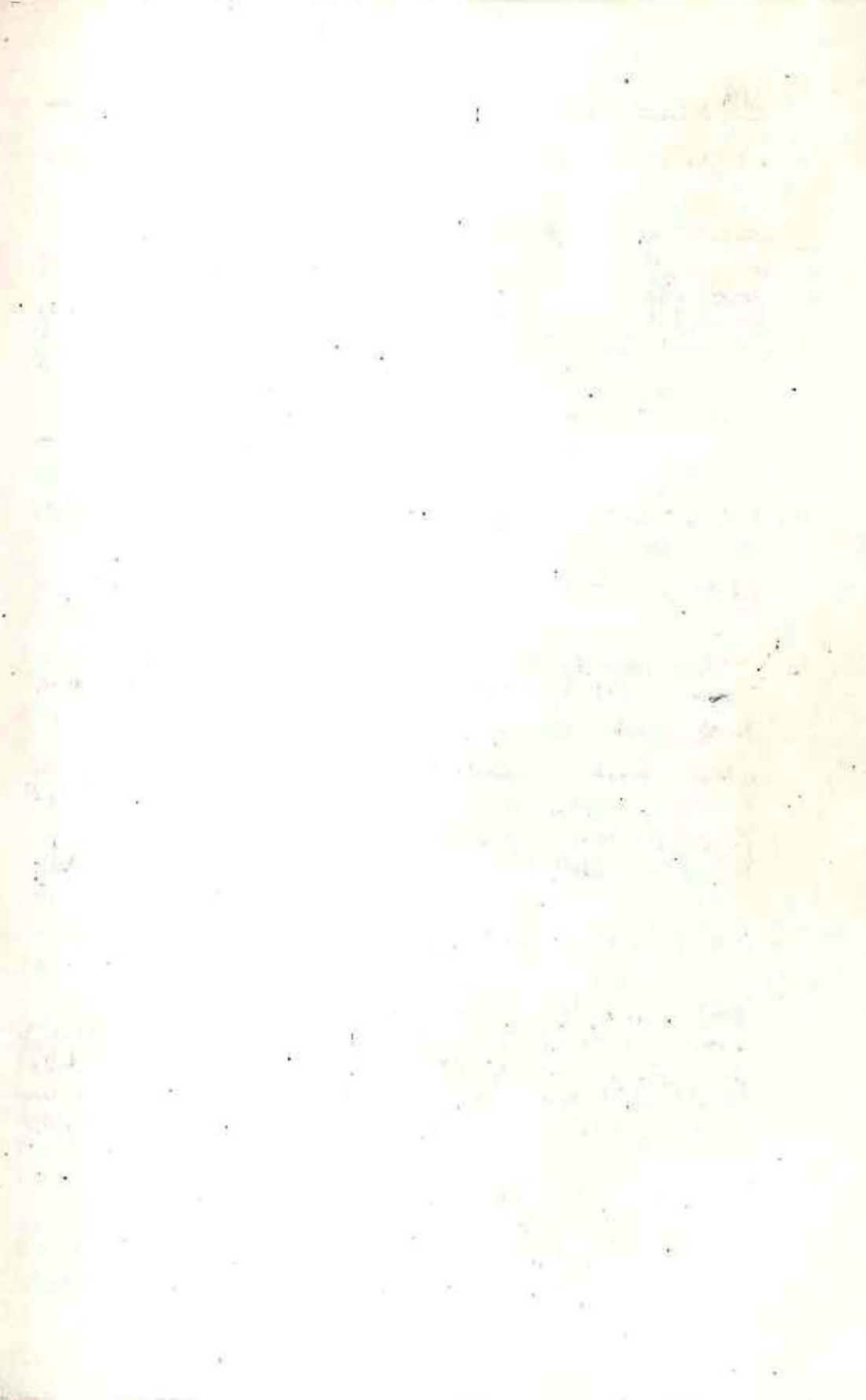
(١١) سلطنة عمان ، وزارة المالية والاقتصاد ، الحساب الختامي للموازنة العامة ، سنوات مختلفة .

(١٢) عبد الفتاح محمد حسين ، السياسة المالية كأداة من أدوات التخطيط الاقتصادي في سلطنة عمان ، معهد التخطيط القومي ، جمهورية مصر العربية ، أغسطس ١٩٩٣ ، ص ٤٨ و ٤٩ .

(١٣) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،
١٩٨٩ ، ص ١٠٦ .

(١٤) مثلت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ١٥٪ من صافي كل دفعة من دفعات إيرادات النفط . ولكن مع الانهيار الشديد في الأسعار العالمية للنفط منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تم تخفيض نسبة الخصم الى ٥٪ ، بينما عاودت الزيادة مع بداية الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩١ - ١٩٩٥ الى ٢٢٪ (١٥٪ النسبة الاصلية + ٧٥٪ احتياطي الطوارئ) .

(١٥) الجدير بالذكر أن فرضية استبعاد متغير الضرائب في معادلة معز الموازنة (Z_{10}^*) قد تحققت أيضا عند تعويضنا بالقيمة التوازنية للضريبة (T^*) على أساس أنها مجموع الإيراد الضريبي بالموازنة .
(إيرادات ضريبية أخرى $T_0 = T^* = D + YN + T_0$)



تحليل الآثار التنموية للخصخصة

مع التطبيق على مصر

د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية*

لقد بدأت موجة الخصخصة تجتاح دول العالم منذ عقد ونصف، من الزمن تقريبا . وقد كانت انجلترا من أوائل الدول التي سبقت الى ذلك ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها ، وانتقلت موجة الخصخصة الى دول نامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلاديش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها . كما بدأت الدول الاشتراكية سابقا في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية التشيك والسلوفاك ، وبولندا ، والمجر وغيرها . ومهما يقل عن اختلاف الأسباب التي أدت الى لجوء هذه المجموعات من الدول الى الخصخصة ، فان جميعها لجأت اليها لحل مشاكل اقتصادية تعاني منها ، ولقد كان الأمل معقودا في البلاد النامية على أن تساعد الخصخصة على دفع عجلة التنمية فيها . ويعد هذا البحث محاولة متواضعة لتحليل الآثار التنموية للخصخصة وتحديد طرق قياسها مع التطبيق على مصر .

ويركز البحث على عدد من النقاط تتمثل في :

- ١ - التعريف بالخصخصة .
- ٢ - طرق مقترحة لقياس الآثار التنموية للخصخصة .
- ٣ - قياس الآثار التنموية للخصخصة في مصر .
- ٤ - خلاصة ونتائج .

١ - التعريف بالخصخصة

لقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الانتاجية من نطاق القطاع العام الى نطاق القطاع الخاص . ومن أبرز هذه المصطلحات الخصخصة ، والتخصيصية ، والاستخصاص ، والخصوصية ، ونزع الملكية العامة ، وغيرها . ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعا في الاستخدام تعبير « الخصخصة » privatization وهو المصطلح الذي سوف نستخدمه في هذه الدراسة . ولقد ظهرت تعريفات عديدة للخصخصة نورد بعضها فيما يلي :

* أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

« تتضمن الخصخصة اسناد عمليات انشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة. انتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات الى القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنيا » (١) .

وفي تعريف آخر تشير الخصخصة الى :

« تحويل ملكية المنشآت العامة الى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ قطاع الاعمال الخاص » (٢) .

ويشير تعريف ثالث الى ان الخصخصة تتمثل في :

« زيادة كفاءة ادارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية » (٣) .

ومن جملة هذه التعريفات يمكن أن نخلص بأن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الانتاجية في المجتمع بفرض تحسين الكفاءة الانتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق تتضمن الخصخصة عددا من العناصر نوردتها فيما يلي :

١ - ان أهم عنصر في عملية الخصخصة هو ان يتغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة ليتفق مع مبادئ القطاع الخاص . وتتمثل مبادئ القطاع الخاص في اتخاذ الربح أو الانتاجية كأساس لتقييم الأداء ، والاعتماد على الاسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف ، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد ، وغيرها . ويهدف تبنى هذه المبادئ الى تحسين الكفاءة الانتاجية لوحدات القطاع العام . ويمكن أن يتحقق هذا المعنى للخصخصة بأسناد إدارة المشروعات العامة الى وحدات قطاع خاص طبقا لمعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة . كما يمكن أن يتحقق بتأجير

(١) :

Elwan, Ibrahim, «Privatization, Deregulation, and macroeconomic policies : The Case of Pakistan «Structural Adjustment and Macroeconomic Policy Issues, (Jafaray, V. A. moderator), IMF, 1992., p. 86

(٢) :

Blommestein H. and others, «privatising Large Enterprises : overview of Issues and case studies», Methods of privatising large Enterprises, paris : OECD, 1993, p.»

(٣) رمزي زكي ، « الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر » ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مذهب التخطيط القومي ؛ المجلد الثاني - العدد الأول ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ١٩٤ .

المشروعات العامة لوححدات قطاع خاص لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل اقتسام الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها . كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلى أو الأجنبى فى رأس مال هذه المشروعات مع اشتراكها فى الإدارة بما يضمن تحسين أدائها .

٢ - كما تتضمن الخصخصة نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص . ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب مثل بيع الشركات العامة الى مشتر واحد أو مجموعة من المستثمرين ، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع الى الجمهور ، أو توزيع الأسهم مجاناً على العمال أو القائمين على الإدارة أو الجمهور ، أو أرجاعها لأصحابها قبل التأميم ، أو أية توليفة من هذه الأساليب (٤) .

ولكن يلاحظ أن نقل الملكية العامة الى العاملين فعلا فى المشروع أو القائمين على الإدارة ربما لا يقرب عليه بالضرورة تحسين الأداء ، خاصة إذا كانت هذه العناصر لا تتمتع أساسا بالكفاءة العالية التى تمكنها من الارتقاء بمستوى التشغيل والإدارة (٥) .

٣ - وتتضمن الخصخصة أيضا إفراح المجال أمام القطاع الخاص ليحتل نسبة أكبر من الاستثمار الكلى والمالة الكلية والناجح الكلى من خلال النمو الطبيعى أو الذاتى . فالخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام الى حوزة القطاع الخاص ، وإنما تتضمن زيادة الدور الذى يوكل الى القطاع الخاص فى خطط التنمية من خلال الحوافز التى تقدم له بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب الأكبر من الاستثمار والمالة والناجح فى المجتمع . وبهذه الطريقة يتغير هيكل الاقتصاد القومى من صالح القطاع العام الى صالح القطاع الخاص بصورة طبيعية . ويلاحظ هنا أن الخصخصة بأسلوب النمو قد تستغرق وقتا أطول من الخصخصة بأسلوب التحويل . فالأولى تتم بالتدريج على مر الزمن أما الثانية فهى تتم فى صورة قفزات ، ويتضح الفرق بينهما من الشكل (١) .

وهناك من يشير الى أن الخصخصة بأسلوب التحويل قد تعميق الخصخصة بأسلوب النمو . فالقطاع الخاص بدلا من أن يوجه مدخراته الى انشاء مشروعات جديدة وفقا لخطط التنمية ، فإنه يوجهها الى شراء مشروعات قائمة قد تكون فرصتها فى النجاح أقل من فرص المشروعات الجديدة .

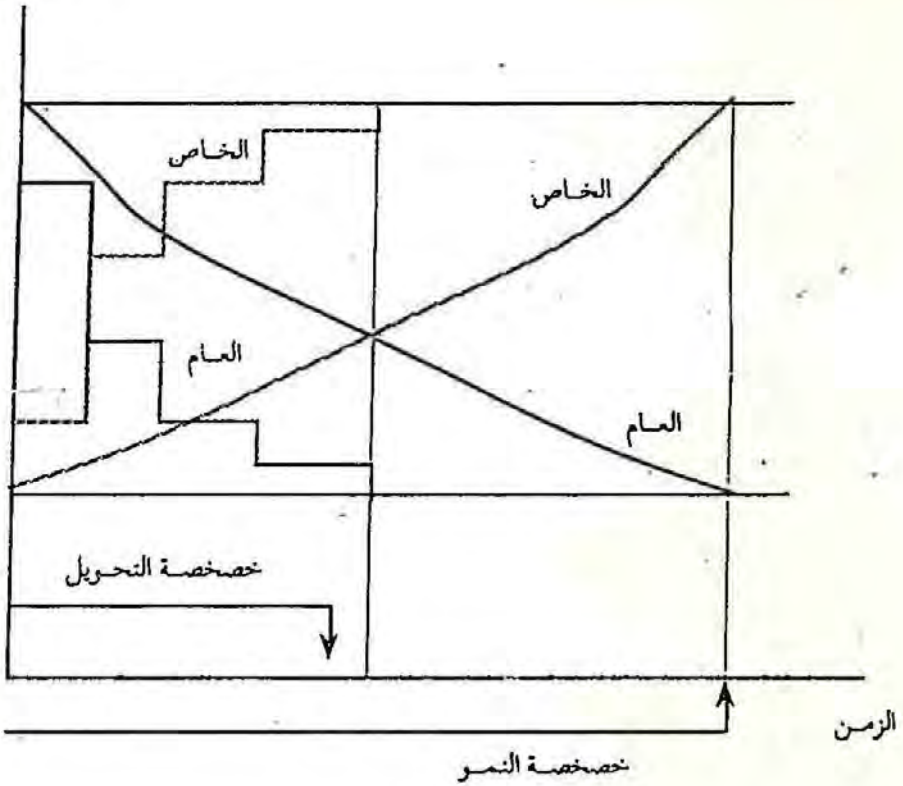
Blommestein, H. and others, op. cit, p. 16.

(٤) :

(٥) :

Zecchini, S., «Critical Issues in Privatisation,» Methods of Privatising large Enterprises, OECD, 1993, p. 79.

النصيب النسبي
للقطاع



شكل (١)

٤ - ومن أبرز العناصر اللازم توافرها لنجاح عملية الخصخصة تهيئة البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها برامج الخصخصة بحيث تصبح معتمدة على آليات السوق . فلا شك أن البيئة الاقتصادية التي توجد في ظل سيادة القطاع العام بها تحتويه من قوانين وإجراءات روتينية ، وتدخلات واحتكارات حكومية لا تعتبر ملائمة للوضع الجديد الذي يخطط فيه أن تكون السيادة للقطاع الخاص ، وهذا يعنى أن تبني سياسات تكيف وتأهيل الاقتصاد تعتبر من بين المكونات الأساسية لبرنامج الخصصة . ويوجد هناك أسلوبان لعملية التكيف ، الأسلوب الأول يسمى أسلوب العلاج بالصدمة ويتم فيه تحرير النظام الاقتصادي دفعة واحدة . ولقد أتبع الاتحاد السوفيتي سابقا هذا الأسلوب مما تسبب في الانهيار الفجائي لاقتصاده (٦) .

(٦) زهدى الشافى ، « الخصخصة ومشكلات الانتقال الى السوق (التجربة الروسية) » ،
المجلة المصرية للتمية والتخطيط مصدر سابق ، ص ١٥٣ - ١٦٣ .

أما الأسلوب الثانى فيسمى أسلوب « الخطوة خطوة » وتتم فيه عملية التحرير الاقتصادى بالتدريج عبر فترة طويلة نسبيا . ومن بين الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة الاقتصادية لتصبح ملائمة للخصخصة (٧) :

(أ) إزالة القيود الحكومية المفروضة على الأسعار سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار فائدة أو أسعار صرف وهو ما يعرف بتحرير الأسعار . وتعتبر هذه الخطوة أساسية حتى تعكس هذه الأسعار التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية للأشياء .

(ب) زيادة درجة المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة ، والمشروعات المحلية والأجنبية وهو ما يقتضى إلغاء جميع المزايا والإعانات التى تمنحها الحكومة للمشروعات العامة ، وتخفيف درجة الحماية التى تتمتع بها ، وتخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، وتفتيت الاحتكارات الحكومية لبعض السلع والخدمات .

(ج) إقامة سوق مال جديدة أو إصلاح القائمة ، بحيث تصبح قادرة على تسهيل عملية نقل الملكية العامة الى ملكية خاصة من خلال تداول الأسهم .

(د) إقامة نظام بنكى جديد أو إصلاح النظام القائم بحيث يصبح قادرا على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لاتهم عملية نقل الملكية أو الناجمة عنها .

(هـ) إلغاء القيود والتعقيدات الروتينية القديمة وإصدار نظام تشريعى جديد يتصف بالسهولة والرونة ، ويقوى على إنجاز الأعمال بسرعة وحماية الحقوق وتحديد الالتزامات بوضوح .

(و) إعداد وتدريب كوادر فنية وإدارية قادرة على الاضطلاع بعملية الإصلاح التى تواكب الخصخصة .

هـ - تقتضى عملية الخصخصة أيضا إجراء إصلاحات لبعض وحدات القطاع العام قبل تحويلها الى القطاع الخاص . فهناك بعض المشروعات العامة التى تعاني من خسارة مزمنة وبالطبع لن يقبل أحد على شرائها إذا ما عرضت للبيع فى السوق الحرة . ولذا فإن هذه المشروعات تحتاج الى إعادة تأهيل ، بحيث يتم إصلاح الخلل الإدارى أو الفنى أو التمويلى الذى تعاني منه وتتحول من وحدات خاسرة الى وحدات مربحة . وهناك بعض المشروعات العامة التى تحتاج الى تحويل الى شركات مساهمة حتى يمكن بيعها فى صورة أسهم وهو ما يقتضى تقييم أصولها وتقسيمها الى أسهم وتسعير هذه الأسهم وتحويل الإدارة الى ما يتناسب مع هذا النوع من الشركات . وهناك بعض المشروعات الاحتكارية التى قد تحتاج الى تفتيت

لوحداث صغيرة قبل بيعها الى القطاع الخاص وذلك اذا كان هذا لا يؤثر على كفاءتها الانتاجية . وهناك بعض المشروعات العامة المدينة التي اذا تركت لوى السوق فسوف تصبح مفلسة ، ولذا يتعين اصلاحها قبل بيعها اما بتحويل الدين الى ملكية ، أو باسقاط الدين أو باعادة جدولته (٨) .

٦ - لا تعنى الخصخصة التصفية الكاملة لجميع وحدات القطاع العام ، وانما تقتصر عادة على عدد من القطاعات أو المنشآت داخل المجتمع . ولا توجد هناك معايير موضوعية متفق عليها من قبل الجميع تستخدم في تحديد ما يجب ان يخضع للخصخصة وما لا يجب ، ولكن توجد هناك بعض الاتجاهات العامة المستقاة من التجارب الواقعية للدول نلخصها فيما يلى :

١ - يتكون القطاع العام بالمفهوم الشامل من جزاين ، أحدهما تجارى والآخر غير تجارى . أما عن الجزء التجارى فهو يحتوى المشروعات المملوكة للدولة وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ، ولها حسابات مستقلة ، وتحقق النسبة الأكبر من إيراداتها من بيع السلع والخدمات . وتدارس الدولة دور المنتج أو التاجر في حدود هذا الجزء . أما الجزء غير التجارى فهو يتضمن المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية لأغراض اجتماعية مثل التعليم والصحة والعدالة والأمن والدفاع ، وإدارة الاقتصاد القومى ، وغيرها . وبالمطبع فان تحويل الملكية العامة الى خاصة تتركز في المقام الأول في الجزء التجارى (٩) . وان كان هذا لا يمنع من إتاحة الفرصة لتحقيق خصخصة النمو في مجال بعض الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم .

٢ - لا يفهم مما سبق أن كل الجزء التجارى من القطاع العام يجب أن يخضع للخصخصة ، فهناك بعض الأجزاء التي يتعين أن تبقى تحت سيطرة القطاع العام لاعتبارات عدة مثل :

(أ) السيطرة على الموارد الطبيعية الثمينة كالبترول والمعادن ، فهذه موارد يجب أن تكون مملوكة لجميع أفراد المجتمع ، ولذا يتعين أن تبقى في حوزة القطاع العام .

(ب) الاحتكارات الطبيعية التي تقتضى اعتبارات الكفاءة وجود منشأة واحدة لإنتاجها خاصة في حالة ضيق السوق المحلية ، مثال ذلك السكك الحديدية ، والموانئ ، والترام ، والتليفونات ، والمياه ، والصرف الصحى . فلا شك أن خصخصة هذه المؤسسات تعنى تحويل الاحتكار العام الى احتكار خاص مما قد يزيد من درجة الاستغلال دون تحسن يذكر في الكفاءة .

Blommestein, H., op. cit, pp. 14-16.

: (٨)

: (٩)

El-Nagar, Said, «The Basic Issues», Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, IMF, 1989, pp. 3-4.

(ج) يتمين الاحتفاظ بالملكية العامة لبعض المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية مثل مصانع الأسلحة ومتاجرها ، أو بعض البنوك وفروعها . كما يتمين الاحتفاظ بنسبة ملكية عامة أكبر من ٥٠٪ في بعض المؤسسات الاستراتيجية كالبتروكيماويات ، والكهرباء ، وغيرها (١٠) .

(د) ويتمين الاحتفاظ بالملكية العامة لبعض المؤسسات التي تتطلب كميات ضخمة من رأس المال والتكنولوجيا بحيث لا تقوى وحدات القطاع الخاص على توفيرها مثل الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب .

٧ - نظرا لما يترتب على الخصخصة من بعض آثار اجتماعية ضارة ، يتعين أن يتضمن برنامج الخصخصة بعض الترتيبات لمعالجة هذه الآثار . فالمشروعات العامة تعاني معظمها من بطالة مقنعة عالية ، ولا شك أن تحويلها للقطاع الخاص يترتب عليه الاستغناء عن جزء من العمالة ، ويؤدي هذا في حد ذاته إلى زيادة معدل البطالة السافرة في المجتمع . ولذا يتعين أن يتضمن برنامج الخصخصة بعض الترتيبات للتخفيف من حدة هذا الأثر . ومن الأمثلة على هذه الترتيبات توظيف العمال المستغنى عنهم في مشروعات جديدة بالأموال المجمعة من برنامج البيع ، أو إشراكهم في ملكية المشروعات المباعة بشروط ميسرة ، أو إعطاؤهم مكافأة نهاية مدة كبيرة نسبيا لاغرائهم على التخلي عن الوظيفة ، أو إعادة تدريب بعضهم للاستفادة منهم في مشروعات أخرى ، أو إعطاؤهم قروضا ميسرة لاستخدامها في إقامة مشروعات صغيرة يقومون بإدارتها (١١) .

ومن ناحية أخرى تتضمن الخصخصة تحرير الأسعار وتخلي الحكومة تدريجيا عن الدعم الاستهلاكي مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة ، ويتمين تدارك ذلك بمحاولة تحويل الدعم السعري إلى دعم نقدي بوجه للطبقات الفقيرة على وجه الخصوص .

Blommestein, H., op. cit, p. 13.

(١٠) :

(١١) صديق عطيلي ، « التخصيصية ، لماذا وكيف ؟ » ، كتاب الأهرام الاقتصادي ،

أول فبراير ١٩٩٣ ، ص ٥٢ .

٢ - طرق مقترحة لقياس

الآثار التنموية للخصخصة

يوجد هناك آثار تنموية عديدة للخصخصة ، منها آثار ايجابية واخرى سلبية ، غير اننا سوف نركز في هذا الصدد على أربعة منها لأغراض القياس . وتتمثل هذه الآثار في :

١ - الأثر على الكفاءة الانتاجية .

٢ - الأثر على العمالة .

٣ - الأثر على النمو .

٤ - الأثر الهيكلى .

ونتعرض لكل واحد من هذه الآثار بنوع من التفصيل فيما يلى :

١ - الأثر على الكفاءة الانتاجية :

يترتب على الخصخصة زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الانتاجية مما يؤدي للتخلص من عناصر عدم الكفاءة التى عادة ما تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصاديا . كما تؤدي الى توليد الحافز على التجديد ، وتساهم على ظهور منظمين واداريين اكثر كفاءة على ادارة النشاط الاقتصادى . بالإضافة الى ذلك يترتب على تحرير الاسعار والتخلص من التدخلات التى تشوهها تحسن تخصيص الموارد . كما يترتب على كافة انواع الاصلاح التى تتم بالنسبة للمشروعات الخاسرة قبل خصخصتها تحولها الى وحدات مربحة او التخلص منها اذا لم يكن هناك جدوى من اصلاحها وتوجيه الموارد لاستخدامات افضل . ونتيجة لكل هذه التغيرات فانه من المتوقع نظريا ان يترتب على الخصخصة زيادة الكفاءة الانتاجية في الوحدات محل الخصخصة . وعادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من الأشكال التالية أو كلها :

(أ) زيادة الناتج الكلى باستخدام نفس القدر من الموارد .

(ب) تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج .

(ج) تحسين نوعية الانتاج .

وينعكس تحسن الكفاءة في صورة زيادة الانتاجية الحقيقية في الوحدات محل الخصخصة . واذا استبعدنا البديل (ب) فانه نادرا ما يحدث في الواقع العملى زيادة في الناتج أو تحسن في النوعية بدون زيادة الموارد المستخدمة . وتحدث الزيادة في الانتاجية عندئذ نتيجة لزيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الموارد المستخدمة .

ويوجد هناك مدخلان لقياس اثر الخصخصة على الانتاجية (١٢) :

مدخل السلسلة الزمنية ، ومدخل البيانات القطاعية . ويمتد المدخل الاول على مقارنة الانتاجية في شركة ما او قطاع ما بعد الخصخصة بنظيرتها قبل الخصخصة عبر سلسلة زمنية . ومن ابرز الأمثلة على ذلك نتائج الدراسة التي أجريت على الصناعات البريطانية والتي يعرضها الجدول (١).

جدول (١)

معدل النمو السنوي في الانتاجية الكلية في الصناعات
البريطانية قبل وبعد الخصخصة

المصنعة	قبل الخصخصة Z (١٩٨٣ - ١٩٧٩)	بعد الخصخصة Z (١٩٩٠ - ١٩٨٣)
الطيران البريطانية	١,٦ -	٢,٦
الفحم البريطانية	,٨ -	٤,٦
الغاز البريطانية	١,٠ -	٢,٢
السكك الحديدية البريطانية	٢,٩ -	٣,٧
الصلب البريطانية	٤,٦	٧,٥
الاتصالات البريطانية	٣,٠	٣,٧
الكهرباء	٠,٣ -	٢,٦
البريد	١,٧	٢,٧
متوسط	,١	٣,٧

Source : Bishop, M. & Kay, J, «Privatization¹ in Western Economies», Privatization Symposium in Honor of Herbert Giersch, Institute Fur Weltwirtschaft on der universital Kiel, 1992, p. 201.

: (١٢)

Walters, A., «Liberalization and Privatization - An oreview», privatization and structural Adjustment in the Arab countrice, op. cit, pp. 24-25.

ومن الواضح أن الخصخصة قد أثرت تأثيرا ايجابيا على الانتاجية وفقا لما توضحه التجربة البريطانية بالجدول (١) .

اما عن المدخل الثانى فهو يعتمد على مقارنة الانتاجية فى شركات القطاع العام بنظيرتها فى شركات القطاع الخاص والتي تعمل فى نفس التخصص وفى ظل نفس الظروف . ومن أبرز الدراسات التى تمت فى هذا الصدد مقارنة الانتاجية فى شركات الاتوبيس العامة والخاصة فى بريطانيا . ولقد اتضح أن شركات الاتوبيس الخاصة يتم تشغيلها بنصف تكلفة شركات القطاع العام (١٣) .

وفى محاولة لقياس الزيادة فى الناتج الكلى الناجمة عن تحسين الانتاجية نتيجة للخصخصة يمكن اشتقاق الصيغة (٧) بتتبع الخطوات التالية :

افترض أن الوضع قبل الخصخصة كان على النحو التالى :

الناتج المحلى الاجمالى = ج

حجم العمالة الكلى = ع

نسبة القطاع العام من الناتج المحلى الاجمالى = ا

نسبة القطاع العام من العمالة الكلية = ب

نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلى الاجمالى = ا

نسبة القطاع الخاص من العمالة الكلية = ب

(١) العمالة بالقطاع العام = ع ، ب = ب ع

(٢) الناتج الكلى بالقطاع العام = ج ، ا = ا ج

(٣) ∴ الانتاجية المتوسطة فى القطاع العام = $\frac{ج}{ع} = \frac{ا}{ب} = \frac{ج}{ع} \cdot \frac{ب}{ا}$

(٤) العمالة الكلية بالقطاع الخاص = ع ، ب = ب ع

(٥) الناتج الكلى بالقطاع الخاص = ج ، ا = ا ج

(٦) ∴ الانتاجية المتوسطة فى القطاع الخاص = $\frac{ج}{ع} = \frac{ا}{ب} = \frac{ج}{ع} \cdot \frac{ب}{ا}$

وبمقارنة المعادلتين (٦) ، (٣) يتضح أنه حتى تكون الانتاجية فى القطاع الخاص (ج) أكبر من الانتاجية فى القطاع العام (ا) فلا بد أن

يكون النصيب النسبى للقطاع الخاص من الناتج (أ) أكبر من نصيبه النسبى من العمالة (ب) ، وبالعكس بالنسبة للقطاع العام .

وفيما يتعلق بالوضع بعد الخصخصة فمن المفترض أن يتحسن أداء الجزء من القطاع العام الخاضع للخصخصة ليصل الى نفس مستوى الأداء فى القطاع الخاص على الأقل . أى أن وحدة الموارد فى القطاع العام المخصص يجب أن تعطى مستوى ناتج يساوى نظيره فى القطاع الخاص . ومن ثم يمكن أن نستخدم النسبة $\frac{ج}{أ}$ كمقياس لعدد الأضعاف التى سوف يزدادها ناتج القطاع العام المخصص .

ونظرا لأن الخصخصة يترتب عليها :

تخفيض نصيب القطاع العام من الناتج (- Δ أ)

وزيادة نصيب القطاع الخاص من الناتج (+ Δ أ)

$$\therefore \text{ناتج القطاع العام المخصص} = \left[\frac{ج}{أ} \right] (\Delta \text{ أ})$$

وبالتالى فإن الزيادة الكلية فى الناتج الناجمة عن الخصخصة والراجعة لتحسن الإنتاجية (Δ ج) سنوياً تساوى :

$$\Delta \text{ ج} = \left[\frac{ج}{أ} (\Delta \text{ أ}) - \frac{ج}{أ} (\Delta \text{ أ}) \right]$$

$$\Delta \text{ ج} = \left(1 - \frac{ج}{أ} \right) \left[\frac{ج}{أ} (\Delta \text{ أ}) \right] \dots \dots \dots (٧)$$

وتمثل المعادلة (٧) الزيادة السنوية فى الناتج الكلى الناجمة عن الخصخصة بسبب تحسن الإنتاجية .

٢ - الأثر على العمالة :

يفترض التحليل السابق أن اثر الخصخصة يتمثل فى الحصول على مستوى ناتج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد مما يترتب عليه زيادة الانتاجية دون الاستغناء عن أى جزء من العمالة . ولكن من الممكن أن ننظر الى أثر الخصخصة من وجهة أخرى وهى أنها تؤدي الى الحصول على نفس مستوى الناتج بمقدار أقل من المدخلات . ونظرا لأن وحدات القطاع العام غالبا ما تعاني من بطالة مقنعة فإن الخصخصة يمكن أن يترتب عليها التخلص من العمالة الزائدة بما يؤدي الى تحويل البطالة المقنعة

الى بطلالة سافرة دون تخفيض الناتج الكلى . ويحدث هذا لأن الخصخصة يترتب عليها تخفيض معامل العمالة والذي يمثّل في كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة .

ويلاحظ في هذا الصدد أن :

$$\frac{1}{\Delta} = \text{معامل العمالة في القطاع العام}$$

$$\frac{1}{\Delta} = \text{ومعامل العمالة في القطاع الخاص}$$

وبالتالى يترتب على الخصخصة تخفيض معامل العمالة من $\frac{1}{\Delta}$ الى $\frac{1}{\Delta}$ ومن ثم فإن مقدار البطالة المتوقع حدوثه في حالة الخصخصة سنويا $(\Delta ع)$ يساوى :

$$(\Delta ع) = \left[\frac{ج(\Delta)}{\Delta} - \frac{ج(\Delta)}{\Delta} \right] \quad (٨)$$

حيث :

$$\frac{ج(\Delta)}{\Delta} = \text{كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام المخصص وفقاً لمعامل القطاع العام .}$$

$$\frac{ج(\Delta)}{\Delta} = \text{كمية العمالة اللازمة لإنتاج ناتج القطاع العام المخصص وفقاً لمعامل القطاع الخاص .}$$

ولكن لا يعتبر هذا هو الأثر الوحيد للخصخصة على العمالة ، فهناك أثر الموارد المحررة من بيع بعض وحدات القطاع العام على العمالة . فإذا افترضنا أن برنامج الخصخصة سوف يستغرق فترة طولها (ن) سنة ، وأنه سوف يترتب عليه توفير مبلغ نقدي سنوى (ت ز) يمثّل صافى حصيلّة بيع أصول قطاع الأعمال العام في السنة ز ، وأن التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة في السنة ز = ق ز فإن استثمار المبالغ المحررة من بيع أصول القطاع العام في مشروعات جديدة يمكنها خلق عدد من الوظائف سنوياً خلال فترة الخصخصة تساوى في المتوسط $(\Delta ع)$ ، حيث :

$$(\Delta ع) = \frac{ت ز}{ق ز} \quad (٩)$$

ومن ثم فإن الأثر الصافى للخصخصة على العمالة سنوياً في الأجل الطويل $(\Delta ع)$ يساوى :

$$\Delta ع = \Delta ع_2 - \Delta ع_1 \quad (10)$$

وإذا كان $\Delta ع < 0$ صفر فإن هذا الأثر يكون موجباً .

وإذا كان $\Delta ع > 0$ صفر ، يكون الأثر سالباً .

(٣) الأثر على النمو :

تؤدي الخصخصة إلى نمو الناتج الكلى لسببين : الأول هو تحسين تخصيص الموارد والذي يؤدي لزيادة الإنتاجية ويتمثل أثره في $\Delta ج$.

أما السبب الثاني فهو يتمثل في استثمار الأموال المحررة من أصول القطاع العام المباعة ، و يترتب على استثمار هذه الأموال زيادة في الناتج ($\Delta ج_2$) مقدارها :

$$\Delta ج_2 = \Delta ع_2 \cdot ح_2 \quad (11)$$

وبالتالى فإن :

الأثر الكلى للخصخصة على نمو الناتج سنوياً خلال فترة الخصخصة يساوى ($\Delta ج$) :

$$\Delta ج = \Delta ج_1 + \Delta ج_2 \quad (12)$$

٤ - الأثر الهيكلى :

يترتب على الخصخصة إعادة توزيع الناتج الكلى بين القطاعين العام والخاص في صالح الأخير . فإذا افترضنا أن هدف الخصخصة هو تبديل المواقع بين القطاعين الخاص والعام بحيث تصبح نسبة القطاع الخاص من الناتج في نهاية برنامج الخصخصة مساوية لنسبة القطاع العام في بداية البرنامج ، فإن هذا يعنى أن :

$$\text{الناتج الكلى بالقطاع العام بعد الخصخصة} = أ_1 ج \quad (13)$$

$$\text{الناتج الكلى بالقطاع الخاص بعد الخصخصة} = أ_2 ج \quad (14)$$

أما عن توزيع العمالة فسيصبح :

$$\text{العمالة بالقطاع الخاص} = \frac{أ_2 ج}{ح_2} \quad (15)$$

$$\text{العمالة بالقطاع العام} = ع - \frac{أ_2 ج}{ح_2} \quad (16)$$

٣ - قياس الآثار التنموية للخصخصة

في مصر

١ - مقدمة :

لقد بلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام في مصر ٣٩٩ شركة حتى يونيو ١٩٩١ ، منها ١١٦ شركة تمثل القطاع العام الصناعي (١٤) .

وقد بدأ برنامج الخصخصة في مصر منذ صدور قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لاعادة تنظيم شركات القطاع العام سنة ١٩٩١ . وقد خول هذا القانون مجالس ادارة الشركات القابضة سلطة التصرف في بيع اصول الشركات التابعة لها . وتم انشاء مكتب فني يتبع وزارة قطاع الاعمال العام ليتولى مهمة الاعداد والاشراف على تنفيذ برنامج الخصخصة . ولقد اشتمل برنامج الخصخصة على بيع ٨٥ شركة قطاع عام للقطاع الخاص . وتم تحديد فترة ٥ سنوات لتنفيذ البرنامج تمتد من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦ (١٥) وحتى النصف الاول من ١٩٩٥ لم يتم بيع الا ١٠٪ فقط من قيمة قطاع الأعمال العام ، وقد وصلت قيمة المبيعات ٢٥ مليار جنيه ، تم الحصول على ٧ مليارات من هذه القيمة ، وتبقى ١٨ مليارا مقسطة على ١ سنوات . ولقد تم تكوين ٢٥٠ اتحادا للعاملين حتى ٧ ديسمبر ١٩٩٤ حصلت على ١٠٪ من اسهم الشركات الراحبة . ولقد تركزت عمليات الخصخصة التي تمت حتى النصف الاول من ١٩٩٥ في ٤ أنواع فقط من الشركات القابضة هي : الشركات الكيماوية ، والشركات الغذائية ، وشركات الاشغال العامة ، وشركات الاسكان والفنادق . أما باقي الشركات القابضة وعددها ١٣ شركة فلم تتم عمليات بيع ذات شأن فيها . وهذا يعنى أن عملية الخصخصة كانت تتم بمعدل ابطأ مما هو مخطط لها . ومن أبرز اهداف برنامج الخصخصة في مصر :

(١) التخلص من عناصر عدم كفاءة وحدات القطاع العام . فلقد اتضح من دراسة قام بها المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية أن ٩٤ من شركات القطاع العام الصناعى البالغ عددها ١١٦ تعاني من مشاكل سيولة ، وأن ٥٦ شركة تعاني من مشاكل في هيكل التمويل بسبب زيادة المديونية

(١٤) :

Abdel-Rahman, Helmy & Abu Ali, Sultan, «Role of the public and private sectors with special Reference to Privatization : The case of Egypt», Privatization and structural Adjustment in the Arab countries, op. cit, p. 156.

(١٥) فؤاد عبد الوهاب : « الخصخصة لو توسيع قاعدة الملكية في مصر » ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عدد خاص ببحوث ودراسات مؤتمري الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر ، المنعقد في (١٦ - ٢٠ مايو ١٩٩٣) ص ١٤ .

عن ٥٠٪ من اجمالي الأصول ، وان ٤٨ شركة حققت خسائر خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦ زادت من ٣٣٠.٤ مليون جنيه الى ٩٦٥.٢ مليون جنيه خلال هذه الفترة (١٦).

كما اوضحت دراسة أخرى قام بها بنك الاستثمار القومي عن ٣٧٢ شركة بالقطاع العام باستخدام موازنات عام ١٩٩٠ ان الفائض الصافي القابل للتوزيع بلغ ٢٣٥ مليار جنيه وذلك قبل استبعاد الضرائب وهو مبلغ يمثل نسبة منخفضة من حجم رأس المال تتردد بين ٢٨٪ و ٣٥٪ . هذا مع العلم ان جزءا كبيرا من هذا الفائض لا يرجع لنشاط الشركات الاصلى وانما يرجع لاصول وأراض مباحة . ولقد اتضح ان من اهم الأسباب التي أدت لتدنى كفاءة وحدات القطاع العام الفصل بين الملكية والإدارة وما يصاحبها من ضعف في الحافز ، وسيطرة البيروقراطية على اتخاذ القرارات ، واتباع سياسات حكومية في تسعير المنتجات لا تعكس التكلفة الحقيقية ، وفرض عمالة زائدة على هذه الوحدات مما يترتب عليه وجود بطالة مقنعة ، وتقديم دعم وحماية جبركية لوحدات القطاع العام مما يفقدها حافز المنافسة ، وفرض عناصر ادارية غير اكفاء عليها ، والسماح بالسحب على المكشوف للتمويل . وترتب على ذلك كله انخفاض في مستوى جودة المنتجات ، وتدهور الانتاجية ، وزيادة المخزون السلمي الراكد ، ووجود طاقات عاطلة ، وارتفاع الديونية ، وتحقيق خسائر عالية من قبل عديد من الشركات (١٧) .

(ب) ومن الاهداف الأخرى للخصخصة اعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص مما يرفع من الانتاجية ويزيد من معدلات الربح باعتبار ان وحدات القطاع الخاص أكثر كفاءة من وحدات القطاع العام . بالإضافة الى ان تحرير السوق عن طريق التخلص من القيود السعرية والحصص السلبية والتخفيف من القيود البيروقراطية يؤدي الى زيادة درجة المنافسة بين وحدات القطاع الخاص والعام ويحفز على تحسين الأداء .

(ج) تخفيض العجز في ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تخلص الدولة من الدعم الذي كانت تمنحه لشركات القطاع العام ، وتوفيرها لحصيلة ضريبية عالية من أرباح المشروعات التي يتم اصلاحها بعد تحويلها الى القطاع الخاص ، وزيادة حصيلة الصادرات لشركات القطاع الخاص الاحسن أداء .

(د) رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال اعادة استخدام حصيلة بيع وحدات القطاع العام في انشاء مشروعات جديدة ، وفتح فرص

(١٦) عاطف النقلي ، « الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر » ، كتاب الاهرام الاقتصادي ، اول أغسطس ١٩٩٤م صص ٩ - ١٠ .
(١٧) راجية عابدين ، وآخرون ، « تحرير القطاع الصناعي المصري في ظل المتغيرات المحلية والعالمية » ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في تملك مشروعات قائمة أو جديدة بدلا من تراكمها في صورة ودائع غير مستغلة بالبنوك .

(هـ) إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة من خلال إتاحة الفرصة لها لملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام (١٨) .

وسوف نحاول تحليل الآثار التنموية لخصخصة القطاع العام الصناعي في هذا الجزء باستخدام النموذج المشار اليه في القسم السابق . ويقتصر التحليل هنا على القطاع العام الصناعي لأن البيانات المتاحة عنه أكثر توافرا من بيانات القطاعات الأخرى .

٢ - خصخصة النمو في مصر :

تثير خصخصة النمو الى تغير هيكل الاقتصاد في صالح القطاع الخاص من خلال النمو الطبيعي بدون عمليات بيع لأصول القطاع العام . ويتشعر الجدول (٢) الى مسار خصخصة النمو في مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٢ ميلادية .

فوفقا لبعض التقديرات كان النصيب النسبي للقطاع الخاص من الناتج الصناعي ينمو سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بمعدل ٢٣١٪ وفي عام ١٩٧٩ بلغ النصيب النسبي للقطاع الخاص من الناتج الصناعي ٣٢٪ والنصيب النسبي للقطاع العام ٦٨٪ (١٩) . ومن ثم فإن خصخصة القطاع العام الصناعي في مصر وفقا لأسلوب النمو كانت تتطلب ٣٣ سنة حتى يحتل القطاع الخاص موقع القطاع العام اذا كانت نقطة البداية هي ١٩٨٠ . ففي عام ٢٠١٢ ينخفض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعي الى ٣٢٪ ويزداد نصيب القطاع الخاص الى ٦٨٪ . ويوضح الشكل (٢) مسار خصخصة النمو في مصر كما يصفه الجدول (٢) .

(١٨) صديق هيلمى ، مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٥ .
Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, p. 154.

(١٩) :

جدول (٢)*

النصيب النسبي للقطاع العام (أ_١)
والنصيب النسبي للقطاع الخاص (أ_٢)
من الناتج الصناعي في مصر ١٩٨٠ - ٢٠١٢

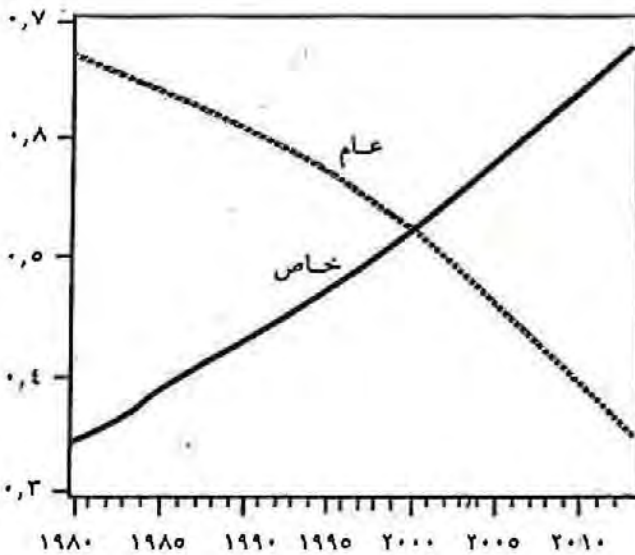
السنة	أ _١	أ _٢
١٩٨٠	٠,٦٧٢٦٠٨	٠,٣٢٧٣٩٢
١٩٨١	٠,٦٦٥٠٤٥	٠,٣٣٤٩٥٥
١٩٨٢	٠,٦٥٧٣٠٨	٠,٣٤٢٦٩٢
١٩٨٣	٠,٦٤٩٣٩٢	٠,٣٥٠٦٠٨
١٩٨٤	٠,٦٤١٢٩٣	٠,٣٥٨٧٠٧
١٩٨٥	٠,٦٣٣٠٠٦	٠,٣٦٦٩٩٤
١٩٨٦	٠,٦٢٤٥٢٩	٠,٣٧٥٤٧١
١٩٨٧	٠,٦١٥٨٥٥	٠,٣٨٤١٤٥
١٩٨٨	٠,٦٠٦٩٨٢	٠,٣٩٣٠١٨
١٩٨٩	٠,٥٩٧٩٠٣	٠,٤٠٢٠٩٧
١٩٩٠	٠,٥٨٨٦١٥	٠,٤١١٣٨٥
١٩٩١	٠,٥٧٩١١٢	٠,٤٢٠٨٨٨
١٩٩٢	٠,٥٦٩٣٨٩	٠,٤٣٠٦١١
١٩٩٣	٠,٥٥٩٤٤٢	٠,٤٤٠٥٥٨
١٩٩٤	٠,٥٤٩٢٦٥	٠,٤٥٠٧٣٥
١٩٩٥	٠,٥٣٨٨٥٣	٠,٤٦١١٤٧
١٩٩٦	٠,٥٢٨٢٠١	٠,٤٧١٧٩٩
١٩٩٧	٠,٥١٧٣٠٢	٠,٤٨٢٦٩٨
١٩٩٨	٠,٥٠٦١٥٢	٠,٤٩٣٨٤٨
١٩٩٩	٠,٤٩٤٧٤٤	٠,٥٠٥٢٥٦
٢٠٠٠	٠,٤٨٣٠٧٢	٠,٥١٦٩٢٨
٢٠٠١	٠,٤٧١١٣١	٠,٥٢٨٨٦٩
٢٠٠٢	٠,٤٥٨٩١٤	٠,٥٤١٠٨٦
٢٠٠٣	٠,٤٤٦٤١٥	٠,٥٥٣٥٨٥
٢٠٠٤	٠,٤٣٣٦٢٨	٠,٥٦٦٣٧٢
٢٠٠٥	٠,٤٢٠٥٤٤	٠,٥٧٩٤٥٦
٢٠٠٦	٠,٤٠٧١٥٩	٠,٥٩٢٨٤١
٢٠٠٧	٠,٣٩٣٤٦٤	٠,٦٠٦٥٣٦
٢٠٠٨	٠,٣٧٩٤٥٣	٠,٦٢٠٥٤٧
٢٠٠٩	٠,٣٦٥١١٩	٠,٦٣٤٨٨١
٢٠١٠	٠,٣٥٠٤٥٣	٠,٦٤٩٥٤٧
٢٠١١	٠,٣٣٥٤٤٨	٠,٦٦٤٥٥٢
٢٠١٢	٠,٣٢٠٠٩٧	٠,٦٧٩٩٠٣

(*) تم تقدير هذا الجدول باستخدام الصيغة التالية :

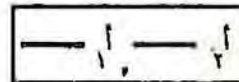
أ_١ = ١٠,٢٣١ (١) وذلك باعتبار أن معدل النمو السنوي لنسبة القطاع الخاص من الناتج الصناعي كان ٢,٣١ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ م .

أما إذا كانت نقطة بداية برنامج الخصخصة هي عام ١٩٩١ وهو التاريخ الفعلى لهذا البرنامج في مصر ، فإن خصخصة القطاع الصناعى بأسلوب النمو تتطلب ١٥ سنة حتى تتم ، وذلك بافتراض أن هدف الخصخصة هو تبديل المواقع بين القطاعين العام والخاص في بداية ونهاية الفترة .

ففى عام ١٩٩١ كان النصيب النسبى للقطاع الخاص من الناتج الصناعى ٤٢٪ ، وللقطاع العام ٥٨٪ . ويمكن أن يتم تبادل المواقع بين القطاعين عام ٢٠٠٥ حيث يصبح نصيب القطاع الخاص ٥٨٪ من الناتج الصناعى ، والقطاع العام ٤٢٪ ، ويتضح مما سبق أن خصخصة النمو تأخذ وقتا أطول بكثير من الوقت الذى أرادتته الدولة وهو خمس سنوات .



مسار خصخصة النمو فى القطاع الصناعى المصرى



شكل (٢)

٣ - خصخصة التحويل في مصر :

لقد حدد صانعو السياسة في مصر فترة خمس سنوات لخصخصة التحويل تمتد من ٩٢/٩١ حتى ٩٧/٩٦ . وإذا اعتبرنا أن هدف الخصخصة هو تبديل مواقع القطاع الخاص والقطاع العام خلال هذه الفترة بحيث ينخفض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعى من ٥٨٪ الى ٤٢٪ ويزداد

نصيب القطاع الخاص من ٤٢٪ إلى ٥٨٪ ، فإن هذا يتطلب زيادة النصيب النسبي للقطاع الخاص بمعدل ٦٧ سنوياً خلال هذه الفترة . ويوضح الجدول (٣) مسار خصخصة التحويل المحقق لهذا الهدف . وبالطبع فإن مثل هذه الخصخصة إذا ما تمت كما هو مخطط لها فمن المتوقع أن تمارس عدداً من الآثار التنموية نحاول تحديدها فيما يلي :

(١) اثر الخصخصة على الانتاجية :

لقد أوضحنا سابقاً أنه من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى زيادة الانتاجية في وحدات القطاع العام الخاضعة للخصخصة . ومن الصعب علينا اتباع مدخل السلاسل الزمنية في تحديد أثر الخصخصة على الانتاجية في مصر ذلك لأن الفترة التي تمت ممارسة الخصخصة فيها قصيرة نسبياً ولا تتوافر بيانات عن الانتاجية قبل وبعد الخصخصة خلالها . ولذا فسوف نلجأ لمدخل البيانات القطاعية . والبيانات المتاحة في هذا الصدد هي عن ربحية عينة من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص المناظرة . ومن المعروف أن شركات القطاع العام يحقق بعضها ربحاً ويحقق البعض الآخر خسارة ، ويحدث نفس الشيء في شركات القطاع الخاص . غير أن نسبة الربح إلى الخسارة في حالة القطاع الخاص أكبر منها في حالة القطاع العام وهو ما يشير إلى تدنى أداء وحدات القطاع العام عن وحدات القطاع الخاص . ويوضح الجدول (٤) نسب الأرباح إلى الخسائر في عدد من الأنشطة والقطاعات في مصر وهي تعبر عن المقدرة على تحقيق الربح في كل من القطاعين العام والخاص .

جدول (٣)

مسار خصخصة التحويل للقطاع الصناعي المصري

السنة	أ ٪	أ ٪
١٩٩١	٠,٥٨٠٠٠٠	٠,٤٢٠٠٠٠
١٩٩٢	٠,٥٥١٨٦٠	٠,٤٤٨١٤٠
١٩٩٣	٠,٥٢١٨٣٥	٠,٤٧٨١٦٥
١٩٩٤	٠,٤٨٩٧٩٨	٠,٥١٠٢٠٢
١٩٩٥	٠,٤٥٥٦١٤	٠,٥٤٤٣٨٦
١٩٩٦	٠,٤١٩١٤٠	٠,٥٨٠٨٦٠

ومن الواضح بالجدول (٤) أن نسبة الأرباح إلى الخسائر في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام . وسوف نحاول استخدام هذه النسب في تحديد الفرق بين الإنتاجية في القطاع الخاص والقطاع العام ، وذلك وفقا للصيغة التالية :

$$\frac{\text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع الخاص الصناعي}}{\text{الإنتاجية المتوسطة في القطاع العام الصناعي}} = \frac{\text{نسبة الأرباح/الخسائر في القطاع الخاص الصناعي}}{\text{نسبة الأرباح/الخسائر في القطاع العام الصناعي}}$$

ومن بيانات الجدول (٤) يتضح أن :

$$(١٧) \dots\dots\dots \frac{١,٢}{٠,٨٢} = \frac{١,٥}{\text{تقريباً}}$$

وهذا يعنى أن الإنتاجية بالقطاع الخاص الصناعي أعلى من نظيرتها بالقطاع العام بنسبة ٥٠٪ تقريباً .

جدول (٤)

نسب الأرباح إلى الخسائر في القطاعين العام والخاص
في مصر ١٩٨٥ م

النشاط	عدد الشركات	قطاع عام	قطاع خاص	كلى
الزراعة والبناء	٢٠	,٣٧	٢,٢٢	٠,٧١
الصناعة	٣٠	,٨٢	١,٢	١,٠٠
المال والخدمات	١١٠	,٩٤	٤,٥٧	١,٩٧

Source : Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, p. 162.

ويوضح الجدول (٥) تقدير متوسط الإنتاجية بأسعار ١٩٨٧/١٩٨٦ في قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ .

ومن الملاحظ أن متوسط الإنتاجية الحقيقية المقدّر يتزايد عبر الزمن بما يعكس تأثيرات التغير التكنولوجي والتغير في البيئة الاقتصادية التي تصاحب الخصخصة بوجه عام . وفي محاولة لتقدير متوسط الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام فإننا سوف ننظر للمتوسط العام للإنتاجية كمتوسط مرجح لمتوسط الإنتاجية في كل من القطاعين . أى أن :

$$\text{ح} = \text{أ} + \text{ب} + \text{ج} \quad (١٨)$$

حيث :

ح = متوسط الإنتاجية في قطاع الصناعة والتعدين بجنهات ١٩٨٧/٨٦ :

أ ، ب = متوسط الإنتاجية في القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي .

أ ، ب = الوزن النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الصناعي على التوالي .

جدول (٥)

ناتج قطاع الصناعة والتعدين في مصر (ج) بالمليون جنيه

بأسعار ١٩٨٧/٨٦ ، وإجمالي العمالة بالقطاع (ع) ،

ومتوسط الإنتاجية (ح) بالأسعار الثابتة (١٩٨٦ - ٢٠٠٠) .

السنة	(ج)	(ع)	(ح)
١٩٨٦	٦٩٣٤,٢٠٠	١٧٥٩٨٠٠	٣٩٣٩,٧٠٩
١٩٨٧	٧٤٥٣,١٠٠	١٨٤٠٠٠٠	٤٠٥٠,٥٩٨
١٩٨٨	٧٩٨٥,٧٠٠	١٨٠٤٦٠٠	٤٤٢٥,١٩١
١٩٨٩	٨٥٦٤,٠٠٠	١٨٨١٦٠٠	٤٥٥١,٤٤٣
١٩٩٠	٩١٩٥,٠٠٠	١٩٧١١٠٠	٤٦٦٤,٩٠٨
١٩٩١	٩٨٦٣,٦٤٨	٢٠٨٥١٠٠	٤٧٣٠,٥٤٠
١٩٩٢	١٠٥٨٢,٧٠	٢١٥٠٣١٨	٤٩٢١,٤٥٦
١٩٩٣	١١٣٥٤,١٦	٢٢٣٣٨٥٨	٥٠٨٢,٧٥٨
١٩٩٤	١٢١٨١,٨٧	٢٣٢٠٦٤٤	٥٢٤٩,٣٥١
١٩٩٥	١٣٠٦٩,٩٢	٢٤١٠٧٩٩	٥٤٢١,٤٠٤
١٩٩٦	١٤٠٢٢,٦٩	٢٥٠٤٤٥٩	٥٥٩٩,٠٩١
١٩٩٧	١٥٠٤٤,٩٣	٢٦٠١٧٥٨	٥٧٨٢,٦٠٢
١٩٩٨	١٦١٤١,٦٩	٢٧٠٢٨٣٥	٥٩٧٢,١٣١
١٩٩٩	١٧٣١٨,٤١	٢٨٠٧٨٤٠	٦١٦٧,٨٧٦
٢٠٠٠	١٨٥٨٠,٩٠	٢٩١٦٩٢٦	٦٣٧٠,٠٢٧

* تم تقدير ناتج قطاع الصناعة والتعدين على أساس معدل نمو فعلي سنوي = ٧.٠٤٪ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . كما تم تقدير العمالة على أساس معدل نمو فعلي ٣.٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ . أما متوسط الإنتاجية (ج) فهو يساوي (ج ÷ ع) .

* المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المعدادان الأول والثاني ١٩٩٠ ص ١٢١ ، ١٢٤ .

* بمعادلة تقدير الناتج : لو ج = ٨٨ + ٧.٠٤ ز ، ز = ٢ ، ٩٩ =

* بمعادلة تقدير العمالة : لو ع = ١٤ + ٣.٨ ز ، ز = ٢ ، ٩٧ =

ومن الصيغة (١٧) نجد أن

$$(١٩) \dots\dots\dots \text{ح}_2 = ١,٥ \text{ ح}_1$$

وبالتعويض من (١٩) في (١٨) مع اعتبار $\text{ح}_1 = (١ - \text{ح}_1)$ نحصل على :

$$\text{ح}_2 = \text{ح}_1 + ١,٥ (١ - \text{ح}_1)$$

$$\therefore \text{ح}_2 = \text{ح}_1 + ١,٥ - ١,٥ \text{ ح}_1$$

$$\therefore \text{ح}_2 = \text{ح}_1 (١ - ١,٥) + ١,٥$$

$$(٢٠) \dots\dots\dots \therefore \text{ح}_2 = \frac{\text{ح}_1}{(١ - ١,٥)}$$

وباستخدام الصيغتين (١٩) ، (٢٠) نحصل على متوسط الانتاجية في القطاعين العام والخاص كما بالجدول (٦) .

جدول (٦)

متوسط الانتاجية في القطاعين العام والخاص الصناعي

في مصر بجنيهاً ١٩٨٧/٨٦

النة	(ح)	(ح _١)	(ح _٢)
١٩٨٦	٣٩٣٩,٧٠٩	٣٣١٦,٩٩٢	٤٩٧٥,٤٨٨
١٩٨٧	٤٠٥٠,٥٩٨	٣٣٩٧,٩٤٦	٥٠٩٦,٩١٩
١٩٨٨	٤٤٢٥,١٩١	٣٦٩٨,٤١٩	٥٥٤٧,٦٢٨
١٩٨٩	٤٥٥١,٤٤٦	٣٧٨٩,٥٦٠	٥٦٨٤,٣٤٠
١٩٩٠	٤٦٦٤,٩٠٨	٣٨٦٩,٠٦٩	٥٨٠٣,٦٠٤
١٩٩١	٤٧٣٠,٥٤٠	٣٩٠٨,١٠٣	٥٨٦٢,١٥٤
١٩٩٢	٤٩٢١,٤٥٦	٤٠٤٩,٥٦٣	٦٠٧٤,٣٤٥
١٩٩٣	٥٠٨٢,٧٥٨	٤١٦٥,٢٤٢	٦٢٤٧,٨٦٣
١٩٩٤	٥٢٤٩,٣٥١	٤٢٨٣,٨٩٩	٦٤٢٥,٨٤٩
١٩٩٥	٥٤٢١,٤٠٤	٤٤٠٥,٥٩٢	٦٦٠٨,٣٨٨
١٩٩٦	٥٥٩٩,٠٩١	٤٥٣٠,٣٧٧	٦٧٩٥,٥٦٦
١٩٩٧	٥٧٨٢,٦٠٢	٤٦٥٨,٣٢١	٦٩٨٧,٤٨١
١٩٩٨	٥٩٧٢,١٣١	٤٧٨٩,٤٩١	٧١٨٤,٢٣٧
١٩٩٩	٦١٦٧,٨٧٦	٤٩٢٣,٩٤٩	٧٣٨٥,٩٢٣
٢٠٠٠	٦٣٧٠,٠٢٧	٥٠٦١,٧٤٨	٧٥٩٢,٦٢١

ويتطبيق الصيغة (٧) على بيانات الجدول (٤ ، ٥) نحصل على الزيادة في الناتج الراجعة لتحسن الانتاجية نتيجة للخصخصة وذلك كما بالجدول (٧) .

جدول (٧)

الزيادة السنوية في الناتج الصناعي الراجعة لتحسن الانتاجية
نتيجة للخصخصة بالمليون جنيه (اسعار ١٩٨٧/٨٦)

ملاحظة	٥ ج
١٩٩١	NA
١٩٩٢	١٤٨,٨٩٨٦
١٩٩٣	١٧٠,٤٥٦٦
١٩٩٤	١٩٥,١٣٥٨
١٩٩٥	٢٢٣,٣٨٨٢
١٩٩٦	٢٥٥,٧٣٠٩

ومن الواضح أن مكاسب الخصخصة المقرر تحقيقها نتيجة لتحسن الانتاجية في القطاع الصناعي تتردد بين ١٤٩ مليون جنيه سنويا و ٢٥٦ مليون جنيه بالاسعار الثابتة اذا ما تم برنامج الخصخصة كما هو مفترض.

(ب) اثر الخصخصة على العمالة في القطاع الصناعي المصري :

لقد اوضحنا سابقا أن الخصخصة من الممكن أن يترتب عليها نوعان من الآثار على العمالة أحدهما سالب والآخر موجب . أما عن الأثر السالب والذي يتمثل في زيادة البطالة السافرة فيمكن حسابه باستخدام الصيغة (٨) من خلال بيانات الجداول (٣ - ٥) ، كما يتضح بالجدول (٨)

ومن الواضح أن تقدير الاعداد المحولة من بطالة مقنعة الى بطالة سافرة في حالة خصخصة القطاع الصناعي تتردد بين ٢٤٥ ألف عامل و ٣٧٦ ألف عامل سنويا ، وهي تمثل نسبة تتردد بين ١٠٪ و ١٥٪ من عمالة قطاع الصناعة والتعدين .

وفيما يتعلق بالآثار الإيجابية للخصخصة على العمالة وهو اثر طويل الأجل فيمكن تقديره باستخدام الصيغة (٩) .

جدول (٨)

تقدير البطالة السافرة نتيجة للخصخصة
بالقطاع الصناعى

نسبة من عمالة القطاع الصناعى	١٩٨٥	مشاهدة
—	NA	١٩٩١
٢١,١	٢٤٥١٢,٧١	١٩٩٢
٢١,٢	٢٧٢٨٢,٣٧	١٩٩٣
٢١,٣	٣٠٣٦٧,٣٢	١٩٩٤
٢١,٤	٣٣٨٠٣,٧٤	١٩٩٥
٢١,٥	٣٧٦٣٢,٠٣	١٩٩٦

ويلاحظ في هذا الصدد ان القيمة الدفترية لاصول القطاع المام قدرت بحوالى ٨٤٢٢ بليون جنيه* .

واذا افترضنا ان نصيب قطاع الصناعة والتعدين من هذه القيمة يساوى النسبة التى يحتلها من الناتج الاجمالى وهى تبلغ ١٨ ٪ تقريبا (٢٠)، فان القيمة الدفترية لاصول قطاع الصناعة والتعدين العام تساوى ١٥٢٢ بليون جنيه تقريبا .

ومن ثم فان برنامج الخصخصة الذى يهدف لتخفيض نصيب القطاع العام من الناتج الصناعى من ٥٨ ٪ عام ١٩٩١ الى ٤٢ ٪ عام ١٩٩٧/٩٦ يتطلب تخفيض الاصول المملوكة للقطاع العام الى قيمة دفترية تساوى =

$$= \frac{٨٤٢ \times ١٥٢}{٥٨}$$

١١ مليار جنيه

وهذا يعنى بيع اصول قيمتها الدفترية = ١٥٢ - ١١ = ٤٢ مليار جنيه .

* القيمة الدفترية = (راس المال + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة) (من الخسائر
المرحلة) - الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل .
Abdel-Rahman, Helmy, op. cit, pp. 166-167. (٢٠)

وإذا أخذنا تعاملات البورصة عام ١٩٩٢/٩١ كأساس للحصول على القيمة السوقية للأصول المباعة فسوف نجد أن (٢١) :

$$\frac{235.141}{113.280} = \frac{2.08}{1} = \text{القيمة الاسمية للأسهم المباعة بالجنيه}$$

∴ القيمة السوقية المقدرة لأصول القطاع العام الصناعي المباعة =

$$2.08 \times 874 = 1817.92 \text{ بليون جنيه}$$

وحيث أن برنامج الخصخصة موزع على ٥ سنوات فإن المبلغ المحقق سنوياً من بيع أصول القطاع الصناعي العام (ت ز) في المتوسط يساوي :

$$ت ز = 874 \div 5 = 174.8 \text{ بليون جنيه}$$

ويوضح الجدول (٩) البيانات اللازمة لحساب متوسط التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة في مجال الصناعة والتعمدين .

جدول (٩)

الاستثمار الثابت والزيادة في العمالة
بقطاع الصناعة والتعمدين في مصر

السنة	الاستثمار الثابت بالمليون جنيه	الزيادة في العمالة بالآلاف
١٩٨٩/٨٨	٣١٧٧,٤	٧٧
١٩٩٠/٩١	٤٢٢٨,٨	٨٩,٥
١٩٩١/٩٠	٤٥١٥,٤	—
متوسط	٣٩٧٣,٨٧	٨٣,٢٥

المصدر : البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية المدة ١ ، ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ١٢١ ، ٢٦١ .

(٢١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المدة الثالث ١٩٩٣ ، ص ٧٥٢ .

ومن ثم فإن :

متوسط التكلفة الاستثمارية لخلق وظيفة كهيمة حقيقية =

الاستثمار الثابت

الزيادة في الممالة

$$\text{ق ز} = \frac{397387 \text{ مليون}}{8325 \text{ ألف}} = 4773 \text{ ألف جنيه} .$$

∴ عدد الوظائف المتوقع توليدها نتيجة لاعادة استثمار اموال
مخصصة القطاع العام الصناعى سنويا تساوى :

$$\Delta \text{ع} = \frac{1748 \text{ مليون جنيه}}{4773 \text{ ألف جنيه}} = 3662 \text{ ألف وظيفة} .$$

وباستخدام المعادلة (١٠) في تقدير الاثر الصافى للمخصصة على الممالة،
نحصل على النتائج الموضحة بالجدول (١٠) .

جدول (١٠)

الآثر الصافى للمخصصة على العمالة

في قطاع الصناعة والتمدين (ألف)

المنة	(ع ٥) العمالة المترتبة	(ع ٥) البطالة المافرة	ع ٥ = ع ٥ - ع ٥ الآثر الصافى على العمالة
١٩٩٢	٣٦,٦٢	٢٤,٥	١٢,١٢
١٩٩٣	٣٦,٦٢	٢٧,٣	٩,٣٢
١٩٩٤	٣٦,٦٢	٣٠,٤	٦,٢٢
١٩٩٥	٣٦,٦٢	٣٣,٨	٢,٨٢
١٩٩٦	٣٦,٦٢	٣٧,٦	- ٩٨
إجمالي	١٨٣,١	١٥٣,٦	٢٩,٥

ومن الواضح أن تنفيذ برنامج الخصخصة من المتوقع أن يكون له أثر ايجابي صاف على العمالة يبلغ مقداره ٢٩٥ ألف وظيفة خلال فترة الخصخصة ككل وان كان من الممكن أن يختلف تأثيره من سنة لأخرى فيكون موجبا في بعض السنوات وسالبا في بعض السنوات الأخرى .

(ج) اثر الخصخصة على النمو :

تؤدي الخصخصة الى زيادة الناتج الكلي لسببين الأول هو زيادة الانتاجية وقد حددناه في الجدول (٧) ، والثاني هو اقامة مشروعات جديدة بأموال بيع الأصول . ويمكن حساب الأثر الثاني باستخدام المعادلة (١١) كما بالعمود (٢) بالجدول (١١) . وجمع الأثرين نحصل على اثر الخصخصة على الناتج الكلي كما هو موضح بالجدول (١١) .

جدول (١١)

اثر الخصخصة على الناتج الصناعي

(مليون جنيه بأسعار ٨٦/٨٧)

السنة	(٥ ج) زيادة الناتج لصمن الإنتاجية	(٥ ج) زيادة الناتج لاستثمار الأموال	٥ ج + ٥ ج ج الزيادة الكلية	نسبة من الناتج الصناعي
١٩٩٢	١٤٨,٩	٢٢٢,٤	٣٧١,٣	٢٣,٥
١٩٩٣	١٧٠,٥	٢٢٨,٨	٣٩٩,٣	٢٣,٥
١٩٩٤	١٩٥,١٤	٢٣٥,٣	٤٣٠,٤	٢٣,٥
١٩٩٥	٢٢٣,٤٠	٢٤٢,٠	٤٦٥,٤	٢٣,٦
١٩٩٦	٢٥٥,٧٣	٢٤٨,٩	٥٠٤,٦	٢٣,٦
إجمالي	٩٩٣,٦٧	١١٧٧,٤	٢١٧١,٠٧	٢٣,٥

ويوضح الجدول (١١) أن الخصخصة يمكن أن تساهم بزيادة سنوية في الناتج الصناعي الحقيقي بنسبة تصل الى ٣,٥٪ تقريبا .

(د) الأثر الهيكلي للخصخصة :

لقد اتضح من قبل أن خصخصة القطاع الصناعي تؤدي الى تغير هيكل الناتج في صالح القطاع الخاص ، حيث من الممكن أن يترتب عليها زيادة نصيبه النسبي من ٤٢٪ عام ١٩٩١ الى ٥٨٪ عام ١٩٩٦ اذا ما تم برنامج الخصخصة كما هو مخطط له . ومن ناحية أخرى تؤدي الخصخصة الى تغير هيكل العمالة في صالح القطاع الخاص أيضا كما يوضح الجدول (١٢) .

جدول (١٢)

اثر الخصخصة على هيكل العمالة

نبة القطاع الخاص (ب)	نبة القطاع العام (ب)	عمالة القطاع الصناعي (ع)	عمالة القطاع الخاص (ع)	عمالة القطاع العام (ع)	مشاهدة
٠,٢٢٨٩٢٤	٠,٦٦١٠٧٦	٢٠٨٥١٠٠	٧٠٦٦٩١,٢	١٣٧٨٤٠٩	١٩٩١
٠,٢٦٣٠٨٥	٠,٦٣٦٩١٥	٢١٥٠٣١٨	٧٨٠٧٤٧,٨	١٣٦٩٥٧٠	١٩٩٢
٠,٢٨٨٩٩٧	٠,٦١١٠٠٣	٢٢٣٢٨٥٨	٨٦٨٩٦٣,٨	١٣٦٤٨٩٤	١٩٩٣
٠,٤١٦٧٩٠	٠,٥٨٣٢١٠	٢٣٢٠٦٤٤	٩٦٧٢٢١,٦	١٣٥٣٤٢٢	١٩٩٤
٠,٤٤٦٦٠٥	٠,٥٥٣٢٩٥	٢٤١٠٧٩٩	١٠٧٦٦٧٤	١٣٣٤١٢٥	١٩٩٥
٠,٤٧٨٥٩٠	٠,٥٢١٤١٠	٢٥٠٤٤٥٩	١١٩٨٦٠٨	١٣٠٥٨٥١	١٩٩٦

* تم الحصول على ع من خارج قسمة ناتج القطاع الخاص الى الانتاجية المتوسطة :

$$و ع = ع - ع$$

ومن الواضح بالجدول (١٢) ان نسبة القطاع الخاص من العمالة الصناعية بالقطاع الرسمي من المتوقع ان تزداد من ٣٤٪ تقريبا عام ١٩٩١ الى ٤٨٪ عام ١٩٩٦ اذا ما سار برنامج الخصخصة كما هو مخطط له .

٤ — نتائج البحث

يمكن استخلاص عدد من النتائج بصدد الآثار التنموية للخصخصة فيما يلي :

١ — يترتب على الخصخصة تحسن الانتاجية بنسبة تختلف من صناعة الى صناعة ومن قطاع الى قطاع ومن بلد الى بلد آخر ، وفقا للظروف المحيطة . وبالنسبة لمصر من المتوقع ان يترتب على خصخصة القطاع الصناعى العام تحسن الانتاجية فيه بنسبة ٥٠٪ على الأقل .

٢ — تمارس الخصخصة آثارا مختلفة على العمالة بعضها ايجابى وبعضها سلبى . فهى من ناحية يترتب عليها الاستغناء عن العمالة الزائدة بالقطاع العام الامر الذى يترتب عليه تحويل البطالة المقنعة الى بطالة سافرة . وتقدر الاعداد المحولة من بطالة مقنعة الى بطالة سافرة في حالة خصخصة القطاع الصناعى المصرى بحوالى ١٥٣ر٥ ألف عامل خلال فترة خمس سنوات وذلك اذا ما تم تنفيذ برنامج الخصخصة كما هو مفترض . ويتردد العدد السنوى بين ٢٤ر٥ ألف و ٣٧ر٦ ألف بنسبة تتردد بين ١ر١٪ و ١ر٥٪ من العمالة بقطاع الصناعة والتعدين .

٣ — ومن ناحية اخرى يترتب على استثمار الاموال المحررة من بيع اصول القطاع العام في اقامة مشروعات جديدة وتوليد وظائف تستوعب أعدادا من البطالة وهو ما يعد اثرا ايجابيا للخصخصة على العمالة . وبالنسبة لآثر خصخصة قطاع الصناعة والتعدين في مصر في هذا الصدد من المقدر أن تساعد على توليد ١٨٣ ألف وظيفة بواقع ٣٦ر٦٢ ألف سنويا اذا ما تم برنامج الخصخصة كما هو مفترض . وهذا يعنى أن برنامج خصخصة قطاع الصناعة والتعدين من الممكن أن يمارس اثرا ايجابيا صافيا على العمالة يقدر بحوالى ٢٩ر٥ ألف وظيفة بعد تمويضة البطالة التى يتسبب فيها خلال فترة البرنامج .

٤ — تساعد الخصخصة على زيادة النمو الاقتصادى لسببين : احدهما زيادة الانتاجية والاخر زيادة الطاقة الانتاجية من خلال اقامة مشروعات جديدة بأموال الخصخصة . وقد اثبتت الدراسة أن الخصخصة يمكنها زيادة الناتج الصناعى في مصر بنسبة تبلغ ٣ر٥٪ سنويا وفقا لأقل التقديرات .

٥ — تؤدي الخصخصة الى تغير هيكل فى الاقتصاد القومى يتمثل فى اعادة توزيع الناتج المحلى والعمالة فى صالح القطاع الخاص وفى غير صالح القطاع العام . وقد أوضحت الدراسة أنه اذا كان الهدف من برنامج الخصخصة هو تبديل مواقع القطاعين الخاص والعام ، فإنه يترتب عليها زيادة نصيب القطاع الخاص من ٤٢٪ الى ٥٨٪ من الناتج الصناعى ، وزيادة نصيبه من العمالة من ٣٤٪ الى ٤٨٪ فى القطاع الصناعى الرسمى .

٦ - نخلص مما سبق الى ان الخصخصة تمارس آثارا ايجابية على الانتاجية والعمالة والنمو .

٧ - يتعين ان ننظر الى النتائج التي توصل اليها البحث على انها تقريبية ، ولا تصف الواقع بصورة كاملة ، وذلك لموامل منها :

(١) ان الاعتبارات السياسية والاجتماعية كثيرا ما تبطئ اثر العوامل الاقتصادية . فعلى سبيل المثال قد تبطئ العوامل الاجتماعية والسياسية عملية تحويل البطالة المقنعة الى بطالة سافرة والتي سعى من الآثار المتوقعة للخصخصة .

(ب) قد يؤدي ضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية الى تقليل سرعة تحول الاقتصاد في اتجاه الخصخصة . فعلى سبيل المثال يؤدي ضعف مستوى البورصات والبنوك كمؤسسات مالية الى صعوبات في اجراء تقييم وحدات القطاع العام وفي نقل ملكيتها الى القطاع الخاص .

(ج) فضلا عما يؤدي اليه عدم دقة البيانات وعدم توافرها من انخفاض في دقة النتائج .

أزمة المياه في الشرق الأوسط (حوض نهر الأردن)

د. غادة الحفناوى

قسم الاقتصاد — كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية — جامعة القاهرة

مقدمة :

إذا كان الاهتمام العالى والاقليمى قد انصب فى السبعينيات والثمانينيات على الطاقة والبترول بوجه خاص ، فقد اتجه ذلك الاهتمام فى التسعينيات نحو توفير الموارد المائية . باعتبار أن قضية الأمن المائى تاتى على قمة الاولويات فى ثلاثية النفط والماء والغذاء التى تمثل الإضلاع الرئيسية لثلث اقتصاديات الحياة المعيشية للسكان فى أوائل القرن الحادى والعشرين (١) .

وفى السنوات الأخيرة ، لقيت مشكلة الموارد المائية فى بلدان الشرق الأوسط قدرا كبيرا من الاهتمام فى دوائر صانعى القرار داخل المنظمات الحكومية والدولية ، والمراكز المتخصصة الفنية والسياسية . وفرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التى تحمل آمالا فى التعاون المستقبلى بين دول المنطقة أو كسبب محتمل للنزاع ، خاصة فى ظل العلاقات السائدة بين الدول التى تتقاسم الأنهار الدولية المشتركة .

وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصافى الصراع من أن حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية ، ومثل هذا الموقف لابد أن يؤدي الى تفاقم المنافسة وتصادم المصالح ، إذ أن استخلاص المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على إمدادات المياه على الجانب الآخر ، وكذلك فاته فى حالة وصول استغلال الموارد المائية الى حد الاستخدام الكامل للموارد المتاحة ، أو فى حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد مائى واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخرى وحاجاتها ، يصبح موضوع المياه مناسبة ومبررا قويا لتفجر النزاع بين المصالح المختلفة على كافة المستويات المحلية ، حيث يسود النزاع بين المصالح المختلفة حول توجيه المياه للزراعة ، أو الصناعة أو لأغراض الاستخدامات المنزلية ، والاقليمية حيث ينشب الصراع بين دول المورد المائى الواحد حول انصبه كل منها من المورد المشترك . وبذا تصبح المياه مناسبة للتدخلات الدولية بهدف الوساطة وما قد يتبعه ذلك من تدعيم موقف الأطراف الاقليمية الحليفة والضغط على الأطراف الأخرى للقبول بتسوية للنزاع الحادث (٢) .

وتتجمع منطقة الشرق الأوسط بين كل المواقف السابقة جميعها . علاوة على ما تثيره قضية المياه بطبيعتها من جوانب عديدة فنية وبيئية وتاريخية وقانونية واقتصادية وسياسية وعسكرية . مما يشكل أمرا بالغ التعقيد .

ويتطلب تناول أزمة الموارد المائية في الشرق الأوسط التعرض بالضرورة لمصادر المياه في المنطقة وهي أحواض نهر الأردن ونهرى دجلة والفرات ونهر النيل والتي تمثل مصادر المياه السطحية في المنطقة ، الى جانب المخزون من المياه الجوفية المتجدد منها وغير المتجدد .

لما كان كل حوض من الأحواض السابقة ، يمثل موضوعا مستقلا من حيث حجم المشكلة وطبيعتها ، ناهيك عن اسبابها والحلول المقترحة والمطروحة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، قد يشكل دمج بعض القضايا مما خلطا غير صحيح للأوراق لذا يقتصر هذا البحث على تحليل مشكلة الموارد المائية في حوض نهر الأردن ، لأنها تشكل من وجهة نظرنا أكثر المناطق احتمالا لتفجر الصراع .

فبالرغم من أن نهر الأردن — وفقا للمنظور الاقليمي — يعد نهرا صغيرا (تصريفه السنوي يعادل ١٥٪ فقط من تصريف نهر النيل و ٤٣٪ من تصريف نهر الفرات) فإن مخزونه السطحي والجوفي قد درس أكثر من غيره ، كما أن موارده هي الأكثر استخداما بين جميع أنهار الشرق الأوسط علاوة على ضخامة القضايا السياسية المتصلة به ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الحوض .

كما أننا لن نتعرض لمياه حوض نهر النيل لما له من خصوصية تجعله بعيدا كل البعد عن مشاكل الشرق الأوسط ومفاوضاته المختلفة ، وكذا عدم ادماج قضاياها مع أية قضايا اقتصادية أخرى . وهو موقف بعيد كل البعد عن السياسة ، وأنه يرجع لطبيعة احتياجات مصر لكل قطرة ماء من مواردها المائية واحتمالات تعرضها لهجز مائي في المستقبل . وهو الأمر الذي تشير اليه كلفة تقارير وزارة الموارد المائية والأشغال العامة من أن مصر تعد من الدول الفقيرة مائيا ، حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه اقل من ٢١٠٠ م^٣/عام وهو دون حد الفقر المائي . ومع الزيادة السكانية في السنوات المقبلة ، من المتوقع أن ينخفض هذا الرقم ليصل الى ٦٠٠ م^٣/عام بحلول عام ٢٠٢٥ .

علاوة على أن مشكلة المياه في حوض نهر دجلة والفرات لا تتعلق بمحدودية العرض وندرة هذا المورد الهام ، بقدر ما تتمثل في غياب وجود اتفاقية دولية ثلاثية تنظم استغلال هذين النهرين بين الدول المستفيدة وهي سوريا والعراق وتركيا .

ويهدف هذا البحث الى التعرف على طبيعة الموقف المائي الراهن لدول منطقة حوض نهر الأردن وهي كل من إسرائيل ، الأردن ، الضفة

القريبة وغزة ، سوريا ولبنان واحتمالات المجز الحالي والمتوقع خلال السنوات القادمة . الى جانب تحليل وتقييم السياسات المائية لدول هذا الحوض . وأخيرا ما هية الحلول البديلة المطروحة في الساحة حاليا .

سيتم ذلك من خلال الاستعانة بالموازن المائية لدول منطقة حوض نهر الأردن مع التركيز على تحليل الجوانب الاقتصادية للمشكلة ، والتطرق الى الجوانب الأخرى من تاريخ الصراع والخلافات السياسية في معرض حديثنا دون أن نفرّد لها مباحث مستقلة .

وينقسم البحث الى النقاط التالية :

أولا : الوضع المائي في منطقة حوض نهر الأردن .

ثانيا : تحليل سياسات ادارة الموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن .

ثالثا : البدائل المطروحة لحل مشكلة المياه .

أولا — الوضع المائي في منطقة حوض نهر الأردن :

يمكن القول بصفة عامة ، ان المشكلة المائية هي اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها ، والذي يتمثل في ظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ، يطلق عليه أحيانا الفجوة المائية .

ويحكم الوضع المائي في منطقة حوض نهر الأردن مجموعة من الاعتبارات أهمها:

(أ) ان منطقة حوض نهر الأردن تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط ذات المناخ الصحراوي الجاف وشبه الجاف مما يعني نسبة تبخر عالية للمياه بسبب الحرارة ونثرة طبيعية في المياه .

(ب) ان منطقة حوض نهر الأردن تعرف واحدة من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم (خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٢ بلغ هذا المعدل ٨٥٪ في الأردن ، ٢٧٪ في اسرائيل ، ٣٥٪ في الضفة الغربية ، ٤٣٪ في غزة ، ٣٣٪ في سوريا ، ٢٣٪ في لبنان) الى جانب تكاثف توزيع السكان في مناطق حضرية محددة ومحدودة مما يعني تنامي الاحتياجات للمياه .

(ج) ان منطقة حوض نهر الأردن تعاني — باستثناء اسرائيل — من كبر حجم الفجوة الغذائية ومن ثم فان التوسع الزراعي فيها لسد هذه الفجوة حاليا وفي السنوات القادمة سوف يحتاج الى كميات كبيرة من المياه ويدفع الى التنافس لتأمين هذه الاحتياجات .

(د) ان متطلبات التنمية الزراعية والصناعية والحضرية بشكل عام تشمل استهلاك معدلات متزايدة من المياه .

٥ - ان منطقة حوض نهر الأردن قد شهدت جفافا متزايدا خلال الثمانينيات مما شكل ضغطا على استهلاك المياه المتجددة التي وصلت الى النقطة الحرجة المتمثلة في الاعتماد على المخزون من المياه غير المتجددة .

(و) ان استخدام تقنيات ترشيد المياه قد وصل الى مراحل متقدمة في كل من الأردن واسرائيل بحيث لم يعد هناك هامش واسع لتحقيق المزيد على صعيد « زيادة انتاجية المياه » باستخدام هذه التقنيات العالية (٤) .

(ز) ان قيام اسرائيل بالاستيلاء على كميات كبيرة من مياه نهر الأردن والمياه الجوفية للضفة الغربية وغزة الحق اضرارا بالغة بالأردن والشعب الفلسطيني الى جانب ان عدم التوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي يجعل من امكانية التوصل الى حلول اقليمية لمشكلة المياه امرا عسيرا .

(ح) ان المعدل السنوي للسحب من المياه (الطلب) الى المتاح من المياه المتجددة سنويا (العرض) في منطقة حوض نهر الأردن يعد من أعلى المعدلات في العالم (تبلغ هذه النسبة ١١٠٪ في كل من اسرائيل والأردن بينما لا تتجاوز ٨٠٪ على مستوى العالم ككل) (٥) مما يشير الى أن ضخ المياه الجوفية يتم بمعدلات تتجاوز معدلات تجدها او الى استخدام مياه معالجة بتكلفة باهظة .

(ط) ان نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في منطقة حوض نهر الأردن مقارنة بخط الفقر المائي، وهو الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية لتأمين حياة الإنسان من المياه ويبلغ ٢١٠٠ م^٣ ، يشير الى أن بلدان المنطقة — فيما عدا لبنان حاليا — تقع تحت خط الفقر المائي (يبلغ نصيب الفرد حاليا ٦٧ م^٣/عام في اسرائيل ، ٢٢٤ م^٣/عام في الأردن ، ١٤٢ م^٣/عام في الضفة الغربية ، ١٤٠٦ م^٣/عام في لبنان ، ٤٣٩ م^٣/عام في سوريا ومن المتوقع تفاقم الموقف في عام ٢٠٢٥ حيث تنخفض هذه الأرقام لتبلغ ٣١١ م^٣/عام في اسرائيل ، ٩١ م^٣/عام في الأردن ، ٨٠٩ م^٣/عام في لبنان ، ١٦١ م^٣/عام في سوريا) (٦) .

(ي) ان درجة اعتماد دول منطقة حوض نهر الأردن على المياه السطحية من خارج حدود دولها بالمقارنة بما تحصل عليه من داخل هذه الحدود وهو ما يعرفه البعض بالتبعية المائية تشير الى افضلية وضع اسرائيل بالنسبة الى جيرانها من الدول العربية حيث أنها لا تعتمد الا على ٢١٪ من مواردها المائية المتجددة من خارج حدودها بينما تبلغ هذه النسبة ٧٩٪ في سوريا و ٣٦٪ في الأردن (٧) .

لكل هذه الاعتبارات السابقة بالإضافة الى اعتبارات أخرى يرى خبراء شئون المياه ما يفيد وجود « منطقة في خطر » أي أن امكانية الصراع قائمة في هذه المنطقة أو أنها في حاجة الى التعاون الاقليمي أو الى تدخل الوساطة الدولية ، وهو ما أدى الى ادراج موضوع المياه ضمن جدول أعمال المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف بين اسرائيل والدول العربية .

١ - الميزان المائى فى اسرائيل :

قبل ان نتعرض لعرض وطلب المياه فى اسرائيل والميزان المائى بها لتحديد مقدار العجز او الفائض الحالى والمستقبلى ، لابد لنا من التعرض لسياسة اسرائيل المائية ومشروعاتها لاستغلال الموارد المائية فى المنطقة .

سياسة اسرائيل المائية :

تبدو المسألة المائية من اكثر المسائل تعقيدا فى السياسة الاسرائيلية ، وتشكل عاملا أساسيا فى صنع القرار الاسرائيلى فى التعامل مع الاقطار العربية المجاورة ، وفى تحديد سياستها داخل الأرض المحتلة (٨) .

وتكمن الاهداف الرئيسية للسلطات الاسرائيلية ، فى تحقيق وتأمين سيطرة كافية على مصادر المياه السطحية والجوفية لحوض نهر الأردن . وذلك بالإضافة - كجزء لا يتجزأ من تلك الاهداف - الى مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ونهر الليطانى (٩) .

وتشير العديد من الدراسات الى ان اسرائيل تعاني من أزمة مياه منذ قيامها وحتى الآن ، نظرا لعدم كفاية الموارد المائية الذاتية والمتاحة داخل حدودها لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق اهدافها الاستراتيجية ، ولم تتمكن من تفادى النتائج الحقيقية لما تعانيه من عجز مائى سوى من خلال تطوير وتنظيم استخدام الموارد المائية الذاتية المحدودة جنبا الى جنب مع ادعاء حقوق مائية على حساب جيرانها . ثم من خلال استخدام المياه الجوفية للأراضى التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ (١٠) .

وتعتبر تلك الموارد المائية التى جرى الاستيلاء عليها فى تقدير الخبير الأمريكى توماس شتوفر (١١) بديلا أقل كلفة من الخطط البديلة لاعادة استخدام المياه العادمة أو على المدى البعيد لبرامج تحلية المياه التى تعمل على الطاقة النووية والنفطية . وسوف تؤدى بدائل المياه العربية الى تحمل اسرائيل لتكاليف اقتصادية مباشرة تقارب مليار الدولار سنويا وعلى الأرجح انها أكثر من ذلك بكثير . إضافة الى أن السيطرة على مرتفعات الجولان والضفة الغربية تضمن لاسرائيل الاستيلاء على مياه أردنية تعادل حوالى ثلث مجموع مواردها المائية وستضطر اسرائيل لدفع ما يقارب مليارى دولار سنويا إذا أرادت تعويض هذه المياه .

مشاريع اسرائيل المائية فى المنطقة :

بدأت اسرائيل منذ قيامها بتنفيذ عدة مشاريع مائية تستهدف تحقيق أكبر قدر من الاستغلال للموارد المائية لعل أضخم هذه المشاريع المائية هو مشروع ناقل المياه الوطنى «National Water Carrier» لنقل المياه من الشمال الى الوفرة المائية النسبية (٩٥٪ من الرصيد المائى المتوفر) ، الى الجنوب فى صحراء النقب القاحلة لاستصلاح الأراضى وتنمية الزراعة لاستيعاب المزيد من المهاجرين .

ومع اكتمال هذا المشروع في عام ١٩٦٤ ، تضاعفت كمية المياه الاسرائيلية الا ان اسرائيل عادت لتعاني مرة أخرى من أزمة مائية ، لم يخف من حدثها سوى سيطرتها على المزيد من الأراضي العربية (الضفة وغزة والجولان) في عام ١٩٦٧ ، واستغلال الموارد المائية المتوفرة لهذه المناطق لمصلحتها وهو ما يتضح من مقارنة أرقام الاستخدامات المائية الاسرائيلية قبل عام ١٩٦٧ وما بعدها (جدول رقم (١) بالملحق) .

ووفقا « لشتوفر » ، تمثلت مغانم الحرب من المياه التي حوت أو جرى الاستيلاء عليها من الموارد العربية الواقعة خارج حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧ غنيا يقارب نصف مجموع استهلاك اسرائيل للمياه (١٢) .

وباحكام اسرائيل سيطرتها على منابع نهر الأردن أصبحت تتحكم في نصف مسافة نهر اليرموك — أهم روافد نهر الأردن — كما استولت على الضفة الغربية لنهر الأردن ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية المائية .

وأفضت سيطرة اسرائيل على منابع نهر الأردن الى نتيجتين أساسيتين :
أولا : فقدان المرب القدرة على التحكم في مجرى نهر الأردن ، واستكمال تنفيذ المشروع القاضي بتحويل مجرى روافده الشمالية (الحاصباني وبنانياس) الى نهر اليرموك ، كما تقرر في مؤتمر القمة في القاهرة في عام ١٩٦٤
ثانيا : انفراد اسرائيل بإمكان استغلال المياه في أعالي حوض نهر الأردن (شمال بحيرة طبريا) ، وهو ما ضمن لها نجاح مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عبر الناقل المائي .

اما بالنسبة للضفة الغربية لنهر الأردن فقد تمكنت من الاستيلاء على المياه الآتية من حوض تجمع المياه الجوفية في الضفة الغربية علما بأن معظم الأمطار التي تسقط على الضفة الغربية تخترق التربة وتنزل الى الأجواض الجوفية الموجودة في الضفة الغربية والممتدة تحت اراضي اسرائيل نفسها والتي تنطلق في النهاية الى البحر الأبيض المتوسط .

عرض المياه في اسرائيل :

يتصف عرض المياه في اسرائيل بأن الطلب يخلق العرض ، ايا كانت تكلفته وبأية وسيلة سواء احتلال المزيد من الأراضي العربية أو سرقة مزيد من المياه العربية .

يبين الجدول التالي مصادر المياه في اسرائيل منذ قيامها وحتى منتصف الثمانينيات :

جدول رقم (١)

مصادر المياه في إسرائيل (١٩٤٩ - ١٩٨٥/٨٤)

ملايين الأمطار المكعبة

المصدر	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥/٨٤
نهر الأردن	١٥٠	٥٧٠	٦٠٠	٦٨٠-٧٠٥
مياه جوفية	٢٠٠	١١٥٠	١٠٠٠	١٢٠٥
مياه متسربة من الفيضانات	-	(٥٠)	١٠٠	١٥
تكرير البحار	-	(٤٠)	١٠٠	٣٠-١١٠
تكرير مياه البحر	-	(٥)	١٠	-
فاقد	-	-	-	(٦٠)
المجموع	٣٥٠	١٧٢٠	١٨١٠	١٨٧٠/١٩٧٠

المصدر :

للاعلام ١٩٤٩ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ : الكتاب السنوي - توثيق لأبرز المعلومات والأحداث في فلسطين المحتلة ١٩٨٢ - دار الجليل للنشر - عمان .

عام ١٩٨٥/٨٤ : Miriam Lowi, Bridging the Divide, International Security, (Vol 18, Summer 1993), p.118.

يتضح من الجدول السابق الأهمية الكبرى للمياه الجوفية التي تساهم بنحو ٦٠٪ من مجموع الرصيد المائي الإسرائيلي بينما تساهم المياه السطحية من نهر الأردن واليرموك وأنهار أخرى بنحو ٣٥٪ من هذا الرصيد .

وجدير بالذكر أن أكثر من نصف كمية المياه الجوفية المذكورة في الجدول تتسرب إلى إسرائيل من مساقط المياه في الضفة الغربية وعبر الأحواض المائية الجوفية الممتدة من السفوح الجبلية في الضفة الغربية إلى المناطق الساحلية ولهذا أهمية بالغة بالنسبة للسياسة الإسرائيلية نحو المناطق المحتلة وأصرارها الدائم على الاحتفاظ بسيطرتها على موارد المياه في المناطق المحتلة .

أيضا يلاحظ الزيادة الكبيرة في موارد المياه المتاحة لإسرائيل بمعد استكمال مشروع ناقل المياه الوطني وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ والاستيلاء على الضفة الغربية وهضبة الجولان .

الطلب على المياه في اسرائيل :

كان عدد سكان اسرائيل عشية الاعلان عن قيامها عام ١٩٤٨ لا يتجاوز ٨٦٠ ألف نسمة وبلغ اجمالى الاستهلاك من المياه نحو ٢٣٠ مليون م^٣ لجميع الاستعمالات ، اما الآن فعند سكان اسرائيل يقارب ٤٢٠٠ مليون نسمة ، ويناظر اجمالى استهلاكها من المياه نحو ١٩٠٠ مليون م^٣/عام (١٢) .

ولابد لدارس تطور حاجات القطاعات المختلفة في المجتمع الاسرائيلى من المياه من ملاحظة أن اسرائيل لم تلتزم يوما معايير عادلة لتحديد حاجاتها المائية . ويتضح هذا من استقراء السياسة التى اتبعتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة والتى قامت على تلبية الحاجات المائية للدولة — لاسيما قطاع الزراعة — دون أى اعتبار لقدرة المصادر الطبيعية المتاحة على تحمل أعباء لا تعرف للحدود معنى .

استأثر قطاع الزراعة في اسرائيل دائما بحصة الأسد من اجمالى الاستهلاك للمياه في الدولة العبرية (٧٠ — ٨٠ ٪) عبر تاريخها وقد انعكس ذلك على مساحة الأرض الزراعية المروية التى زادت من ٥٠٠ ألف دونم في سنة ١٩٤٩ الى أكثر من مليونى دونم في عام ١٩٨٤/٨٣ . (انظر الجدول رقم (ب) بالمحق) .

يجمع الكتاب على أن السبب الرئيسى وراء السعى الحثيث لتصوير اسرائيل كدولة زراعية متفوقة يكمن في الاعتقاد الصهيونى القائم على ضرورة ربط اليهودى « بأرض اسرائيل » ، وظلت تنمية الزراعة هدفا قوميا يجسد قيمة اجتماعية تملؤها الايدولوجية الصهيونية ولذا فإن المياه ، كمنصر هام للزراعة كانت وماتزال عنصرا أساسيا بالنسبة للعقيدة الصهيونية ولدولة اسرائيل . وفي هذا الإطار ، يحصل المزارع على احتياجاته من هذا المنصر النادر بتكلفة تقدر بثلث التكلفة الفعلية للمياه وذلك من خلال برنامج الدعم الحكومى الموجه للقطاع الزراعى .

تبلغ مساحة الأراضى المروية في اسرائيل ما يقارب ٥٠ ٪ من الأرض المزروعة داخل حدود ١٩٤٨ وتختص الزراعة بنحو ثلاثة أرباع اجمالى الاستهلاك من المياه . وعلى الرغم من النمو الهائل في الطلب على المياه الزراعية الذى شهدته اسرائيل منذ نشأتها ، فإنه يتوقع أن تضطر اسرائيل الى كبح جماح التضخم المستمر في حاجة هذا القطاع في المستقبل ، الأمر الذى سيبقى حاجة هذا القطاع ثابتة وقريبة من معدلاتها الحالية نحو ١٣٠٠ مليون م^٣ في السنة كما يوضحه جدول (١) بالمحق .

وبالنسبة للصناعة الاسرائيلية ، فقد كانت نسبة ما يستهلكه هذا القطاع هى الأقل دوما ، حيث تبلغ حاليا نحو ١١٠ ملايين م^٣ . (تستأثر الصناعة في منطقة النقب بحصة الأسد نحو ٤٠ ٪) ويتوقع البعض أن

ينخفض نمو الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة في اسرائيل من نحو ٤٪ الى ١.٤٪ في المستقبل وعليه ، فإنه يمكن تقدير حاجة هذا القطاع من المياه عام ٢٠٢٠ بنحو ١٧٠ مليون م٣ سنوياً (١٤) .

وصاحب النمو السكاني الكبير في اسرائيل والتطور الاقتصادي الذي شهدته نمو هائل في استهلاك القطاع المنزلى ، فمن ٢٠٠ مليون م٣/عام في ١٩٦٥/٦٤ ، ارتفع الى نحو ٥٠٠ مليون م٣/عام في نهاية الثمانينيات . وقد نجمت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن تزايد عدد السكان اكثر مما نجمت عن ارتفاع مستوى المعيشة . يعزز هذا الرأي حقيقة أن استهلاك الفرد للأغراض المنزلية قد نما بنسبة سنوية بلغت ٠.٦٨٪ فقط ، بيد أن حاجة القطاع نفسه قد نمت بمعدل ٠.٤٢٪ سنوياً . وإذا استمرت هذه المعدلات الحالية لتزايد السكان ، وتزايد طلبهم على المياه فمن المتوقع أن تصل حاجات اسرائيل من المياه للأغراض المنزلية بحلول عام ٢٠٢٠ ما يقارب ١٥٠٠ م٣/عام ، وهو ما سيفوق اجمالى كمية المياه العذبة المتوقع توافرها في ذلك الوقت (١٥) .

بناء على ما سبق ، يتوقع أن تبلغ حاجة اسرائيل الكلية من المياه عام ٢٠٠٠ نحو ٢١٥٠ مليون م٣ في السنة ، وأن تبلغ بحلول عام ٢٠٢٠ نحو ٣٠٠٠ مليون م٣ في السنة وهذه الكمية تقارب اجمالى ما يستعمل حالياً في الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل مجتمعة (١٦) .

حالة الميزان المائى الاسرائيلى :

كان الميزان المائى الاسرائيلى يتمتع بفائض حتى منتصف الثمانينات ، فلم يزد ما تستهلكه اسرائيل عام ١٩٤٩ عن ١٧٪ من المتاح لديها ، ووصل الى ٧٠٪ عام ١٩٦٨ ثم الى ٩٥٪ عام ١٩٧٨ (١٧) .

يمثل حجم المياه المربية التى ضمنت اسرائيل الحصول عليها ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٨ نحو ٤٠٪ من اجمالى استهلاك اسرائيل من المياه ، كما يمثل ما يكاد يبلغ كل الزيادة التى طرأت على استهلاك اسرائيل للمياه منذ اواسط الستينات اى أن التوسع في الاستيطان والانتاج الزراعى قد تحقق بكامله تقريباً عن طريق المياه الآتية من اعالي الاردن والضفة الغربية (١٨) . وبينما أضيفت مصادر جديدة للاستغلال الاسرائيلى ، فإن حاجة اسرائيل للمياه ، مازالت متزايدة لتحقيق المزيد من تنمية الزراعة ولاشباع الحاجات الناجمة عن الزيادة السكانية .

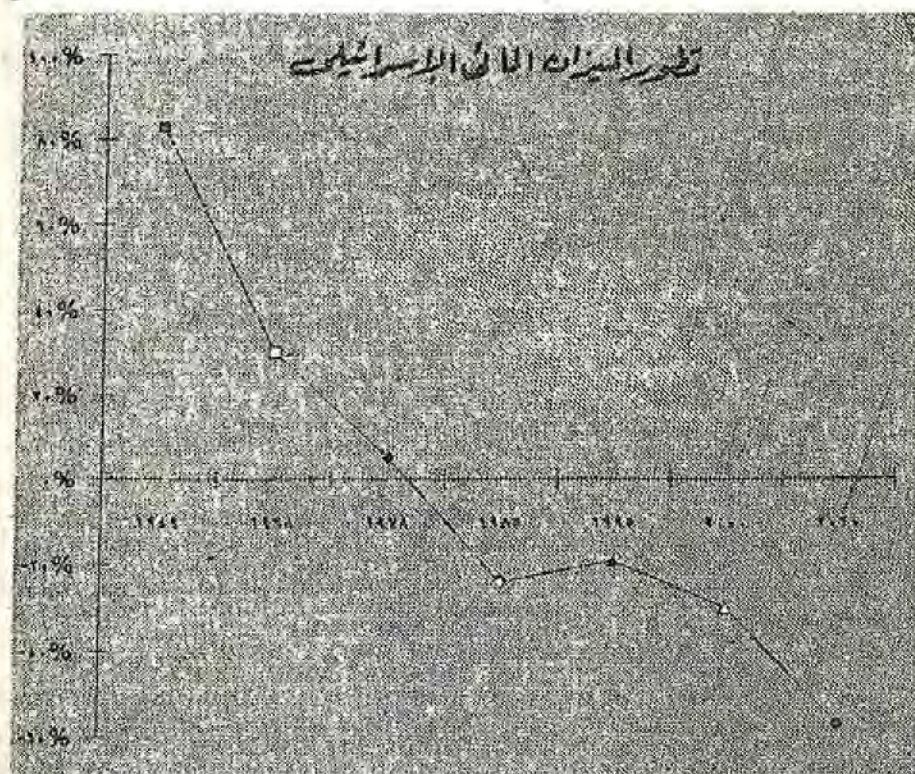
منذ عام ١٩٨٥ ، بدأت اسرائيل تعاني من عجز مائى . وقد قدرت الباحثة الأمريكية ليزلى شميدا ، هذا العجز بحوالى ٤٥٠ م٣ (١٩) . وفى عام ١٩٩١ ، عقب ثلاث سنوات من الجفاف وصلت ذروتها بنقص حاد في معدلات سقوط الأمطار في موسم ١٩٩١/٩٠ ، اضطرت اسرائيل أخيراً الى الأخذ برأى المختصين حيث أعلنت أنها سوف تخفض حصة المياه المخصصة

للزراعة المروية خلال عدة اعوام بنسبة ٥٠٪ وطبقا لاسقاطات متحفظة فان احتياجات اسرائيل السنوية من المياه ستبلغ ٢٥٠٠ مليون م^٣ في عام ٢٠٠٠ مع خطر نزوب المياه الجوفية أو تملح هذه الآبار . وهكذا فان العجز المتوقع من المياه سيبلغ نحو ٨٠٠ مليون م^٣/عام مع حلول نهاية هذا القرن وقد قام هذا التوقع على أساس ان تعداد سكان اسرائيل سيبلغ في عام ٢٠٠٠ حوالى ٥ ملايين نسمة وان معدل الاستهلاك الفردى للمياه العذبة بما فيها الاستخدام المنزلى والصناعى والزراعى هو ٥٠٠ م^٣/عام (٢٠) .

هنا يكون السؤال المثار : ما البدائل التى يمكنها ان تخفف من مشكلة اسرائيل المتفاقمة من المياه ، دون ان تكون هنالك مصادر لم تستغل قد يكون من شأنها تخفيف حدة النقص داخل حدود اسرائيل نفسها ، مع توقع زيادة محدودة فقط فى الامداد بالمياه عن طريق ما يسمى بتكنيك ازالة الملوحة ومعالجة مياه المجارى .

ولتوضيح تطور الميزان المائى الاسرائيلى منذ ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٢٠ ، انظر الشكل التالى :

شكل رقم (١)



المصدر : بيانات الجدول (١) و ١ بالملحق .

٢ - الميزان المائى في الأردن :

عرض المياه :

تشكل الأمطار المورد الرئيسى للمياه في الأردن ويتراوح المعدل السنوى للأمطار بين ٥٠ - ٦٠٠ مم^٢ وبالتالي فان متوسط كمية الأمطار التى هطلت على الأردن خلال الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٩٢ حوالى ٨٥١٥ مم^٢/عام ومتوسط الفاقد منها بالبخر حوالى ٩٢٢٪ . ويقدر اجمالى الموارد المائية المتاحة في الأردن في عام ١٩٩١ بحوالى ٨٣٤ مم^٢ . توزع كالتى : ٢٨٧ مم^٢ مياه سطحية ، ٥١٢ مم^٢ مياه جوفية ، ٣٥ مم^٢ مياه عادمة . (انظر جدول (ج) بالمحق) .

ويلاحظ من الجدول (د) بالمحق الذى يشير الى الاحواض المائية الجوفية والاستخراج الآمن والكميات المستقلة عام ١٩٩٢ ، ان الأردن يستنزف موارده الجوفية بكثافة ، وان نحو ٣٠٪ من المياه الجوفية لا تموض بالتفنية ، الأمر الذى يهدد استمرارية هذه الاحواض ويسبب هبوطا في سطح المياه الجوفية وتلحقها بسبب اندفاع المياه المالحة من الطبقات العميقة الى الأعلى في مناطق الاستخراج والاستنزاف .

الطلب على المياه :

نما عدد سكان الأردن خلال العقدين الأخيرين الى أكثر من النصف وبلغ نحو ٣ر٨ مليون نسمة في عام ١٩٩١ ، بينما كان نحو ١ر٦ مليون نسمة في بداية السبعينيات ومن المتوقع أن يزداد سكان الأردن طبيعيا حتى عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٢ر٥ مليون نسمة ، ونحو ٢ر٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ . كما أنه من المتوقع أن تقل نسبة الزيادة السكانية عن نسبتها الحالية من ٣٥ في الألف الى ٣٠ في الألف سنويا نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة والتطور الصناعى بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠١٠ ثم الى ٢٥ في الألف بعد ذلك (٢١) .

وتعتمد كمية المياه المستخدمة للأغراض الزراعية على المتوافر والمتاح من المياه ويستهلك هذا القطاع في عام ١٩٩١ نحو ٦١٣ مليون مم^٢/عام أو ٧٣ر٥٪ من اجمالى الموارد المائية المتاحة ، بينما تبلغ الاحتياجات المائية لهذا القطاع ٧٠٥ مليون مم^٢/عام ، أى أن نسبة العجز المائى الى الموارد تصل الى ١٣٪ . ومن المتوقع أن ترتفع هذه الاحتياجات الى ٨١٦ مليون مم^٢/عام في عام ٢٠٠٠ ، إلا أنه اذا لم يتم تطوير مصادر مائية جديدة وبديلة فسوف ينخفض الاستهلاك مع الوقت لأن هذه الكمية نفسها لن تكون متاحة عام ٢٠١٠ ، حيث أن جزءا من المياه المستقلة حاليا غير متجدد ولن يستمر في المعطاء حتى عام ٢٠٠٠ ناهيك عن عام ٢٠١٠ . ومن المتوقع في هذه الحالة أن يتوافر لقطاع الزراعة ولاغراض الري نحو ٥٥٠ مليون مم^٢ فقط من المياه .

كما يستخدم الأردن نحو ٤٢ مليون م^٣ في عام ١٩٩١ من المياه لأغراض الصناعة ، ويتطابق هذا الرقم مع أرقام الاحتياجات الصناعية لنفس العام، إلا أنه في ضوء التطور المتوقع بهذا القطاع ، فمن المنتظر أن ترتفع الاحتياجات المائية في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠١ مليون م^٣/عام ، و ١٢٠ مليون م^٣/عام في عام ٢٠١٠ كما توضحه الجداول (ج ، هـ) بالملاحق .

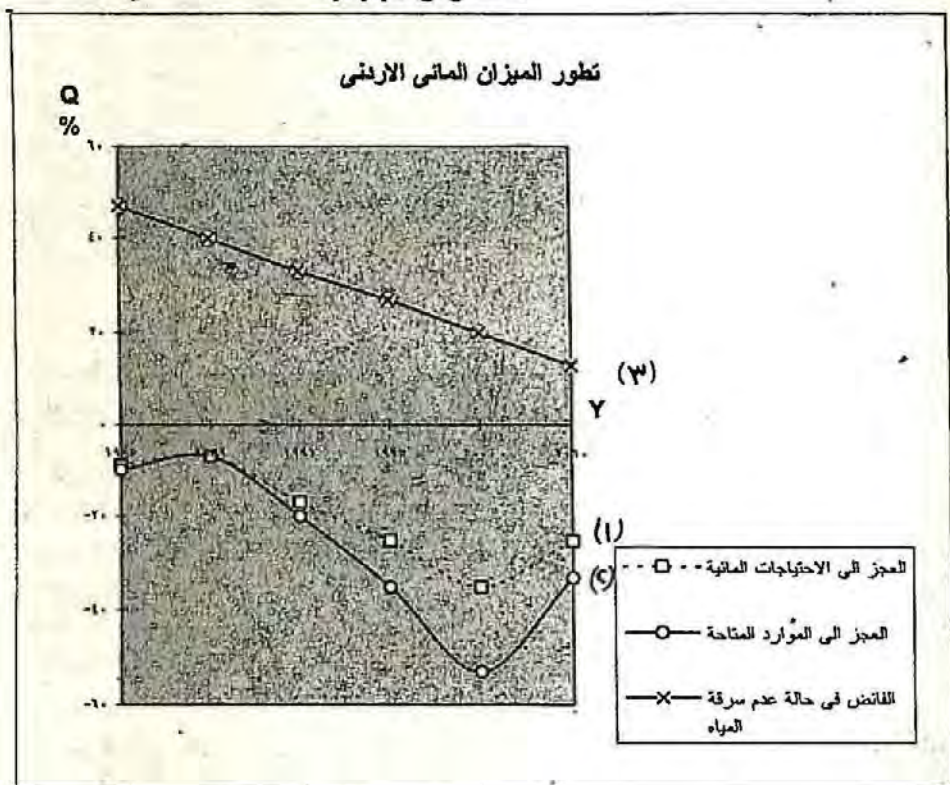
ويستخدم لأغراض الاستهلاك المنزلي في الأردن ، نحو ١٨٠ مليون م^٣/عام في ١٩٩١ ويقدر نصيب الفرد الأردني منها بنحو ٨٥ لتر في اليوم . هذه الكمية هي الحد الأدنى لتغطية حاجات التطور والنمو السائد في الأردن . وطبقا للمعدلات القياسية المعروفة تعد كمية ١٠٠ - ١٣٠ لترا/فرد/يوم هي الكمية المطلوبة لتغطية الحاجات دون اسراف أو تقتير . وإذا ما أخذنا الزيادة السكانية ومعدل ١٢٠ لترا للفرد يوميا ، تصبح حاجة الأردن الى المياه في هذا الصدد نحو ٢٥٥ مليون م^٣/عام . أي أن نسبة العجز الى الموارد المتاحة تصل الى ٢٩٪ . ومن المقدر أن تبلغ هذه الاحتياجات ٣٥٩ مليون م^٣/عام في عام ٢٠٠٠ ، ونحو ٤٣٨ مليون م^٣/عام في عام ٢٠١٠ كما توضحه الجداول (ج ، هـ) بالملاحق .

حالة الميزان المائي الأردني :

تفوق الحاجة الى المياه في الأردن الكميات المتاحة وتزداد الفجوة بين الطلب على المياه والمتوافر منها باستمرار . ويعانى الميزان المائي الأردني من عجز بصفة مستمرة منذ عام ١٩٨٥ بلغ ٦٤ مليون م^٣ بنسبة ٩٪ من الاحتياجات المائية ثم انخفض هذا العجز الى ٥٨ مليون م^٣ بنسبة ٧٪ في عام ١٩٨٨ . أما في عام ١٩٩١ فبلغ العجز ١٦٨ مليون م^٣ بنسبة ١٧٪ من الاحتياجات المائية ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العجز الى ٢٥٪ في عام ١٩٩٥ . ثم تقفز الى نحو ٣٥٪ من الاحتياجات المائية في عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن تنخفض نسبة العجز الى ٢٥٪ في عام ٢٠١٠ ويرجع ذلك الى خفض الاحتياجات المائية وليس الى زيادة الموارد المائية المتاحة كما يوضحه المنحنى (١) في الشكل رقم (٢) - انظر أيضا الجداول (ج ، هـ) بالملاحق . كما بلغ العجز ١٠٪ بالنسبة الى الموارد المتاحة في عام ١٩٨٥ وواصل ارتفاعه في السنوات التالية ليبلغ ٥٣٪ في عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن ينخفض الى ٣٣٪ في عام ٢٠١٠ بالنسبة الى الموارد المتاحة . وعلى الرغم من أن هذا العجز قد أمكن تغطية نسبة كبيرة منه فان الموارد الاضافية التي أمكن تدبيرها لتقليص العجز كان مصدرها أساسا المياه الجوفية وما يحمله ذلك من مخاطر على تملح وخطر نضوب آبار المياه الجوفية .

وتشير بعض التقارير الى أن مجموع الموارد المائية المتجددة في الأردن بلغ ١٤٣٠ مليون م^٣/عام وقدر الفائض عام ١٩٨٥ بحوالى ٧٠٠ مليون م^٣ أي بنسبة ٤٦٪ وفائض عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٨٦ مليون م^٣ أي بنسبة ٢٠٪ كما يوضحه المنحنى (٣) في الشكل رقم (٢) . وبمقارنة المنحنيين (٢) ، (٣) يمكننا حساب مجموع ما تستولى عليه إسرائيل من المياه الأردنية .

شكل رقم (2)



المصدر: بيانات الجداول ج و ه بالملحق

٣ — الميزان المائي للضفة الغربية وقطاع غزة :

عرض وطلب المياه في الضفة الغربية :

تعتمد الضفة الغربية على المطر كمصدر أساسي للمياه ويقدر المتوسط السنوي لكمية مياه الأمطار التي تهطل على الضفة الغربية بحوالي ٢٨٠٠ مليون م^٣ يفقد منها حوالي ١٩٠٠ مليون م^٣ بفعل التبخر ، ويتسرب منها حوالي ٧٢٤ مليون م^٣ لتنفيذ المياه الجوفية ، ويجري منها في الجداول والأنهار ١١٤ مليون م^٣ ، بينما يتجه منها حوالي ٦٢ مليون م^٣ في أنسياب سطحي . أي أن كمية المياه المتجددة القابلة للاستغلال تبلغ حوالي ٩٠٠ مليون م^٣ (٢٢) . وتقدر المصادر الإسرائيلية طاقات الضفة الغربية من المياه بحوالي ٤٠٠ مليون م^٣ أي أقل من نصف التقدير المذكور (٢٣) .

يقدر معدل الاستهلاك الكلي للمواطنين العرب في الضفة الغربية الذي تسمح به إسرائيل بحوالي ١٠٠ — ١٢٠ مليون م^٣ لجميع الأغراض في عام ١٩٧٧ موزعة كالآتي : ٩٠ مليون م^٣ للزراعة و ١٠ مليون م^٣ للصناعة والاستهلاك المنزلي (٢٤) .

بينما تقدر ليزلى شميدا كمية المياه التى تسحبها اسرائيل من الخزانات الجوفية فى الضفة الغربية بحوالى ٦٠٠م^٣ - ٧٠٠م^٣ أى أن ثلث استهلاك اسرائيل من المياه يأتى من الضفة الغربية عن طريق الآبار الاسرائيلية الموجودة على جانبيها من خط الهدنة قبل حرب ١٩٦٧ (٢٥) . كما يؤكد هذا الأمر خبير المياه الاسرائيلى البشع كالى فى كتابه « المياه والسلام » ، حين يشير الى أن النقص فى المياه فى الضفة الغربية يرتبط بواقع أن معظم الثروات المائية التى كان يمكن أن توضع فى تصرف المناطق (أى الضفة الغربية وغزة) يجرى استغلالها حالياً ، خصوصاً عبر الخزانات الجوفية المائية الاسرائيلية (٢٦) .

وقد بدأت اسرائيل فى تنفيذ العديد من السياسات لكى تتوافر لها سبل السيطرة على مصادر المياه فى الضفة الغربية ، خاصة وأن معظم هذه المصادر يعد جزءاً مشتركاً مع النظام المائى الاسرائيلى بعد الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧ . وقد أفاضت العديد من الدراسات فى الحديث عن التدابير والاجراءات التى اتبعتها اسرائيل فى هذا الصدد (٢٧) بفرض الحد من استخدام المواطنين العرب لمياههم ويمكن أن نذكر منها منع المواطنين العرب من حفر آبار جديدة بقصد استخدام مياهها فى الري ، وعدم السماح بحفر آبار ارتوازية جديدة لأغراض الشرب الا فى حالات خاصة وللبلديات فقط ، واجبار المواطنين العرب على تركيب عدادات على آبارهم وتحديد الكمية المسموح بها ، ومنعهم أيضاً من استخدام مياه نهر الأردن فى الري .

وعلى الرغم من أن معدل استهلاك المياه للفرد اليهودى فى اسرائيل للأغراض المنزلية ، البالغ نحو ٢٥ لتراً للفرد/اليوم ، يقل عن أمثاله فى دول البحر الأبيض المتوسط الاوربية البالغ نحو ٣٢٥ لتراً للفرد/اليوم ، فإن هذا المعدل يقدر بأربعة أضعاف المعدل للفرد الفلسطينى فى الضفة الغربية ، البالغ نحو ٦٦ لتراً للفرد/ويعكس هذا التباين فى استهلاك المياه تأثير الاحتلال الاسرائيلى السلبي على التطور الاقتصادى والاجتماعى للضفة الغربية ككل (٢٨) .

عرض وطلب المياه فى قطاع غزة :

تقدر كمية المياه المتجددة فى قطاع غزة بحوالى ١٠٠م^٣/سنة وفى حين تستهلك اسرائيل حوالى ١٠٠م^٣ ، يستهلك سكان القطاع من العرب ٥٠ مليون متر مكعب . ويجرى توفير النقص بين الكميتين باستغلال الاحتياطي غير القابل للتجدد (٢٩) .

ونتيجة لهذا الاطراف فى ضخ المياه ، فمن شأن ذلك أن يؤدى الى تسرب مياه البحر الى الآبار الجوفية وزيادة ملوحتها ، عدا استنزاف المخزون الاحتياطي من المياه الجوفية . ويؤكد ذلك تقرير أعدته منظمة الصحة العالمية ، يحذر من أن نسبة ملوحة المياه فى القطاع قد تجاوزت الخط الأحمر ، مهددة

بأزمة فقدان المياه الصالحة للشرب ، لارتفاع نسبة ملوحة المياه عن النسبة الطبيعية المسموح بها والتي تبلغ ما بين ٢٠٠ — ٢٥٠ ملجرام في اللتر الواحد. وقد تجاوزت هذه النسبة الآن معدل ٦٠٠ ملجرام في اللتر الواحد (٣٠) .

وفي سبيل الحد من استهلاك المياه في القطاع ، قامت اسرائيل بفرض ضريبة على استخدام المياه للزراعة ، وكان من نتيجة هذا تقلص حجم مساحة الأراضي المروية من اجمالى المساحة المزروعة من ناحية ، واستيلاء اسرائيل على المياه التي كانت تستخدم في زراعة هذه الاراضى (٣١) .

حالة الميزان المائى في الضفة الغربية وقطاع غزة :

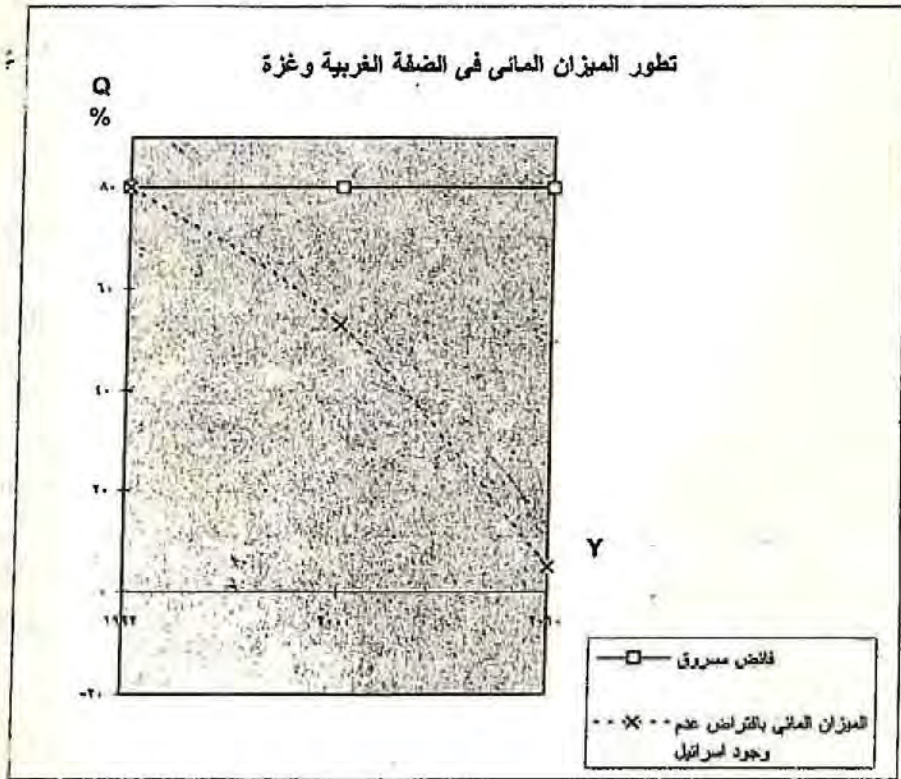
تشير بيانات جدول (و) بالملحق الى ان اجمالى الموارد المائية المتاحة في الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٩٢ تبلغ ١٠٥٠ مليون م^٣ في حين تضع السلطات الاسرائيلية سقفا للاستهلاك لا يسمح تجاوزه يقدر بنحو ٢١٧ مليون م^٣ مما يترك فائضا مقداره ٨٣٣ مليون م^٣ أو ٨٠٪ من اجمالى الموارد المائية المتاحة وهو يمثل كميات المياه التى تستولى عليها اسرائيل من المياه الجوفية بالضفة الغربية وغزة .

ومع الزيادة السكانية المتوقعة في عام ٢٠٠٠ ومع افتراض ان الاحتياجات المائية ستبلغ ٥٢٠ مليون م^٣ ، سينخفض الفائض المائى الى ٥٣٠ مليون م^٣ أو ٥٣٪ من اجمالى الموارد المائية المتاحة .

ومع توقع استيعاب حوالى مليونى عائد فلسطينى بحلول عام ٢٠١٠ يسجل التعداد السكانى ٦٨٨ مليون نسمة ، وبافتراض امكانية زيادة كمية المياه المتاحة في قطاع غزة نتيجة استقلال المياه الجوفية المتحركة من الشرق وتكرير المياه العادمة الى ١٠٨٠ مليون م^٣ وارتفاع حجم الاحتياجات المائية الى ١٠٣٢ مليون م^٣ ينخفض حجم الفائض الى ٤٨ مليون م^٣ أو ٥٪ من اجمالى الموارد المائية المتاحة .

يتضح مما سبق أن دولة فلسطين تملك المقومات المائية لقيامها فيما لو تركت مياهها دون اغتصاب وذلك على عكس ما يردده الاسرائيليون .

شكل رقم (3)



المصدر: بيانات جدول و بالملحق

٤ - الميزان المائي في لبنان :

عرض المياه :

تتعرض معظم الأراضي اللبنانية لسقوط كميات كبيرة من الأمطار ويبلغ الهطول المطري حوالى ٨٦٠٠ مليون م^٣/عام ويتسبب البخر في ضياع حوالى ٤٥٠٠ مليون م^٣/عام ، كما يتسرب حوالى ٦٠٠ مليون م^٣/عام في باطن الأرض و ٦٥٠ مليون م^٣ الى خارج حدود لبنان . أى ان ما يتبقى من جريان سطحى داخل لبنان هو في حدود ٢٨٥٠ مليون م^٣/عام . هذه الكمية الأخيرة تتراوح في السنوات الجافة والمطرية بين ١٦٠٠ و ٤٤٠٠ مليون م^٣/عام . وبالتالي فانه يمكن اعتماد متوسط جريان سطحى حوالى ٢٢٠٠ مليون م^٣/عام . بالإضافة الى حوالى ٦٠٠ مليون م^٣/عام مياه جوفية متجددة . أى ان عرض المياه المتجددة المتاحة في لبنان يبلغ حوالى ٢٨٠٠ مليون م^٣/عام (٣٢) .

الطلب على المياه :

بلغ عدد سكان لبنان عام ١٩٩٠ حوالي ٤ ملايين نسمة . ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الى ٥ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٠ (٣٣) .

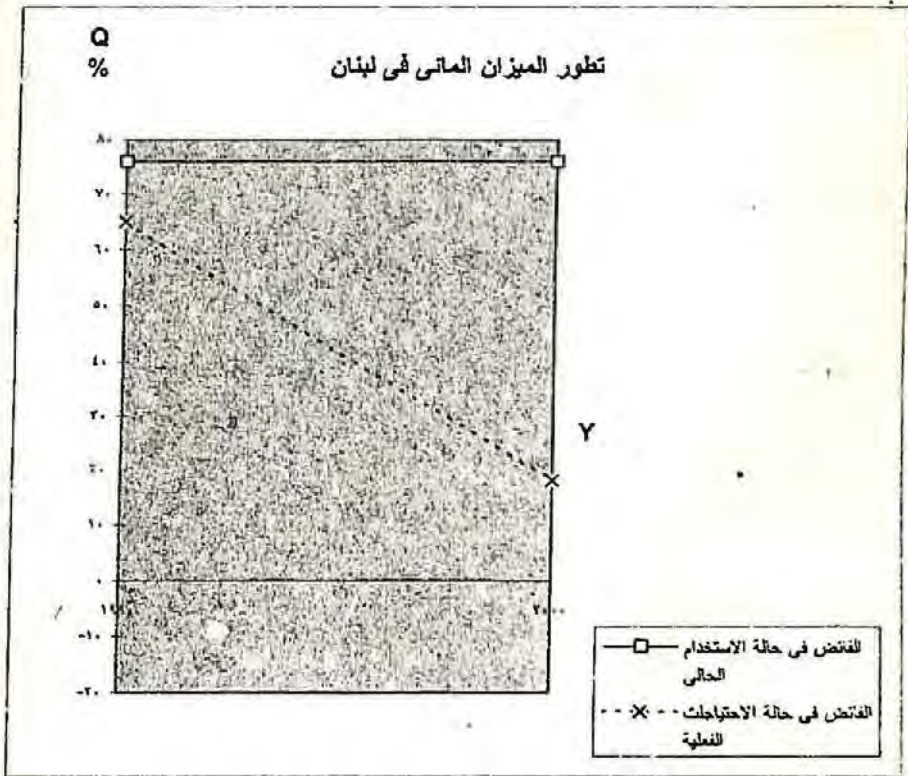
وتشير البيانات المتاحة الى أن الكميات المستخدمة حالياً من المياه تبلغ نحو ٦٨٠ م^٣ توزع على النحو التالي : ٦٧٠ م^٣ للري ، ١٥٠ م^٣ للأغراض المنزلية ، ٤٠ م^٣ للصناعة (٣٤) .

حالة الميزان المائي اللبناني :

يتضح من المقارنة بين الموارد المتاحة من المياه والاستخدامات الفعلية وجود فائض مائي يبلغ ٢١٢٠ م^٣ ، إلا أن الكمية المستخدمة حالياً لا تمبر عن الحاجة الفعلية الى المياه في لبنان إذا ما أخذنا في الاعتبار احتياجات القطاعات المختلفة — جدول رقم (ز) بالملحق — مما يشير الى انخفاض هذا الفائض الى ١٧٩٨ م^٣ في عام ١٩٩٠ و ٥٠٠ م^٣ في عام ٢٠٠٠ .

وتقدر بعض المصادر الأخرى الاحتياجات المائية للقطاعات المختلفة في لبنان على النحو التالي : غنى مجال الزراعة تقدر مجموع الأراضي القابلة للزراعة بنحو ٥٠٠ الى ٥٣٠ ألف هكتار . وإذا كان الهكتار يحتاج الى ٧ — ١٠ آلاف متر مكعب من المياه كحد أدنى ، فأننا نحتاج لري الأراضي اللبنانية القابلة للزراعة الى حوالي ٥٣٠٠ — ٥٧٠٠ م^٣ سنوياً من مياه الري وهذا يعني أننا إذا ما استغللنا الكمية الصافية من المياه سنوياً في لبنان فأنها غير كافية لري الأراضي الزراعية . أما احتياجات قطاع الصناعة فقد قدرت بنحو ١٣٥ م^٣ منذ أكثر من عقدين ، وتقدر احتياجات القطاع المنزلي بنحو ٣٠٠ م^٣ إذا ما اعتمدنا على مقاييس الأمم المتحدة لحاجة الفرد من المياه يومياً والزيادة السكانية المتوقعة في عام ٢٠٠٠ . ويقدر اجمالى هذه الاحتياجات بنحو ٥٧٣٥ — ٦١٣٥ م^٣/عام مما يعنى أن مجموع كمية المياه الصافية في لبنان تعد غير كافية اطلاقاً (٣٥) .

شكل رقم (4)



المصدر: بيانات الجدول ز بالملحق

٥ - الميزان المائي في سوريا :

عرض المياه :

ليس هناك تقويم دقيق ومتفق عليه للموارد المائية في سوريا ، كما ان بعض الارقام ذات مدلولات غير واضحة ، ذلك أن كمية الموارد المائية السورية المقدرة لا تعنى وجودها ، أو بالأحرى توافرها بشكل فائض مائي قابل للاستهلاك ، نظرا الى تفاوت كميات توافرها أوقات استخدامها ، حيث ان وجود الماء لا يعنى امكان استثماره من الناحية التقنية أو الاقتصادية ولذلك فان من الواجب الحذر بوصف كميات الموارد المقدرة .

وقد بلغ اجمالي عرض المياه المتاحة لسنة ١٩٨٥ ٢١٧ر٥٥ مليار م^٣ موزعة كالآتي : ٢٦٨ر٢ مليار م^٣ من مياه نهر الفرات ، ١٨٣ر٣ مليار م^٣ من نهر دجلة ، وموارد داخلية ١٠ر١١٧ مليار م^٣ منها ١٧٧ مليون م^٣ مياه معالجة و ٤٥٤٠ مليون م^٣ مياه جوفية و ٤٤٠٠ مليون م^٣ مياه سطحية وينابيع . انظر الجدول (١ د) بالملحق .

الطلب على المياه :

تزايد عدد سكان سوريا بصورة مطردة في خلال العقود الماضية من ٣.٦ ملايين نسمة عام ١٩٦٠ الى ١٠.٦ ملايين نسمة عام ١٩٨٥ . ويتوقع ان يصل عدد سكان سوريا الى حوالى ١٨ مليون نسمة في مطلع القرن المقبل ، وتقدر نسبة النمو السكاني في سوريا بـ ٣.٨٪ خلال السنوات العشر الماضية ، وهى من أعلى النسب في العالم .

تشير البيانات المتاحة عن الاحتياجات المائية السورية في عام ١٩٨٥ - انظر جدول (ح) بالملاحق - الى انها لا تتجاوز ٧٧٦٣ مليون متر مكعب . توزع كالتالى : ٦٦ { مياه الشرب (٦٪) ، ١١٧ { لأغراض الصناعة (١٥٪) و ٧١٨٠ { مياه الري (٩٢.٥٪) . ومن المتوقع أن تصل الاحتياجات المائية الى ٢٦١٥٢ مليون م^٣ في عام ٢٠٠٠ ، مع تغييرات ضئيلة في نسب توزيعها على الاستخدامات المختلفة حيث تبلغ ٩٨٣ م^٣ (٣.٨٪) لمياه الشرب ، ٤٠٣ م^٣ (١.٥٪) للصناعة و ٢٤٧٦٦ م^٣ (٩٤.٧٪) للري .

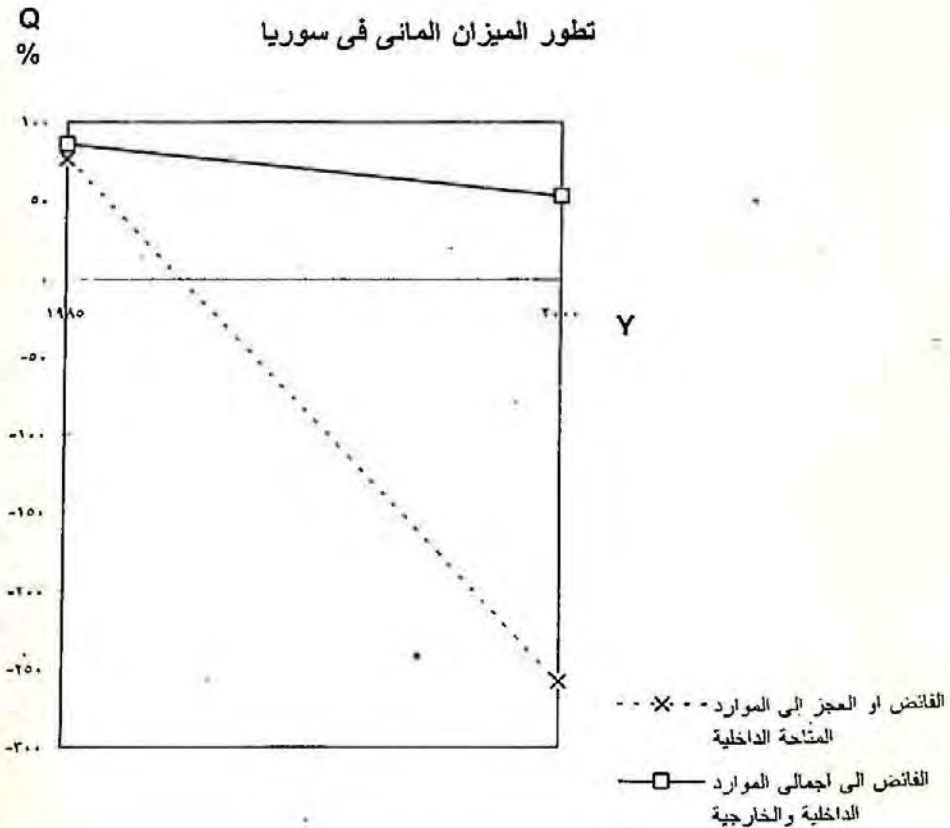
حالة الميزان المائى السورى :

بالرغم من ان المقارنة بين الموارد المائية المتاحة سنويا لسوريا والاحتياجات المائية للأغراض المختلفة ، تكشف عن وجود فائض في الميزان المائى السورى حاليا ، فان الآثار الناجمة عن الزيادة الديمغرافية الكبيرة المتوقعة مع حلول عام ٢٠٠٠ ، ستؤدى الى تزايد الحاجات المائية واحتمالات اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة الثابتة وبين الطلب المتزايد خاصة لأغراض الري التى سترتفع لتبلغ مع نهاية هذا القرن رقما يفوق حجم الموارد المائية المستثمرة حاليا .

اضف الى ذلك وجود خلل آخر ناتج من عدم تناسب توزيع الموارد المائية في سوريا مع توزيع السكان والمراكز الصناعية وخصوصا في حوض دمشق حيث لا تزيد نسبة الموارد المائية في الحوض على ٥٪ من الموارد المائية في سوريا على الرغم من أن نسبة عدد السكان في الحوض تقدر بـ ٣٠٪ من عدد السكان (٣٦) . كما يلاحظ ان اعتماد سوريا على واردات

المياه السطحية من خارج حدودها تبلغ نحو ٨٠٪ كما يوضحه جدول (هـ) بالملحق وان دل هذا على شيء فإنما يدل على تبعية سوريا مائيا وعلى احتمالات النزاع على المياه مع تركيا نتيجة بناء سد اتاتورك على منابع الفرات في تركيا وما سيؤدى اليه من تناقص حصة سوريا من مياه هذا النهر .

شكل رقم (5)



المصدر: بيانات الجدول ح بالملحق

٦ — الأطماع الإسرائيلية الحالية في المياه العربية :

قبل أن ننتقل الى طرح الرؤية البديلة في تحليل أزمة المياه في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وحوض نهر الأردن بصفة خاصة ، نتحدث في عجلة عن الأطماع الإسرائيلية الحالية في المياه العربية .

مياه هضبة الجولان :

تعد هضبة الجولان أحد المصادر الرئيسية للمياه في إسرائيل اذ يأتى حوالى ٣٠٪ من كميات المياه المستهلكة في إسرائيل من هذه الهضبة ويوجد في الهضبة حوالى ١٠٠ نبع تنتج كمية مياه تتراوح بين ٥٠ — ٦٠ مليون م^٣/عام (٣٧) .

وقد أعلنت إسرائيل ضمها للمنطقة المحتلة من الجولان لاعتبارات استراتيجية ومائية ، اذ أنها تشرف على سهل الحولة ومنطقة بحيرة طبريا ، كما أنها تشتمل على روافد لنهر اليرموك وكذلك على جزء مهم من مواقع الصمل في المشروع العربى لاستثمار نهر الأردن وروافده (٣٨) .

وتقرر ليزلى شميدا ان التحكم الكامل في الجولان ، من شأنه ان يمكن إسرائيل من حماية منشآت سحب المياه عند بحيرة طبريا وأعمال الضخ الإسرائيلية لمياه هذه البحيرة ، والتصدى لآى جهود سورية أو عربية لتحويل أعالي نهر الأردن الى داخل حدود عربية . الى جانب دافع آخر يردد وهو أن الجولان أعطاها نقطة الانطلاق لنهر اللبثاني الذى يمكن أن تحول ٤٠٠ مليون م^٣ من مياهه الى أراضيها بل أن تحول ٨٠٠ مليون م^٣ — أى كامل تدفقه السنوى تقريبا — اذا سيطرت على سد القرعون أو دهرته (٣٩) .

ومن جانب آخر يؤكد اليشع كالى ، الرغبة الإسرائيلية في استبعاد سوريا في أية تسوية اقليمية للمياه ضمانا لاستمرار الحصول على ثروة الجولان المائية ، لدى حديثه عن « المنطقة » التى تشملها التسوية الاقليمية حيث يقول : تشمل « المنطقة » بحسب مصطلحها السياسى والمائى والجغرافى هنا كلا من مصر وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان ، وتستثنى سوريا على الرغم من حدودها المشتركة مع إسرائيل . اذ ليس لها مشاركة مائية ذات صلة مباشرة بالموضوع الذى يجرى البحث فيه « (٤٠) » .

ويعقب على هذا أحد الباحثين الفلسطينيين بان استثناء سوريا والضفة الغربية وغزة يعنى استثناء منطقتين تغذيان إسرائيل بنحو ٧٠٪ على الأقل من استهلاكها السنوى للمياه . وأن قصر التفاوض على مصر والأردن ولبنان يعنى ما هو أبعد من ذلك وهو التفاوض على مياه نهر النيل، واليرموك ، واللبناني (٤١) .

نهر الليطاني :

مما سبق يتبين لنا ان معطيات الازمة في اسرائيل تنذر بعجز متزايد في ميزان المياه الاسرائيلي خلال العقد المقبل وتشير الى انعدام الحلول الممكنة والمقبولة ضمن حدود اسرائيل الحالية .

يقول خبراء المياه الاسرائيليون في هذا الصدد ان العجز في ميزان المياه بلغ ما يعادل استهلاك سنة كاملة وربما اكثر من ذلك وان اسرائيل قد استخدمت استخداما تاما ومنذ الثمانينات المياه السطحية ضمن حدودها القديمة ، والمياه التي استولت عليها من العرب منذ الستينيات ، ولم تعد المياه الجوفية العذبة متوفرة الامر الذي اضطرها الى تقليص سحب المياه من الطبقات الجوفية بسبب تسرب الملوحة اليها ، ولم يبق لها من مصدر آخر سوى البحر أو السيطرة على موارد مائية جديدة (٤٢) .

ولكى تستخدم اسرائيل مياه البحر عليها ان تحمل اقتصادها عبئا سنويا يتراوح بين ١٢ و ٨١ مليار دولار في السنة حيث ان تكلفة المياه المحلاة تتراوح بين دولار ودولارين ونصف الدولار للمتر المكعب الواحد اضع الى ذلك ان معالجة المياه المستعملة ومياه الصرف الصحي تبقى مشاريع طويلة الامد باهظة التكاليف (٤٣) .

وتتمثل البدائل المائية الهامة الوحيدة خارج حدود اسرائيل في أحد خيارين : اما ان تقدم على تحويل مياه نهر الليطاني الى اراضيها واما ان تزيد حصتها من مياه نهر اليرموك . الا ان الاستغلال الكبير لمياه نهر اليرموك في المشاريع الزراعية السورية والأردنية يحول دون زيادة اسرائيل في حصتها من هذا النهر باجراء من جانب واحد ، كما ان مساعيها بوساطة الولايات المتحدة قد باءت بالفشل في عام ١٩٨٠ في هذا الصدد .

وهكذا يبدو خيار الاستيلاء على نهر الليطاني هو الأفضل لاسرائيل . وهو ما يحدو بالباحثين وخبراء شؤون المياه الى الحديث عن جاذبية نهر الليطاني الذي تبدي اسرائيل اهتماما متزايدا به في السنوات الأخيرة علما بان نهر الليطاني ليس نهرا دوليا حيث يجري بكامله داخل الأراضي اللبنانية ويضيف الاستيلاء عليه بصورة كاملة ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون م^٣ من المياه لموارد اسرائيل ، ويرتب نتائج اقتصادية مدمرة للاقتصاد اللبناني وذلك أن سد الليطاني ينتج ثلث الطاقة الكهربائية التي تزود بها مدينة بيروت وعدد من المدن الساحلية الأخرى كما تروى مياهه المدن الساحلية ومناطق في سهل البقاع والجنوب اللبناني ، ومن شأن أي مشروع اسرائيلي لتحويل مياه نهر الليطاني الى الأراضي الاسرائيلية تحويل المنطقة الجافة جنوبى الليطاني الى صحراء . يضاف الى ذلك قطع المياه الصالحة للشرب كليا أو جزئيا عن ٨٠ أو ١٠٠ قرية ، وقطع مياه الري عن نحو ٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية (٤٤) .

ثانياً — تحليل سياسات إدارة الموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن :

بالرغم من الاتفاق على أن مشاكل المياه لا يمكن النظر إليها حالياً من المنظور التقني فقط ، وأن قضية إدارة المياه أصبحت مجالاً معترفاً به للدراسة في العلوم الاجتماعية ، فإنه لا يوجد منهج واضح ومحدد يمكن اتباعه في دراسة إدارة المياه في الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

من الجلي أن كيفية تحديد منهجنا يحكم كيفية فهمنا لمشاكل المياه ، وفي حالة منطقة الشرق الأوسط حيث تكون الأبعاد الطبيعية لازمة المياه معروفة ، إلا أن هذه المعرفة لم تساعد في تحديد الحلول الضرورية للمشكلة . بل في حالات كثيرة أدت إلى ما يمكن تسميته « بالتحيز إلى جانب العرض » . نتيجة لذلك فإن مشكلة المياه في الشرق الأوسط يتم تناولها من جانب العرض فقط وتركز على فشل السياسات المائية ، وعلى عدم قدرة مؤسسات المياه على زيادة وفرة المياه مما يؤخر في الانتقال المحتمل إلى ما يمكن تسميته الاقتصاد المائي لمرحلة « ما بعد النقص » في الشرق الأوسط (٤٥) .

ويكمن المنهج البديل في رؤية قضية تنمية المياه في عملية تكوين الطلب حيث أن أنماط الطلب يتم تكوينها تاريخياً وسياسياً واقتصادياً مع تطور أنظمة عرض المياه ، لذا فإن فهم تطور بعض الأشكال الخاصة لاستخدامات المياه يحتم ضرورة دراسة التغير في هيكل الاقتصاد ، وآثار العوامل الخارجية (كالأسواق الخارجية في حالة الزراعة مثلاً) ... الخ . وترتبط درجة تمتع قطاع المياه بالاستقلالية في إجراء التغير أو التحويل في الاستخدامات المائية بكل الأنواع السابقة من العلاقات (٤٦) .

إن الندرة الحادة للمياه تمثل فرصة لإعادة التفكير في ضرورة وضع مناهج أساسية لمشكلة المياه . ولا يعني هذا إهمال جانب العرض والتركيز على جانب الطلب وإنما لابد من النظر إلى الجانبين معاً : العرض ، والطلب .

والمياه ، مثلها مثل الموارد الاقتصادية الأخرى ، نادرة . إلا أنه من النادر الحديث عن المياه في إطار الشرق الأوسط كمورد اقتصادي نادر . ويترتب على هذا أن هنالك العديد من الأسئلة الخاصة بكفاءة استخدام المياه لم يتم عرضها الجدل الحالي عن مياه الشرق الأوسط فعلى سبيل المثال :

* إلى أي مدى تقيد الأنماط الحالية لاستخدام المياه داخل مجالات تنخفض فيها القيمة الحدية للمياه ؟

* ما تأثير الهيكل الاقتصادي النامي على طلب المياه ؟

* هل إجراء التعديلات على هيكل الاقتصاد والتجارة يسمح بتخفيض الطلب على المياه ؟

وقد دأبت الآراء التقليدية على توجيه الانتقادات إلى صانعي السياسة

المائية في الشرق الأوسط لفشلها في إيجاد حلول لمشاكل نقص المياه . وإلى تدعيم مقولة أن « سياسة المياه الضعيفة هي المسئولة عن ندرة المياه » ، وهي آراء عبرت عنها أعمال خبراء شئون المياه في الشرق الأوسط STARR & STOLE و NAFF & MATSON ويمثل محور التحليل في أعمال هؤلاء الخبراء في خطورة المشكلة واحتمالات النزاع بين الدول ويرتبط بها ضعف آليات تخطيط الموارد . ومن ثم يمكن الحل في اصلاح فعالية السياسة المائية وإيجاد الحلول البديلة . الا أن هذه النظرة الى السياسات المائية على أنها وحدات مستقلة توجد بمعزل وخارج المجتمع والدولة ، وإنها تمتلك رشادة مستقلة تمكنها من الوصول الى السياسة الصحيحة تمتر نظرة غير مفيدة .

وتكن الرؤية البديلة في ضرورة اعتبار أن السياسة المائية قد حققت نجاحا عظيما عبر الثلاثين عاما الماضية في تحقيق أهدافها التي اشتملت على زيادة ملموسة في عرض المياه للاستخدامات في مجال الزراعة . وبعبارة أخرى اذا كانت المؤسسات المائية قد تم تأسيسها من أجل زيادة عرض المياه فلا يمكن القاء اللوم عليها في مشكلة نقص المياه .

وبالرغم من تركيز العديد من الكتاب واقتراحهم العديد من الحلول ذات التقنية العالية لزيادة جانب العرض من المياه (مثل تحلية مياه البحر ، واستخدام الطاقة الشمسية ، وتحسينات في وسائل الري ... الخ) فإنه لا يبدو أن هنالك قدرا من التطوير في تقنيات المياه يمكن أن يغير من ما هو في الأساس مشكلة محدودة احتياطات المياه Finite Water Reserves .

من ثم فإن قضايا المياه في الشرق الأوسط في التسعينيات لا ترتبط بالحلول ذات التقنية العالية ، بقدر ارتباطها بخلق هياكل جديدة لتوزيع أنصبة المياه على الاستخدامات المختلفة وبعبارة أخرى نحن في حاجة الى أهداف جديدة للسياسة المائية ، وليس فقط الى سياسة أفضل .

وهذا ما يدعونا الى تحليل السياسات الرسمية لإدارة الموارد المائية الحالية في منطقة حوض نهر الأردن قبل تناول الحلول المطروحة لمشكلة المياه في تلك المنطقة .

١ - مفهوم إدارة الموارد المائية :

يقصد بإدارة الموارد المائية كافة الأنشطة المتعلقة بتنمية وتطوير واستعمال الموارد المائية والحفاظ عليها لتلبية الاحتياجات المائية المختلفة بالكمية والنوعية اللائمتين والمكان والزمان المناسبين والتكلفة المعقولة . وتكون هذه الأنشطة ذات طابع فني واجتماعي واقتصادي (٤٩) .

وبالرغم من اختلاف المفاهيم حول إدارة الموارد المائية ، فإنه يجمعها كلها عاملان مشتركان هما :

— الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية والمتمثل في تأمين الاحتياجات المائية مع الحفاظ على التوازن البيئي .

— النظرة الشمولية والتكاملية لهذه الإدارة .

وتعتبر السياسة المائية هي الإطار الذي يتم من خلاله إدارة الموارد المائية . وتصاغ السياسة لتحقيق الأهداف العامة التي ينبغي تحقيقها . وحيث أنها تجيب عن سؤال ماذا ينبغي أن تصنع فهي بذلك تشكل دليلاً ومرجعاً أساسياً في الممارسات المائية على المدى البعيد .

وتتعلق السياسة المائية لاية دولة بقدراتها الكامنة المائية والاقتصادية والاجتماعية وبخياراتها المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لهذا لا يمكن رسم السياسة المائية لدولة ما من خلال رغبات عابرة بل يجب أن تكون انعكاساً لواقع فيزيقي واقتصادي واجتماعي وسياسي وأن تكون بعيدة المدى (٥٠) .

وتحدد السياسة المائية للدولة ثوابت رئيسية منها : ملكية الموارد المائية ، وأولويات استثمار الموارد المائية المتاحة ، وحماية التوازن المائي البيئي ونقل المياه . ويلعب التشريع المائي دور المبرر عن السياسة المائية وتنظيم الممارسات المائية النابعة عنها (٥١) .

٢ — سياسات إدارة الموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن :

تشكلت السياسات الرسمية لإدارة الموارد المائية في دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ودول منطقة حوض نهر الأردن بصفة خاصة في مرحلة لم تظهر خلالها علامات على وجود نقص واضح في المياه أو تسمح بالتنبؤ بحدوث أزمات مائية . لذا كان إعطاء الأولوية للزراعة في تخصيص الموارد المائية انطلاقاً من قابلية للنقاش في جميع دول المنطقة كما يتضح من الجدول التالي رقم (٢) الذي يبين نسب توزيع الموارد المائية المتاحة على الاستخدامات في بلدان حوض نهر الأردن .

جدول رقم (٢)

توزيع الموارد المائية المتاحة على الاستخدامات المختلفة

في بلدان منطقة حوض نهر الأردن

الدولة	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم				الكتاب السوي لموارد العالم ١٩٩٢			(٢) الأراضي المروية إلى الأراضي المزروعة
	السقة	الشرب	الصناعة	الزراعة	خدمات منزلية	الصناعة	الزراعة	
اسرائيل	-	-	-	-	١٦	٥	٧٩	٤٩
الأردن	١٩٩١	٢٥.٥	٤.٥	٧٠	٢٩	٦	٦٥	١٥
سوريا	١٩٨٥	٦	١.٥	٩٢.٥	٧	١٠	٨٣	١٢
لبنان	١٩٩١	٢٥	٥	٧٠	١١	٤	٨٥	٢٩
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٢	-	٢٨.٦	٧١.٤	غير متوالر	غير متوالر	غير متوالر	غير متوالر

المصدر :

- د. كمال فريد سعد : دراسة تحليلية عن السياسات المائية ، الوطن العربي

لأفاق عام ٢٠٠٠ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٣ .

- World Resources 1992 .

بالرغم من الاختلاف في الأرقام بين المصادر المختلفة ، فإن هيئة قطاع الزراعة على الاستخدامات المتنافسة المختلفة تبدو جلية في معظم بلدان المنطقة . ففي اسرائيل تبلغ الاستخدامات المائية لأغراض الزراعة حوالي ٨٠٪ من اجمالي الاستخدامات المائية ، وفي الأردن تتراوح هذه النسبة بين ٦٥٪ في أجنى التقديرات و ٩٧٪ في أعلاها ، كذلك الأمر في سوريا حيث تتراوح النسب بين ٨٣٪ ، ٩٤٪ ، أما لبنان فهي بين ٧٠٪ و ٨٧٪ وتشير أرقام الضفة الغربية وغزة الى حوالي ٧٠٪ .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة الأراضي المروية الى اجمالي الأراضي المزروعة يلاحظ أن ما يقرب من ٥٠٪ من الأراضي في اسرائيل تعتمد على الزراعة بالررى بينما تبلغ هذه النسبة في المناطق المجاورة لها (الأردن وسوريا) حوالي ١٢ - ١٥٪ ، وترتفع هذه النسبة الى ٢٩٪ في لبنان وهي دولة لا تعاني حالياً من نقص المياه ، أما في الضفة الغربية وغزة فلا تتوافر الأرقام التي تتيح لنا معرفة مساحة الأراضي المروية الى اجمالي مساحة الأراضي المزروعة بها .

وفيما يلي نتناول السياسة الأردنية والإسرائيلية في إدارة المياه بصفة خاصة نظراً لحدة مشكلة المياه في هاتين الدولتين .

٣ - السياسة الأردنية في إدارة المياه :

ارتبطت أولويات التنمية في الأردن بضرورة تنمية قطاع الزراعة وحددت هذه الأولويات مسئوليات قطاع المياه الى خد كبير اذ تم توجيه هذا القطاع نحو مواجهة احتياجات قطاع الزراعة لمدة اربعين عاما .

ويمثل مشروع وادي الاردن اكبر مشاريع الري في الاردن ، وقد بدأ التخطيط لهذا المشروع في عام ١٩٥٣ . وفي عام ١٩٦٦ تم وضع نحو ١١٧ ألف دونم تحت نظام الري وتزايدت هذه المساحة الى نحو ١٣٠ ألف دونم في عام ١٩٧٥ و ٣٦٠ ألف دونم في عام ١٩٨٩/٨٨ (اي ثلاثة امثال مساحة الارض في عام ١٩٧٥) .

وبالرغم من كبر حجم الاستثمارات في مجال الري فان نسبة من يعمل بالقطاع الزراعي لا يزيد عن ٧,٨٪ من قوة العمل بالاردن ، ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد القومي لا تمثل سوى ٨,٢٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

كان أحد مبررات ادخال مساحات كبيرة من الأراضي في وادي الاردن تحت نظام الزراعة بالري يتمثل في ضرورة تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء ، الا اننا نجد أن الاراضي المروية في وادي الاردن تزرع بمحاصيل الخضر والفاكهة بينما تتمثل النسبة الكبرى من العجز الغذائي في الحبوب واللحوم .

وقد جرى وضع او لتعريفه لمياه الري في منطقة الاردن عام ١٩٦١ حدد بموجبها سعر المتر المكعب بفلس واحد ثم عدلت التعريفه في عام ١٩٦٦ لتصبح فلسين/م^٣ للكميات التي تزيد عن ١٨٠٠ م^٣ للدونم الواحد سنويا . وفي عام ١٩٧٤ تم رفع سعر مياه الري الى ٣ فلسات/م^٣ بغض النظر عن كمية المياه المستهلكة في الري ، اما سعر مياه الري الحالي فقد عدل في عام ١٩٨٩ ليصبح ٦ فلسات للمتر المكعب الواحد .

وللوصول الى تعريفه حقيقية لأسعار مياه الري ، فقد جرت خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ ، عدة دراسات لمعرفة تكاليف التشغيل والصيانة لمياه الري في وادي الاردن ، وقد بينت هذه الدراسات أن ما يدفعه المزارع لا يزيد عن ٢٠٪ من تكاليف التشغيل والصيانة (٥٢) . كما بينت أيضا تأثير ربط آلية ترشيد الأسعار بالانتاجية الحدية للمياه على أوضاع صغار المزارعين المالية من خلال تخفيض الاستهلاك وزيادة الانتاجية . ويلخص جدول (ط) بالملحق - الآثار المترتبة على الدخول نتيجة لتحديد أسعار معقولة من الناحية الاقتصادية .

وتشير دراسة لسلطة وادي الاردن في عام ١٩٨٩ الى أن التكلفة الحقيقية للمتر المكعب من المياه تتراوح بين ٣٧ فلسا و ٦٠ فلسا .

وكمرحلة أولى فإن التوجه العام كما توضحه الدراسة هو استرداد تكاليف ما بين ١٥ - ٢٠ فلساً وهو ممكن عمليا في المستقبل القريب نظرا لأن تكلفة مياه الري لا تمثل سوى ٨٪ من التكلفة الاجمالية للهكتار الواحد من الخضروات أو الأشجار المثمرة (٥٢) .

ويقوم حاليا فريق من الخبراء الألمان والأردنيين بتكليف من الحكومة الأردنية لمعرفة التكاليف الفعلية لمياه الري في وادي الأردن والأغوار الجنوبية للتأكيد على ضرورة ترشيد استهلاك مياه الري والحاجة إلى استرداد تكاليف التشغيل والصيانة تمثيا مع سياسة الدولة الرامية إلى تقليص الدعم الحكومي .

٤ - السياسة الاسرائيلية في إدارة المياه :

ينظر العديد من الكتاب إلى دولة إسرائيل على أنها النموذج المثالي لما يجب أن تكون عليه إدارة المياه إلا أن هذه النظرة تبدو في الواقع غير صحيحة، فبينما أجادت إسرائيل على مستوى الميكرو Micro حيث نجحت في استخدام المياه بكفاءة عالية للمحصول الواحد أو الحقل ، إلا أن قراراتها الخاصة بكيفية تخصيص المياه على المستوى الماكرو Macro قد أدت بها إلى أزمة مياه حادة ويتضح هذا من خلال استعراضنا لكيفية إدارة المياه في قطاع الزراعة في إسرائيل .

اتخذ التوسع في مجال الري أهمية كبرى منذ المراحل الأولى من تنمية دولة إسرائيل ، وكان هذا امتدادا لمرحلة ما قبل تأسيس « الدولة » حين سيطرت فكرة ضرورة استناد تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين إلى قاعدة زراعية ، وبالرغم من تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية تغيرا جذريا مع آفاق الدولة الجديدة فإن الأهداف والأولويات ظلت بلا تغيير إلى حد كبير .

نتيجة لهذا استأثر قطاع الزراعة بنحو ٤٥٪ من ميزانية التنمية بين الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٦ وكان التوسع في مجال الري أمرا لا يمكن تفاديه لأولويات التنمية التي حددتها الدولة . ففي عام ١٩٤٩ كانت تزرع ٥٠٠ ألف دونم تحت نظام الري (أي ٢٥٪ من اجمالي مساحة الأراضي المزروعة) وخلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٥ تضاعفت مساحة الأراضي المزروعة وازدادت نسبة الأراضي المروية بنحو ٢٦٠٪ . وفي عام ١٩٨٦ بلغت مساحة الأراضي المروية ٢١٩٤ مليون دونم أو ٥٠٪ من اجمالي المساحة المزروعة في إسرائيل ، وبدأت تتضح مظاهر النقص في المياه وتم تخفيض نسبة المياه المخصصة لقطاع الزراعة من اجمالي الموارد المائية المتجددة .

وبالرغم من الأهمية التي أولتها الدولة لقطاع الزراعة فإنها لم تستطع أن تساهم في ازدهارها بأكثر من ١٣٫٣٪ من الناتج المحلي الصافي أو تستخدم أكثر من ١٦٪ من اجمالي قوة العمل . وفي عام ١٩٨٢ انخفضت هذه النسبة لتبلغ ٤٪ من الناتج المحلي الصافي و ٥٫٥٪ من قوة العمل (٥٤) .

الا ان ما سبق لا يعنى فشل الزراعة الاسرائيلية فقد كانت ناجحة تماما في اشباع حاجات السوق المحلي منذ اوائل الخمسينيات ومن ثم تم التحول الى الانتاج من أجل التصدير منذ اوائل الستينيات، وانما يشير الى أن احدى السمات التي تميز جهود التوسع في مجال الري في اسرائيل - ومعظم بلدان الشرق الأوسط - هي الاعتقاد بأنه من المرغوب فيه رى أكبر قدر ممكن من المساحة المزروعة .

بناء على ذلك ، تم وضع خطط تنمية الري على أساس فروض متفائلة بشأن الامكانيات المائية المتاحة ، وكان نقص المياه هو نتاج تتابع التقديرات المفرطة عن توافر المياه فقد تم افتراض أن متوسط حجم الموارد المائية المتجددة سنويا يقدر بنحو ٢٧٠٠ مليون م^٣ وتم تصميم شبكة الري وفقا لهذا وقد تم تعديل هذه التقديرات لتبلغ ١٥٠٠ مليون م^٣ فقط فيها بعد ، الا أن شبكة الري كان قد تم اقامتها على نحو أكبر من طاقة الموارد المائية المتاحة .

وخلال العقدين الماضيين ومع تفاقم مشكلة نقص المياه في اسرائيل ازداد اقتراب قطاع المياه من الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة وتم تأسيس الوضع القانونى بمقتضى قانون المياه في عام ١٩٦٨ ، حيث تم اعتبار المياه ملكية عامة . وبمقتضى هذا القانون تخول الدولة سلطة تخصيص المياه بين مختلف الاستخدامات والمستخدمين على أساس حصص مائية لا يمكن نقلها ، وبدلا من تقوية استقلالية قطاع المياه ازدادت التبعية لوزارة الزراعة ويؤكد هذا تصريح جيدون زور *Gidon Zur* نائب مفتش المياه الاسرائيلى في عام ١٩٩٠ : « أن لجنة المياه لا تملك السلطة لابداء الطريقة التي تخصص بها المياه وانما تستطيع فقط تخفيض كميات المياه » . وفي الواقع العملى لم تطبق حصص المياه التي غرضتها لجنة المياه الاسرائيلية الا في سنوات الجفاف ، ولم تستخدم كأحدى أدوات السياسة المائية لبناء احتياطات أو مخزون مائى ، الى جانب أن قطاع المياه لا يملك أية رقابة على تسعير المياه ، اذ يتم تحديدها بواسطة وزارة الزراعة مع استشارة مجلس المياه القومى الخاضع لسيطرة أغلبية زراعية وفي حين كانت تكلفة وحدة المياه في المتوسط تساوى ٣٤ سنت/م^٣ ، كان القطاع الزراعى يدفع ١٦ سنتا/م^٣ فقط (٥٥) .

وقد ادى هذا الوضع في رأى البعض الى استخدام بعض المزارعين للمياه بأكثر من احتياجاتهم بينما كانت القطاعات الأخرى الراغبة في شراء المياه غير قادرة على اشباع احتياجاتهم منها . واصبح الطلب على المياه لا يستند الى أسعار السوق وانما على الوزن السياسى الداخلى لمختلف القطاعات الذى لا علاقة له بقواعد وشروط الكفاءة الاقتصادية (٥٦) .

ما سبق نستطيع أن نلخص أهم معالم السياسة الاسرائيلية في ادارة الموارد المائية في عدة نقاط تتمثل في هيمنة العقيدة الصهيونية في ضرورة تخضير الصحراء وربط الاسرائيلى بأرض اسرائيل وزيادة مساحة الأراضى المروية زيادة كبيرة ، وتصميم شبكة الري انطلاقا من تقديرات

مفرطة عن الامكانيات المائية المتاحة ، وعدم استقلالية قطاع المياه وتبعيته لقطاع الزراعة الى جانب عدم واقعية سعر المياه المستخدمة في قطاع الزراعة ودعم الري مما أدى الى تفاقم مشكلة المياه بشكل ينذر بخطر شديد .

ثالثا : البدائل المطروحة لحل مشكلة المياه :

١ - زيادة كفاءة استخدام المياه :

تتمثل اهم الحلول المطروحة في الجانب الاقتصادي في زيادة كفاءة استخدام المياه ، ويلخص الجدول رقم (٣) كيفية تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي وما المداخل ، والاجراءات ، والطرق اللازمة للوصول اليه .

يتضح من الجدول ان اهم المداخل لزيادة الكفاءة في استخدام المياه يتمثل في : اعادة تخصيص الموارد المائية ، وادارة الطلب على المياه ، وتحسين تكنولوجيا المياه وصيانة المياه والجفاف عليها ، وتشابك هذه المداخل معا بحيث يكون من الصعب الفصل بينها ، الا أننا سنحاول التعرض لكل منها على حدة .

١ - ١ - اعادة تخصيص الموارد المائية :

تهدف عملية اعادة تخصيص الموارد المائية الى التوزيع والتخصيص الفعال والعادل للمياه بين الاستعمالات المتنافسة ، والتحول من الاستخدامات المنخفضة القيمة الى الاستخدامات المرتفعة القيمة سواء بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، او داخل كل قطاع من منافع الى آخر .

وتتم عملية اعادة التخصيص اما بتنظيم حكومي مباشر ، واما عن طريق اسواق المياه ، الا ان هذا ليس بالامر الهين ، فمن الذي يملك المياه ؟ وكيف توزع ؟ كيف يتفادى القانون المنازعات او يحسمها ، هنا تلعب القرارات السياسية دورا هاما في مجال عملية التخصيص ولا بد ان تراعى اعتبارات الرفاهة للأفراد ، والتنمية الاقليمية ، وحاجات الاكتفاء الذاتي والحفاظ على البيئة (٥٧) . وتتوقف عملية اعادة تخصيص الموارد المائية على عملية تحليل شامل لكل الاحتياجات والعوائد والتكاليف في كل قطاعات الاقتصاد القومي .

وعند الحديث عن تخصيص الموارد المائية في منطقة حوض نهر الأردن تثار قضايا مثل هيمنة قطاع الزراعة على الاستخدامات المائية في دول هذا الحوض وضرورة التعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التدخل في الموارد المائية بما يسمح بالمقارنة الموضوعية بين الخيارات المختلفة المتاحة ، وتسعر المياه المستخدمة في الزراعة في اطار اصلاح وتعديل لحزمة السياسات السعيرية ككل ، الى جانب اعادة النظر في حقوق استخدام المياه ، حيث يختلف الموقف القانوني والمؤسسي من دولة لأخرى ، لذا تكون عملية ادارة الحوار بين المنتفعين بالمياه مكونا هاما واساسيا في عملية اعادة تخصيص هذا المورد .

جدول رقم (3)

الهدف الاستراتيجي للمياه : المداخل ، الاجراءات وطرق التدخل

الهدف	المدخل	الاجراء	طرق التدخل
زيادة كفاءة استخدام المياه .	اعادة تخصيص الموارد المائية .	- تقديم تخطيط شامل للموارد . - تحسين أدوات التحليل الفنية . - اعادة النظر في حقوق المياه . - ادارة الحوار بين مستخدمي المياه	- تصميم وتنفيذ مشاريع التخطيط الاستراتيجي القومي للحوض . - تنمية برامج التدريب . - ادارة التدريب للمشركين
ادارة الطلب	- اعادة النظر في تسعير المياه . - ادخال الحوافز المالية . - تشجيع بيع المياه بين القطاعات . - تنظيم وتقييد الاستخدام . - ارساء قواعد برامج تعليمية .	- تحديد فعالية الحوافز المستخدمة حالياً . - تقدير العوائق الرئيسية . - التعرف على مجالات تقديم مداخل جديدة وتوسيع الاجراءات المالية	
الحفاظ على المياه	- ادخال تكنولوجيا الحفاظ على المياه .	- تطبيق مشاريع الحفاظ على المياه - نشر المعلومات والتدريب .	
تحسين التكنولوجيا	- التعرف على مدى نقص المياه ومصادر المياه ذات الجودة المنخفضة . - تحديد وتقييم البدائل . - ادخال ونشر استخدام التكنولوجيا في قطاعي الزراعة والمياه .	- تنمية علاقات تجارية وشراكة ثنائية . - تحسين نشر المعلومات من خلال النشر ، ورش العمل والمعارض التجارية	

المصدر :

USAID, Water Resources Action Plan For the Near East (USAID, January 1993), p. 34.

ويشير بعض خبراء مصادر المياه الى أن الاعتماد على تسويق المياه كطريقة لاعادة تخصيص المياه له مساوئه ، اذ لا يأخذ قيمة المياه داخل المجرى المائى (الماء اللازم للحياة المائية) فى الاعتبار ، لذا لا يمكن معاملة المياه معاملة السلع ، وعلى ذلك فيجب أن « لا يتخلى عنها لقوى السوق الحرة » (٥٨) .

كما أن اتخاذ انتاجية المياه مقياسا لتحديد اولوية الاستعمال وهى تعتمد على أسعار السوق المتغيرة من موسم لآخر ومن سنة لآخرى يكتنفه صعوبات عدة . وتتراوح انتاجية المياه ما بين ١٠ سنتا للمتر المكعب فى الأردن ولبنان و ٣٠ سنتا فى اسرائيل ، ويرجع ذلك الى أن اسرائيل تسوق منتجاتها بأسعار مجزية ، ولا ينطبق هذا على الأردن ولبنان التى تعتمد على أسواق المنطقة التى تراجعت قدراتها الشرائية بسبب تراجع أسعار النفط فى الثمانينيات وانعدام الاستقرار فى لبنان لفترة طويلة بسبب ظروف الحرب ، وهى عوامل ليست مستديمة ، بل انها ستتحسن بمرور الزمن . وازدياد الطلب على الغذاء ، علاوة على أنه يمكن رفع انتاجية المياه بتحسين كفاءة نقلها وتحسين أوضاع تسويق المنتجات الزراعية الا أن ذلك يتطلب انفاقا رأسماليا لا يتيسر الحصول عليه بسهولة حيث تبلغ تكلفة تحسين كفاءة النقل فى وادى الأردن زهاء ٦٠٠ دولار للهكتار الواحد ، لذا يكون اتخاذ انتاجية المياه معيارا لتحديد اولويات استعمال المياه وتوزيع حصصها عبئا ثقيلا على الدول الفقيرة اقتصاديا وتكنولوجيا كالاردن ولبنان وتحقيقا لمصلحة واضحة لدولة غنية كاسرائيل (٥٩) .

لا تشفع اقتصاديات المياه منفردة ، بما فيها من وجهة لتبرير استخداماتها وخصوصا لتبرير نقلها من حوض الى آخر أو من قطر الى آخر ، ذلك أن عنصر المياه يمس حياة الأفراد ورفاهة المجتمعات بصورة مباشرة ، ولا يستقيم النظر اليها من زاوية الاقتصاد أو المال فحسب ، بل أن للعوامل الاجتماعية وحقوق الانسان الطبيعية وزنا يماثل العوامل الاقتصادية والمالية ويزيد عنها عندما يكون استعمال المياه لأغراض العيش والبقاء (٦٠) . ولعل احترام الحقوق المشروعة لشعوب حوض النهر على المياه المتاحة بالمنطقة من أهم العوامل التى تساعد على زيادة كفاءة استخدام هذه المياه ، حيث يؤدى عدم احترام هذه الحقوق والعدوان المستمر عليها الى التوتر السياسى الدائم فى المنطقة والذى كثيرا ما يقود الى الصدام العسكرى وما يعنيه ذلك من هدر لكثير من الموارد والفرص التى كان يمكن أن تساعد على تنمية شاملة لشعوب ودول الحوض والتى هى الركيزة الأساسية للوصول الى استخدام اكفا للمياه المتاحة .

١ - ٢ - ادارة الطلب :

كان العمل على تخفيف حدة التنافس على موارد المياه المحدودة فى منطقة حوض نهر الأردن يتركز فى الماضى على زيادة الاستثمارات لتنمية النظام المائى وزيادة عرض المياه ، الا أنه مع الاستغلال الكامل لمعظم

مصادر المياه الموجودة بالمنطقة فإن إجراءات زيادة العرض في المستقبل لن يكون هو السبيل لتحقيق هذا الهدف ، لذا فإن أى برنامج للموارد المائية لابد أن يركز على جانب إدارة الطلب .

ويمكن أن تتخذ إدارة الطلب على المياه أشكالا عدة ، بدءا من اتخاذ إجراءات مباشرة للتحكم في استخدام المياه الى إجراءات غير مباشرة لتغيير السلوك مثل آليات السوق والحوافز المالية وبرامج التوعية العامة (١١) .

وتهدف إدارة الطلب الى أحداث تغير ملحوظ في اقتصاديات استخدام المياه . وأكثر الأدوات المتعارف عليها لتشجيع أحداث التغير في أنماط الطلب هي :

* تسعير المياه .

* الحوافز المالية للمزارعين .

* تشجيع بيع المياه بين القطاعات .

* تنظيم وتغيير الاستخدام .

* برامج التدريب .

* تسعير المياه :

يندر في الواقع أن تعامل المياه كسلعة اقتصادية تعبر أسعارها عن تكلفتها الحدية ، وتضع الرسوم المنخفضة على استخدام المياه ضغوطا على ميزانيات التشغيل والصيانة كما تضخم الاختلالات السعرية من حجم مشاكل ندرة المياه .

ولفعالية نظام التسعير ، يقترح بعض الخبراء الإجراءات التالية (١٢) :

— تسعير المياه وفقا للكمية وليس للمساحة (كان التسعير الكمي ، يثير في الماضي مشاكل جمة نتيجة تضخم نفقات تركيب وصيانة هذا النظام . الا أنه في ظل الدخل المحقق من تسعير المياه بقيمتها الحقيقية يمكننا تغطية التكاليف المرتبطة بقياس الكميات المستهلكة) .

— وضع نظام للتسعير التصاعدي للمياه بحيث يزيد سعر المياه كلما زادت شرائح استهلاكها وهو نظام يشجع على ترشيد المياه ويحمي صغار الفلاحين .

— وضع نظام لتسعير المياه يقوم على التمييز بين الأوجه المختلفة لاستخدامات المياه (الأغراض المنزلية — الصناعية — الزراعية) .

— وضع نظام لتسعير المياه يتضمن سعرا أقل للمحاصيل الأساسية التي تتطلب كميات قليلة من المياه لزراعتها كالشعير والقمح ، بينها يتم تسعير المياه المستخدمة لزراعة المحاصيل النقدية عند مستويات مرتفعة .

— ومن المتوقع أن التسعير الواقعى للمياه ، سيؤدى مع مضى الوقت الى تحويل لكميات كبيرة من المياه الى خارج قطاع الزراعة ، وحتى تستطيع الزراعة المنافسة مع القطاعات الاخرى ، سيتحتم عليها ان تلجأ الى التقنيات الموفرة للمياه .

* الحوافز المالية :

تشير تقارير البنك الدولى الى ضرورة ان تحكم التدخلات المائية في مجال ادارة المياه مبدآن يكتسبان التأييد العالمى : مبدأ « المستهلك يدفع » ومبدأ « مسبب التلوث يدفع » . وتعتبر الهيئات المشرفة على المياه في بلدان منطقة الشرق الاوسط الرسوم التى تجبى عن استهلاك المياه سبيلا لتمويل تكاليف عمليات التشغيل والصيانة التى تقوم بها بدلا من ان تكون اجراء يتخذ لادارة الطلب لتشجيع الكفاءة في استخدام المياه او لتشجيع اعادة توزيع حصص المياه بين الاستعمالات ذات العائد المنخفض الى الاستعمالات ذات العائد المرتفع ، لذا فان رسوم المياه تكون عادة دون المستويات اللازمة لاسترداد التكاليف المالية . وفيما يتعلق برسوم استعمال المياه في المناطق الحضرية ، تتبنى معظم الحكومات في منطقة الشرق الاوسط هدفا ظاهريا يتمثل في تحديد رسوم لاستعمال المياه تغطى تكاليف تشغيل وصيانة المرافق ونسبة من تكلفة رأس المال . الا ان الواقع العملى يشير الى ان الإيرادات المحققة تكون في كثير من الاحيان اقل من تكاليف التشغيل والصيانة ، بل قد تذهب بعض الدول الى تقديم دعم حكومى للوكالات المشرفة على امدادات المياه كما في حالة الاردن (١٦) .

وتكون الرسوم المفروضة على المياه المستعملة في الري ادنى بكثير من رسوم استهلاك المياه المنخفضة في المناطق الحضرية . ولا تبدى كثير من حكومات المنطقة أى استعداد لقبول مبدأ استعادة تكاليف الري بل وكثيرا ما توزع مياه الري ، وأوجه الدعم الاخرى على شكل خصص كوسيلة لتعويض المزارعين عن أسعار المنتجات الزراعية المنخفضة التى يجرى التحكم فيها لدعم المستهلكين في المدن (١٦) .

ان الحوافز المالية مثل الاعانات ورد جزء من الضرائب على الاستثمار في معالجة نوعية المياه أو الاعفاءات الضريبية على اقتناء الآلات الموفرة للمياه وتحديد معايير لاستخدام المياه في الزراعة مع غرض عقوبات اذا تم تجاوزها ومنح مكافآت مالية اذا تحقق ذلك الوفر ، يمكن ان تفيد في تحقيق أهداف ادارة الطلب وفي نشر فهم موضوعى بقيمة المياه في الاقتصاد القومى .

* بيع المياه :

تطرح بعض الكتابات حالياً فكرة السماح لأصحاب الحقوق في حصص معينة من المياه ببيع هذه الحقوق للغير باعتبار ذلك إحدى الطرق الفعالة لتمويل الاستخدامات المائية ذات العائد المنخفض إلى الاستخدامات ذات العائد المرتفع .

وقد أجريت حديثاً دراسة عن إسرائيل لمعرفة أثر تحويل نظام تخصيص الموارد المائية في قطاع الزراعة من نظام يتم فيه تخصيص الحصص المائية للمستخدمين بدون السماح بحرية بيع أو تبادل حقوق المياه ، إلى نظام تعامل فيه الحصص المائية كحقوق للمزارعين قابلة للتداول وهنا يستطيع المزارعون إما استخدام المياه أو بيع حقوقها والكسب من وراء ذلك . وتمثلت نتائج هذه الدراسة في انخفاض كمية المياه المستخدمة وانخفاض مساحة الأراضي المروية وفي المقابل انخفاض ربح المزارعين وأن كان بمقدار أقل من تكلفة دعم المياه التي تتحملها الحكومة الإسرائيلية . لذا تطرح هذه الدراسة إجراء هذا التغيير المؤسسي (حقوق المياه القابلة للتداول Tradeable Water Rights) في قطاع المياه في مقابل التغيير التكنولوجي (القيام بتحلية المياه مثلاً) كحل أقل تكلفة لمشكلة ندرة المياه في إسرائيل (١٥) .

* تقييد وتنظيم الاستخدام :

بالرغم من أن وضع القواعد والقيود لتنظيم استخدام المياه تمنع من الإفراط في زراعة المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه ، فإنها ليست بذات فعالية إلا إذا استخدمت بالاشتراك مع برامج تسعير المياه .

* البرامج الإرشادية والتعليمية :

يمكن أن تلعب هذه البرامج دوراً في إزكاء وعي الأفراد ، وهي ذات فعالية كبيرة عند إدخال التقنيات الجديدة الموفرة للمياه ، إلا أنها تصبح عديمة التأثير عند استخدامها كالأداة الوحيدة للسياسة .

١ - ٣ - تحسين تكنولوجيا المياه :

يجمع خبراء شئون المياه ، على أن الإمكانيات التكنولوجية ليس من المختم أن تحل مشكلة نقص المياه ، وإنما تخفف فقط من حدة المشكلة المائية ، أو تؤجل ظهور هذه المشكلة .

يمكن تحديد أهم التطورات التي تمت في العقود الأخيرة في هذا المجال فيما يلي :

— تحلية مياه البحر : يعاب على هذه الطريقة أنها عالية التكلفة (١ - ٢ دولار للمتر المكعب) ، وفي ضوء الوضع الاقتصادي والانتاجية

الزراعية في منطقة حوض نهر الأردن فان المياه المحلاة ليست ذات جدوى اقتصادية في المشاريع الزراعية ، الا انها تبقى مقبولة للاستخدامات المنزلية في المناطق الساحلية حيث لا تحتاج المياه المحلاة الى ضخ الى أماكن بعيدة أو مرتفعة .

— **اعادة استعمال المياه :** يمكن ان تزيد المعالجة الصحيحة للمياه العادمة ، واعادة استخدامها في الري أو تدويرها في الصناعة كمية المياه المتاحة .

— **ادخال تكنولوجيات موفرة للمياه :** تعد هذه الطريقة أهم الطرق للمحافظة على الموارد المائية واستغلالها بشكل أمثل ، فادخال الري بالتنقيط ، واستعمال كميات المياه المطلوبة لنمو النبات وانتاجه وتبطين ونقل المياه بانابيب بدلا من القنوات ، يوفر كميات لا بأس بها تضيع بالهدر .

— **استخدام النفايات المنزلية المعالجة كمحسن للتربة** تفيد هذه الطريقة في احتفاظ التربة بالمياه ، وتقلل الفاقد منها ومن استخدام الأسمدة وتؤدي بذلك الى تخفيض تلوث التربة والمياه الجوفية .

١ - ٤ — الحفاظ على المياه :

من أجل تحقيق استخدام أكثر كفاءة للمياه لابد ان تركز السياسات والبرامج الحكومية على كيفية ممارسة المستهلكين والقطاعات المختلفة لوسائل الحفاظ على المياه .

وفي مجال تخفيض كمية المياه المستخدمة في الري ، تتطلب بعض الوسائل اجراء تغييرات هندسية مثل تبطين قنوات الري وأخرى تتطلب أحداث تغييرات زراعية مثل تغيير التركيب المحصولي أو استخدام الصوبات البلاستيكية ... الخ . أما في مجال الصناعة ، فتضمن أهم الطرق الفنية : اعادة تكثيف البخار ، واستخدام أقل للمياه في العمليات التحويلية وفي أنظمة التبريد ، وتقليل الفاقد في الانابيب والصمامات ومعدات المصانع المختلفة (٦١) .

ويلاحظ ان العديد من هذه الطرق يمكن تطبيقها سريعا وبصورة غير مكلفة ، في حين ان البعض الآخر يتطلب أحداث تغييرات عميقة ومن ثم استثمارات مالية كبيرة قد تقف عائقا في طريق تنفيذها .

٢ - ١ — مشروعات التعاون المشتركة :

٢ - ١ — المشروعات الاسرائيلية (٦٢) :

يقدم اليثسع كالى وجهة النظر الاسرائيلية في التعاون بين دول المنطقة في مجال المياه على النحو التالى :

(أ) التعاون الاسرائيلى — الارضى :

المشروع الاساسى هنا هو تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك في بحيرة طبريا ويستند ذلك الى ان نهو اليرموك هو أحد مصادر المياه الرئيسية في المنطقة (يبلغ تصرفه السنوى نحو ٥٠٠ مليون م^٣) ومعظم مياهه تابع للأردن رغم اشتراك سوريا واسرائيل فيه . ومن الممكن تخزين المياه اما عن طريق اقامة سد على النهر أو عن طريق تحويلها الى خزائنها « الطبيعية » في بحيرة طبريا . واقامة السد متوقعة بسبب اشتراك أكثر من دولة في النهر ، اضافة الى ان السد سيكون باهظ التكلفة ، وهو ما لا تبرره الفائدة الزراعية لمياهه . اما الطريقة الثانية اى تخزين المياه في طبريا فيقدر الاستثمار المطلوب بنحو ٢١ مليون دولار ويسمح باستغلال نحو ١٩٠ مليون م^٣ سنويا .

(ب) التعاون الاسرائيلى — اللبناني :

يتضمن التعاون المحتمل هنا نوعين :

١ — توليد الكهرباء من المياه التى تتدفق الى اسرائيل .

٢ — نقل مياه لبنانية الى اسرائيل لهدف مزدوج : انتاج الطاقة وتزويد مستهلكين آخرين بالمياه في اسرائيل أو الأردن أو الضفة الغربية . ويتعلق النوع الأول من التعاون بمياه نهر الحاصباني بصورة اساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية . ومن الممكن اقامة مشروع لاستغلال مياه الحاصباني كهربائيا ، تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان ، وتكون الطاقة ضمن حدود اسرائيل .

ونقل المياه اللبنانية الى اسرائيل قابل للتحقق عن طريق تحويل مياه الليطاني الى نهر الحاصباني أو الى نهر العيون .

٢ - ٢ — المشروع التركى « انابيب السلام » (١٩٨٠) :

يقوم هذا المشروع على نقل المياه من تركيا الى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب هما :

اولا الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن (وربما اسرائيل) ثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية . أما الخط الآخر فهو خط أنابيب الخليج فيتجه من سوريا الى الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والامارات فعمان . يعتمد المشروع التركى على ان عمليات قياس منسوب المياه في كل من نهري سيحون وجيحون تشير الى وفرة المياه حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين الى ٣٩ مليون م^٣ يوميا . تخطط تركيا لاستخدام ما لايتجاوز ٢٣ مليون م^٣ منها وهو ما يعنى وجود فائض قدره ١٦ مليون متر مكعب يوميا يمكن توجيهه ٦ ملايين منها يوميا الى البلدان الاخرى في المنطقة التى تعاني من نقص في المياه .

قدرت تكاليف المشروع باجمالى قدره ٢١ مليار دولار وتقدر فترة تنفيذه بنحو ٨ - ١٠ سنوات وقدر أن المشروع سيوفر المياه بتكلفة مقبولة حيث قدرت تكلفة المتر المكعب من مياه الخط الغربى بنحو ٨.٠ دولار وأنبوب الخليج بحوالى ١٠.٧ دولار فى مقابل تكلفة تصل الى ٥ دولار للمتر المكعب فى محطات تحلية مياه البحر .

وقد أعيق المشروع حتى الآن بسبب ردود الفعل العربية ، حيث رفضت أغلب الدول العربية الاستفادة منه ، وذلك لتخوفها من أن تسلم مقاديرها الى تركيا لتتحكم فى موضوع حيوى كالمياه وأيضا رفضها لأن تكون اسرائيل من بين الدول المستفيدة من المشروع . علاوة على انه لا يمكن بحث قضايا التعاون الاقليمى فى مجال كالمياه ، دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى من الاراضى العربية التى تحتلها .

٢ - ٣ - مشروعات التعاون الأردنية - السورية (٦٩) :

يعد المشروع الوحيد للتعاون المحتمل هو تنمية نهر اليرموك بين الاردن وسوريا . وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام ١٩٥٢ انشاء سد المقارن لتخفيف وطأة الأزمة المائية فى الاردن . وقدرت دراسة الجدوى للمشروع أن سعة خزان السد يمكن أن تصل الى ٥٠٠ مليون م^٣ والتكلفة الكلية بنحو ١٥ مليون دولار .

توقف المشروع لبعض الوقت الى أن اعادت الاردن احياءه عام ١٩٦٣ وقدرت التكلفة فى ذلك الوقت بنحو ٥٧ مليون دولار على أن ينتهى خلال ٣ - ٥ سنوات .

ولكن مع تفجر الصراع بين اسرائيل والعرب حول تحويل مجرى نهر الاردن وما أعقبه من حرب ١٩٦٧ فقد توقف المشروع . وفى عام ١٩٨٠ منحت وكالة التنمية الأمريكية الدولية قرضا يبلغ ٩ ملايين دولار اضافة الى عشرة ملايين سبق والتزمت بها من اجمالى تكاليف المشروع التى وصلت فى ذلك الوقت الى مليار دولار . الا أن المشروع توقف لنشوب خلافات سياسية بين سوريا والاردن . وفى عام ١٩٨٥ ، مع عودة العلاقات للتحسن ، أعيد احياء المشروع ووقعت اتفاقية جديدة فى ١٩٨٧ لاقامة سد الوحدة (المقارن سابقا) . وبمقتضى الاتفاقية يمول الاردن جميع مراحل الدراسة والانشاء والتشغيل والصيانة ، وتحصل الاردن على معظم المياه التى يوفرها المشروع ، مقابل حصول سوريا على كمية مياه اقل ولكن تستفيد من أغلب الكهرباء المولدة .

وقد ظل الموقف الاسرائيلى المعارض هو حجر العثرة حتى الآن امام تنفيذ المشروع .

الخاتمة :

تناول البحث بالدراسة أزمة المياه في منطقة حوض نهر الأردن التي تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط . وقد تناول في البداية الوضع المائي الراهن لدول منطقة الحوض وهي إسرائيل والأردن والضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا من خلال استعراض وتحليل الموازن المائية لكل دولة على حدة واحتمالات الفائض أو العجز الحالي والمستقبلي وكذلك الأطماع الإسرائيلية الحالية في المياه العربية . ثم قدمنا في الجزء الثاني تحليلاً لسياسات إدارة المياه في منطقة حوض نهر الأردن ولا سيما السياسة الأردنية والسياسة الإسرائيلية لإدارة المياه نظراً لحدة المشكلة في هاتين الدولتين . وفي الجزء الأخير تعرض البحث للبدائل المطروحة لحل مشكلة المياه والتي تركزت في زيادة كفاءة الاستخدام عن طريق إعادة تخصيص الموارد المائية وإدارة الطلب من خلال إعادة النظر في تسعير المياه وإدخال الحوافز المالية وتشجيع بيع المياه بين القطاعات المختلفة إلى جانب تنظيم الاستخدام وبرامج التوعية العامة وتحسين تكنولوجيا المياه والحفاظ عليها ، هذا من جانب . ومن جانب آخر مشروعات التعاون المشترك بين الدول الأطراف في هذه المنطقة سواء المشروعات الإسرائيلية - العربية أو المشروعات العربية - العربية أو المشروع التركي . وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية :

١ - تعد دولة إسرائيل أكثر الدول معاناة من ندرة المياه في منطقة حوض نهر الأردن يليها الأردن ثم الضفة الغربية وغزة وبشكل أقل سوريا ولبنان .

٢ - هيمنة الاستخدامات المائية لأغراض الزراعة على الاستخدامات المائية المختلفة في بلدان المنطقة ، إلى جانب هيمنة التثيل الزراعى على مستويات صنع السياسة المائية لا سيما في إسرائيل والأردن .

٣ - يشكل ضعف المؤسسات المائية في المنطقة قيدا رئيسيا على إدارة المياه بشكل كفء علاوة على توزيع السياسات المرتبطة بالمياه بين جهات ومؤسسات ووزارات عديدة : وزارة الري - الزراعة - النقل - الكهرباء ، في ذات الوقت الذى تعاني فيه هذه المؤسسات من غياب التنسيق بل ومن التنافس فيما بينها لبعض الأحيان الأمر الذى يتطلب ضرورة دعم المؤسسات المائية واستقلالها في عملية صنع واتخاذ القرار .

٤ - اقتسام المياه بصورة عادلة بين دول المنطقة يخفف من أزمة المياه في الأردن وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) إلا أنه لا يحل قضية المياه في المنطقة ومن هنا تنثور الحاجة إلى التعاون بين حكومات المنطقة في مجال وضع خطط متفق عليها من أجل التنمية الشاملة للمياه في منطقة حوض نهر الأردن بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة لفائدة الجميع .

٥ - أن معالجة نزاعات المياه في المنطقة يتعين أن تستند الى مبادئ القانون الدولي والمواثيق والاعراف والمعاهدات الدولية وليس على المحل السياسي التفاوضي لمعالجة هذه النزاعات لذا فان غياب الاتفاقيات الدولية لتقسيم المياه المشتركة في المنطقة يشكل امرا لا بد من تلافيه ، علاوة على ضرورة تعويض الفلسطينيين عما استلب منهم من مياه .

٦ - شكل عدم وجود معايير دولية او اتفاق جماعى عالمى على تعريف وقياس وفرة الماء ، الى جانب تناقض الاحصاءات القومية عن المياه العذبة بين البلدان فيما يتعلق بتدفق الأنهار من وإلى البلدان الأخرى وتضمنين أو استبعاد المياه الجوفية صعوبة جديدة في البحث . اُضيف الى ذلك أن المتوسطات السنوية البسيطة تحجب اختلافات ضخمة موسمية وفيما بين السنوات في المطر والتدفق النهري وخزن المياه الجوفية . لذا فان وجود قاعدة بيانات ومعلومات أساسية عن حجم الامكانات المائية المتوفرة من مصادر تقليدية (سطحية وجوفية) وغير تقليدية ، وواجه استخدامها ، الى جانب عملية رصد لما يقام من مشاريع مائية اسرائيلية وغير اسرائيلية من دول الجوار الاقليمي يشكل ضرورة لا غنى عنها .

جدول (أ)
المستغذات المائية في إسرائيل

(مليون م^٣)

المصدر	السنة	١٩٤٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٦/٧٠	٨٠/٧٦	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٤/٨٣	١٩٨٥	١٩٩٠
مياه	٧٥	١٩٩	٢٤٠	٣٠٥	٣٧٥	٣٦٧	٣٨٥	٤٠١	٤٢٥	٤٩٥	٤٩٥
صناعة	١٥	٥٥	٧٥	٩٥	٩٠	١٠٠	١٠٣	١٠٣	١٠٥	١٠٧	١٠٧
زراعة	٢٦٠	١٠٧٥	١٢٤٩	١٣٢٨	١٢٥٣	١٢١٢	١٢٨٣	١٢٥٥	١٤٥٠	١٣٠٠	١٣٠٠
نسبة الزراعة إلى الإجمالي	%٧٤,٣	%٨٠,٩	%٨٩,٩	%٧٦,٨	%٧٢,٦	%٧٢,٢	%٧٢,٤	%٧١,٣	%٧٣,٢	%٦٨,٤	%٦٨,٤
إجمالي	٢٥٠	١٣٢٩	١٥٦٤	١٧٠٠	-	١٦٧٩	١٧٧٠	١٧٥٩	١٩٨٠	١٩٠٣	١٩٠٣

المصدر: - ٤٩ - ١٩٨٤/٨٣ : التقرير الإسرائيلي الوطني لسنة ١٩٨٨ الصادر سنة ١٩٨٦ ، ص ٤٣٧ .

- ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ : عبد الله دكروب ، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط ، الفكر العربي ، ص ٢٢٠/٢٢١ .

جدول (ب) تطور المساحة المزروعة في إسرائيل

(المليون دونم)

البيان	السنة	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨١/٨٠	٩٢/٨١	٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣
المساحة المزروعة		٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤,٢٥	٤,٣٧	٣٧٠	٤,٣٧٠
المساحة المروية		٥٠٠	١٨٠٠	٢,٠٣	٢,٢٣٨	٢,٢٠٠	٢,٢٩٠
نسبة الأرض المروية		٢٥٪	٤٥٪	٤٧,٩٪	٥١,٢٪	٥٠,٣٪	٥٢,٤٪

المصدر : التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٨ الصادر سنة ١٩٨٩ ، ص ٤٣٨ .

جدول رقم (ج)
الموارد والاستهلاك الفعلي والإحتياجات المائية للأردن
(١٩٨٥ - ١٩٩١)

(مليون م^٣/عام)

الإحتياج	الاستهلاك الفعلي (مليون م ^٣ /عام)				الموارد المائية المتاحة (مليون م ^٣ /عام)				الاعداد السكانية (مليون نسمة)	الأعوام
	إجمالي	ري	صناعة	شرب	إجمالي	مياه عذبة	مياه جوفية	مياه سطحية		
(مليون م ^٣ /عام)										
٧٠٣	٦٣٩	٥٠١	٢٢	١١٦	٦٣٩	٦	٣٢٦	٢٩٧	٢,٦٩٥	١٩٨٥
٧٢٨	٦١٩	٤٦١	٢٣	١٣٥	٦١٩	١٨	٣٤٧	٢٥٤	٢,٧٩٦	١٩٨٦
٧٨٧	٧٤٣	٥٧٠	٢٣	١٥٠	٧٤٤	٢١	٤٠٥	٣١٨	٢,٨٩٧	١٩٨٧
٨٦٨	٨١١	٦١٤	٣٢	١٦٥	٨١٠	٢٨	٤٦٤	٣١٨	٢,٠٠١	١٩٨٨
٨٩٧	٨٣١	٦٢٤	٣٧	١٧٠	٨٣٢	٣٢	٤٩٣	٣٠٧	٢,١١١	١٩٨٩
٩٥٥	٨٨٢	٦٦١	٤٢	١٧٩	٨٨٢	٣٧	٥١٩	٣٢٦	٢,٤٥٣	١٩٩٠
١٠٠٢	٨٣٤	٦١٣	٤٢	١٧٩	٨٣٤	٣٥	٥١٢	٢٨٧	٢,٨٧٦	١٩٩١

* المصدر:

كمال فريد سعد ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربي أطلاق عام ٢٠٠٠ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٩٣م ص ٣٩ .

جدول رقم (٥)

الأحواض المائية الجوفية والاستخراج

الآمن والكميات المستغلة حالياً (عام ١٩٩٣)

البيان	الاستخراج الآمن (مليون م٣)	الاستغلال الحالي (مليون م٣)
حوض عمان الزرقاء	٩٤	١٤٩
حوض نهر الأردن (الأودية الجانبية)	١٤	٦
وادي الأردن (الغور)	١٢	٢٢
حوض نهر اليرموك	٥٣	٦٥
حوض البحر الميت	٦٠	٨٣
حوض وادي عربه	٨	٦
حوض البحر الأحمر	٨	١
حوض الجفر	٧٨ (جزئياً شبه مالحه)	٢١
حوض الأزرق	٢٠	٢٩
السرطان	٥	٠,١
الحمام	٥	١,٦
الرئيسي	٣٠	٦٠

المصدر :

د. الياس سلامة ، " مشكلة المياه في الأردن " ، ندوة أزمة المياه في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٤ .

جدول رقم (٥) الاحتياجات المائية للأردن

نسبة المنجز إلى الموارد عام	المنجز (مليون م ^٣ /عام)	الاحتياجات (مليون م ^٣ / عام)						الاعداد السكان (مليون نسمة)	الأرقام
		إجمالي	مياه الري	مياه الصناعة	مياه الشرب	مياه التبريد	مياه التبريد		
			%	كمية	%	كمية	%	كمية	
%٢٠	١٦٨	١٠٠٢	٧٠,١	٧٠,٥	٤,٥	٤٢	٢٥,٥	٢٥٥	١٩٩١
%٣٤	٧٨٠	١١١٤	٦٧,١	٧٤٨	٦,٠	٦٦	٢٧,١	٣٠٠	١٩٩٥
%٥٣	٤٤٢	١٢٧٦	٦٤,٠	٨١٦	٨,٠	١٠١	٢٨,٠	٣٥٩	٢٠٠٠
%٢٣	٢٧٤	١١٠٨	٤٩,٦	٥٥٠	١٠,٩	١٢٠	٣٩,٥	٤٣٨	٢٠١٠

المصدر:

الأرقام ١٩٩١، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ : د. كمال فريد سبت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩ - عام ٢٠١٠ : إلياس سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠
(*) الناتج للاستخدام

جدول رقم (و)
الموارد والإحتياجات المائية في فلسطين المحتلة
(١٩٩٢ - ٢٠١٠)

إجمالي	الاحتياجات المائية م ٣						الموارد المائية المتاحة			تعداد السكان بالمليون	الأرقام
	الري		الصناعة		الشرب						
	نسبة	كمية	نسبة	كمية	نسبة	كمية					
٢١٧	٧١,٤	١٥٥	٢٨,٦	للشرب والصناعة		١٢	١٠٥٠	٣٤٠	٧١٠	٢٠٧٠	١٩٩٢
٥٢٠	٥٧,٧	٣٠٠	٣,٨	٢٠	٣٨,٥	٢٠٠	١٠٥٠	٣٤٠	٧١٠	٣٠٨٠	٢٠٠٠
١٠٣٢	٥٧,٠	٥٣٠	%٤٣ للشرب والصناعة				٤٢٢	١٠٨٠		٢٠٨٠	٢٠١٠

* المسموح به حالياً (١٩٩٢).

** يشمل الرقم استيعاب مليوني عائد فلسطيني خلال الأرقام الخمسة المقبلة.

*** من المتوقع زيادة كمية المياه المتاحة في قطاع غزة نتيجة استغلال المياه الجوفية المتحركة من الشرق وتكرير المياه العادمة.

المصدر :- ١٩٩٢ ، ٢٠٠٠ : كمال فريد سميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣.

: على الجريزي درامي عبد الحادي ، مياه دولة فلسطين من الاستلاب إلى الاسترداد ، دراسات فلسطينية ، عدد (٤) ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٨.

جدول رقم (ز)
الموارد والإحتياجات المائية في لبنان
(٢٠٠٠ ، ١٩٩٠)

نصيب الفرد م/عام	الإحتياجات المائية م ^٣				الموارد المتاحة م ^٣			عدد السكان بالمليون	الأعوام
	إجمالي	للزرى	للمصناعة	للشرب	إجمالي	جوفية	سطحية		
٢٤٥	١٠٠٢	٧٠٠	٥٠	٢٥١	٢,٨٠	١,٦	٢,٢٠	٤,٠٤	١٩٩٠
٤٦٠	٢٣٠٠	١٧٠٠	١٥٠	٤٥٠	—	—	—	٥,٠	٢٠٠٠

* المصدر : كمال فريد سمند ، موزع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

جدول (ج) الموارد والاحتياجات المائية في سوريا

العام	اقتصاد السكاني (بليون نسمة)	الموارد المائية المتاحة للمياه م م ٣					موارد مائية من مصادر خارجية (القرارات ودجلة) م م ٣			الإجمالي		الاحتياجات المائية م م ٣			الإجمالي
		مياه سطحية (أنهار - بحول - بساتين)	جوفية	مياه مياه	الإجمالي	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣	م م ٣
١٩٨٥	١٠٠٦٠	٤٤٠٠	٤٥٤٠	١٧٧	١٠١٧٧	٤٥١٠٠	٥٥٢١٧	٤٢٠٥	٧١٨٠	١٠٥	١١٧	٦	٤٢٦	١٠٥	٧٧٦٣
٢٠٠٠	١٧٠٨٢	-	-	-	-	-	-	١٤٠٧	٢٤٧٦٦	١٠٥	٤٠٣	٣٠٨	٩٨٣	١٤٠٧	٢٦١٥٢

المصدر :- فريد كمال سمح : مروج سبق ذكره ص ٤٤ .

جدول رقم (ط)
الأريام الطائفية تحت فروع مختلفة لأسمجار المياه

(دينار / دونم ١٩٨٦)

المنطقة / نوع الزراعة	مزرعة بمعدل مساحة دونم ٣٥ وبيوت بلاستيكية		مزرعة أشجار مثمرة بمعدل مساحة ٣٥ دونم (مزرعة موز في الجنوب)		مزرعة نخسروان بمعدل مساحة ٣٥ دونم	
	٣ فسات	٢٠ فلسا	٣ فسات	٢٠ فلسا	٣ فسات	٢٠ فلسا
الشمالية	١٣١,٥	١٢٧,٣٨	٢٤٤,٩	١٩٩,٧	٤١	٣٠,٧٦
نسبة التغير %	-	٣,٢-	-	١١-	-	٢٥-
الوسطى	٣٩,٩	٢٨,٤٨	٦٣,٧	٥٧,٠٩	٢٤	١٣,٨٤
% نسبة التغير	-	٢,٥-	-	١٠-	-	٤٨-
الجنوبية	٧٢,٥	٦٣,١	١٧٤,٩	١٧٠,٦٨	٥٩	٥١,٦٤
نسبة التغير %	-	١٣,٢-	-	٢,٥-	-	١٣,٥-

المصدر: د. عبد العزيز الروباح، تعرفه تسعيرة مياه الري في وادي الأردن، وزارة المياه والري - سلطة وادي الأردن، تقرير غير منشور، ١٩٩٣.

(١) الدخل الصافي بعد طرح كافة التكاليف والضرائب وتكاليف وفقات الأسرة المعيشية من الدخل الإجمالي.

(٢) بالفرض تخفيض بمعدل ١٥٪ في استخدام المياه وزيادة في معدل إنتاج محصول الخسروان المشترية بمعدل ١٦٪.

الهوامش والمراجع

- (١) أحمد أنور زهران ، جريدة الاهرام ، ٨٠٦ يناير ١٩٩٤ .
- (٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ ، مركز الدراسات السياسية
استراتيجية بالاهرام ، (القاهرة : ١٩٨٩) ، ص ٤٢٣ .
- (٣) المصدر بالنسبة لاسرائيل ولبنان والأردن وسوريا :
World ATLAS, World Bank Publications, 1994.
- (٤) ج . : الآن ، « الموارد المائية فى الشرق الأوسط : الاقتصادية
والاستراتيجية » ، مجلة الباحث العربى ، (لندن : مارس ١٩٩٠) ، ص ٤٥ .
- (5) World Resources Institute, World Resources 1991.
(New York : Oxford University Press, 1991).
- (6) Peter Gleick «Water and Conflict», International Se-
curity, Vol. 18, No 1 Summer 1993, pp. 79-112.
- (7) Ibid, Op. Cit., pp. 79-112.
- (٨) غازى اسماعيل ، « سياسة اسرائيل المائية فى الضفة الغربية » ،
شئون عربية ، (تونس : ديسمبر ١٩٨٧) ، ص ١٧٢ .
- (٩) مروان حداد وسامير أبو عيشة ، « أزمة المياه فى الضفة
الغربية » ، دراسات فلسطينية (بيروت : عدد (١٠) ١٩٩٢) ، ص ٦٢ .
- (١٠) انظر فى ذلك :
- جمال مظلوم ، « المياه والصراع فى الشرق الأوسط » ، الباحث
العربى ، (لندن : ١٩٩٠) - تونى الآن ، « فجوة الغذاء فى العالم العربى » ،
الباحث العربى ، (لندن : مارس/يونيو ١٩٩٢) ، - التقرير الاستراتيجى
العربى ١٩٨٨ .
- (١١) توماس شتوفر ، « اسرائيل ومصادر المياه العربية » ، الباحث
العربى ، (لندن : عدد (٢٢) ، يناير/مارس ١٩٩٠) ، ص ٥٩ - ٦٠ .
- (١٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .
- (١٣) انظر فى ذلك :
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ ، ص ٤٣٧ .
- عبد الأمير دكروب ، « مستقبل الصراع حول المياه فى الشرق
الأوسط » ، الفكر الاستراتيجى العربى ، (عدد ٤٦ - ربيع ١٩٩٤) ،
ص ٢٢١/٢٢٠ .

— Miriam Lowi, Bridging the Divide, International Security, Vol. 18 No 1, Summer 1993), p 118.

(١٤) جاد اسحق وهشام زعرور ، « مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومخططات إسرائيل » ، ندوة أزمة المياه في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، (بيروت : ١٩٩٤) ، ص ٣٨ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٧) يورى ديفيس ، « الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية » ، الباحث العربي ، (لندن : مركز الدراسات العربية ، مارس ١٩٩٠) ، ص ٥٢ .

(١٨) توماس شتوفر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(١٩) ليزلى شميدا ، « مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الاسرائيلي » ، الباحث العربي ، (لندن : مركز الدراسات العربية ، يناير/مارس ١٩٨٦) ، ص ١٨ .

(٢٠) انظر في ذلك :

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ ، ص ٤٢٦ — حسن عبد القادر صالح ، « حرب المياه بين العرب واسرائيل » ، شئون عربية (تونس : سبتمبر ١٩٨٨) ، ص ٦٠ .

(٢١) الياس سلامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

(٢٢) انظر في ذلك :

حسن عبد القادر صالح ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٤/٦٣ — احمد أبو شاويش ، « سياسة اسرائيل المائية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ » ، الفكر الاستراتيجي العربي ، (يناير ١٩٩٣) ، ص ١٣٩ — بدون توقيع ، « السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة » ، شئون فلسطينية ، (ع ١٢٦ ، مايو ١٩٨٢) ، ص ٣٨ .

(٢٣) روز مصلح ، « اسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية » ، شئون فلسطينية ، (ع ١٢٣ ، يونيو ١٩٨٠) ، ص ١٨/١٦ — غازی اسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

(٢٤) احمد أبو شاويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٢٥) ليزلى شميدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٢٦) اليشع كالى ، « المياه والسلام ، وجهة نظر اسرائيلية » ، ترجمة : رندة حيدر ، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت : ١٩٩١) ، ص ٧٥ .

(٢٧) أنظر في ذلك :

ملف مشكلات المياه في الشرق الأوسط ، جريدة صامد ، (العدد ٨٨ نيسان ١٩٩٢) — التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ — الكتاب السنوي للإحصاءات ١٩٨٢ ، دار الجليل ، عمان .

(٢٨) مروان حداد وسمير عيشة ، مرجع سبق ذكره ص ٧٠/٧١ .

(٢٩) أحمد أبو شوايش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ ، ص ٤٣٥ .

(٣٢) فريد كمال أسعد ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة : ١٩٩٢ ، ص ٣٥ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣٤) عبد الأمير كروب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٣٦) نبيل السمان ، « مشكلة المياه في سوريا » ، ندوة أزمة المياه في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق ، بيروت : ١٩٩٤ ، ص ٣٩ .

(٣٧) حسين عبد القادر صالح ، « حرب المياه بين العرب واسرائيل » ، شئون عربية ، (تونس : سبتمبر ١٩٨٨) ، ص ٦٦ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٣٩) ليزلى شمندا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٤٠) اليشع كالى ، مرجع سبق ذكره . ص ٣٥ .

(٤١) أحمد أبو شوايش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٤٢) أنظر في ذلك :

— Nir Becker, Value of moving from Central Planning to a market System, Agricultural Economics, 12 (1995), pp. 11-21.

— رضى سليمان ، « أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان » ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، (عدد ٣) صيف ١٩٩٠ ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٢٣٥ .

(٤٣) توماس شتوفر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٤٤) انظر في ذلك :

ليزلى شميدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ — توماس شتوفر ،
مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ — رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ،
ص ٢٣٦ — ٢٤٥ — التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ ، ص ٤٣٦ .

(45) Sexton, R., Perspectives on the Middle East Water Crisis, Irrigation Management Network Paper 90/3, Overseas Development Institute - London 1990, p. 4.

(46) Sexton, R., op. cit., pp. 4-5.

(47) T. Naff & R. Matson, Water in the Middle East, Westview Press, Colorado, 1984.

(48) J. Starr & D. Stoll, Foreign Policy on Water Resources in the Middle East, Center of Strategic & International Studies, Washington Dc., 1987.

(٤٩) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ،
« حالة الموارد المائية في الوطن العربي » ، (إدارة الدراسات المائية —
أغسطس ١٩٩٣) ، ص ٥٦ .

(٥٠) واثق رسول آغا ، استراتيجية إدارة الموارد المائية لتحقيق
الامن المائي في غربي آسيا ، تقرير اجتماع لجنة خبراء الامن المائي في
منطقة الاسكوا ، (دمشق : نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٧٤/٧٢) .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٥٢) د. عبد العزيز الوشاح ، تعرقة تسميرة مياه الرى في وادي
الأردن ، وزارة المياه والرى — سلطة وادي الأردن ، تقرير غير منشور ،
تشرين ثانی ١٩٩٣ ، ص ٧٥ .

(٥٣) المرجع السابق ، ص ٧ .

(54) Sexton, R., Op. cit., p. 18

(55) Nir Becker, op. cit., pp. 11-21.

(56) Ibid, pp. 11-21.

(٥٧) معهد الموارد العالمية ، موارد العالم ٨٨ — ١٩٨٩ ،
ص ١٥٣ — ١٦١ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ١٥٣ — ١٦١ .

- (٥٩) منذر حدادين ، « مقدمة المياه والسلام » في : الإشع كالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧١١٢
- (٦٠) المرجع السابق ، ص ٧٧١
- (٦١) جريدة السياسة ، « سياسات ادارة الطلب على المياه قد توفر جانباً من الحل » ، ١٩٩٤/١/٢٨ ، ص ١٨ .

(62) USAID, Water Resources, Action Plan for the Near East, (USAID, Jan. 1993), pp. 39-40.

- (٦٣) البنك الدولى — اتجاهات فى التنمية/استراتيجية لادارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ص ٢٠ — ٥٢ .
- (٦٤) المرجع السابق ، ص ٢٠ — ٥٢ .

(65) Nir Becker, op. cit., pp. 11-21.

(66) USAID, Water Resources Action Plan, op. cit, pp. 40-44.

- (٦٧) مجدى صبحى ، مشروعات التعاون الاقليمى فى مجال المياه ، مجلة السياسة الدولية (عدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ ، القاهرة) ، ص ٢٠٢/١٩٧ — الإشع كالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ — ١٦٥ .
- (٦٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٢/١٩٧ .
- (٦٩) المرجع السابق ، ص ٢٠٢/١٩٧ .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية

بحث في النظرية

د. خليل محمد خليل عطية*

١ - مدخل :

اكتسب النقاش والجدل التنامي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها للدول النامية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك ضمن أسباب عديدة إلى المشاكل التي تواجهها هذه الدول في السنين الأخيرة فيما يتعلق بتنويع التنمية . فقد ازدادت أهمية هذه الاستثمارات في ضوء تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية وضعف قدرتها على الاستدانة الجديدة . فقد زاد إجمالي دين الدول النامية الخارجي كنسبة إلى ناتجها القومي مجتمعة من ٢٣٪ عام ١٩٨١ إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٧ ، ووصلت هذه النسبة في دول أفريقية إلى ٨٥٪ بينما تجاوزت نصف الناتج القومي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٧ (Polak, 1989:137) ويتصل بمشكلة الديون الخارجية ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على القروض التي تعقدها الدول النامية مما يقلل من إجمالي التدفق الفعلي إلى هذه الدول . ففي الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١ ارتفع سعر الفائدة على القروض من مصادر تجارية من ٨٪ إلى ١٨٪ وصاحب ذلك انخفاض متوسط فترة القرض من ٢٠ سنة عام ١٩٧٠ إلى ١٦ سنة عام ١٩٨٦ ، كما انخفضت فترة السماح من ٦ إلى ٥ سنوات (البنك الدولي ١٩٨٨ : ٢٦٠) .

ولقد كانت - وما تزال - مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية محل جدل واسع، فبينما يرى البعض - أنصار النظام الرأسمالي - في هذه الاستثمارات - بما يصبغها من رعوس أموال أجنبية وخبرات فنية ومهارات إدارية وتنظيمية بالإضافة إلى الإمكانيات التسويقية - إضافة حقيقية إلى إمكانيات التنمية وطريقاً للبلدان النامية لأبد من اجتيازه لكي تخرج من أسار التخلف ، فإن البعض الآخر - أنصار مدرسة التبعية والماركسيين الجدد - يرى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثماراً جديداً ، وأنها تؤدي إلى تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاديات النامية المضيفة لهذه الاستثمارات ، كما تعمق تبعية هذه الدول للدول الصناعية المتقدمة . ويحاول كل فريق من هؤلاء أن يدعم وجهة نظره بأدلة وشواهد عملية ، ومع هذا فما زال الموضوع محل جدل كبير وفي حاجة إلى بحث وشواهد جديدة من أجل جعل هذا الحوار العقدي dogmatic بين الفريقين أكثر موضوعية .

* مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة أسيوط .

وفي العقود الآخرين من هذا القرن عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو ما يطلق عليه البعض الانتاج الدولي تطورات وتغيرات عديدة أهمها :

١ - ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الثالث والصناعات كثيفة التكنولوجيا الحديثة على حساب الصناعات التحويلية التقليدية وقطاع الاستخراج ، فقد زاد نصيب القطاع الثالث في اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢٠٪ في بداية الخمسينيات الى حوالي ٥٢٪ في السبعينيات ثم وصل الى ٤٠٪ في منتصف الثمانينيات . وفي النصف الأول من الثمانينيات فقط تدفق أكثر من ٥٠٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا) الى القطاع الثالث . وتركز ثلثا هذه الكمية في مشروعات في قطاع التجارة والمال [United Nations Centre on Transnational Corporations (UNCTC), 1988:370]

٢ - ازدياد الوزن النسبي لدول أوروبا الغربية واليابان في جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب الولايات المتحدة الأمريكية . فقد زاد نصيب اليابان في اجمالي الاستثمارات الأجنبية الخارجية (Outward Direct Investment) من ٦٥٪ عام ١٩٧٥ الى حوالي ١١٪ عام ١٩٨٥ . بينما وصل نصيب أوروبا الغربية حوالي ٥٠٪ عام ١٩٨٥ بعد أن كان حوالي ٣٧٪ عام ١٩٧٥ (UNCTC:370).

٣ - دخول شركات تمتلكها بعض دول أوروبا الشرقية مجال الانتاج الدولي . فحتى منتصف الثمانينيات وصل عدد هذه الشركات دولية النشاط وفروعها التابعة لهذه الدول الى ٥٩٠ شركة (UNCTC:38).

٤ - كذلك شاركت دول عديدة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في الاستثمارات المباشرة خارج حدودها . ورغم أن نصيب هذه الدول لم يتعد ٣٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٨٥ (UNCTC:38) فان هذا يعد تطورا جديدا يمكن أن يلحق بالتطورات أعلاه .

هذه التطورات الأربعة تثير مجموعة من الأسئلة يتعين التوقف عندها، ومن هذه الأسئلة :

— لماذا تقوم شركة (أو دولة) بالاستثمار في الخارج ؟ ولماذا يتم التركيز على مناطق جغرافية معينة أو دول معينة عند القيام بهذا الاستثمار ؟

— بماذا يمكن تفسير تغير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح القطاع الثالث ، وما الآثار التنموية لذلك ؟

ما المبررات التي يمكن أن تساق نظريا لاشتراك الدول النامية في الانتاج الدولي ؟

— كيف يمكن تفسير السلوك الاستثماري لشركة (لدولة) في الخارج عبر الزمن ؟

— ما الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لنشاط الشركات الدولية النشاط على اقتصاديات الدول المضيفة ؟

٢ — خطة الدراسة :

الاجابة على مجموعة الاسئلة المثارة اعلا فتشكل موضوع هذه الدراسة، وسوف يتم ذلك من خلال عرض وتحليل موضوعين :

الأول : دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

الثاني : الآثار الايجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة لهذه الاستثمارات .

وفي اطار تحليل دوافع ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف يتم تناول النظريات التالية :

- نظرية التحركات الدولية لرأس المال .
- نظرية المنشأة (المنظمة) الصناعية .
- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية .
- المنهج التطبيقي (العملي) في دراسة دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- النظرية الانتقائية .

أما تناول الآثار الايجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيتم من خلال التعرض لكل من :

- آراء انصار النظام الرأسمالي .
 - النظرية الماركسية الجديدة .
 - آراء مدرسة التبعية .
- وهنا فأننا سنحاول أن ندعم ما يتم طرحه من آراء بأدلة عملية يمكن أن تزيد من مصداقية هذه الآراء .

٣ — دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

٣ — ١ — نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

انطلاقاً من نموذج المنافسة الكاملة واعتبار الاستثمارات المباشرة كتحركات لرأس المال ، فقد أمكن تفسير هذه الاستثمارات — حتى منتصف ستينيات هذا القرن — على أساس أنها نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول وهذه الاختلافات تعود الى اختلاف ما تحوزه الدول من رأس المال (Kindleberger, 1973:227).

فالدول التي يقل فيها التكوين الرأسمالي (الدول النامية هنا) سوف ترتفع فيها أسعار الفائدة بالمقارنة بالدول الأخرى الغنية في رأس المال . وترتب على ذلك امكانية تصور تدفق الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق المالية (Portfolio) من الدول الغنية — التي لديها وفرة في رأس المال — الى الدول الفقيرة في رأس المال . ويترتب على تحركات رعويس الاموال بين الدول وبسبب التغيرات في هيكل العرض والطلب تعادل أسعار الفائدة (Jahrreiss, 1984:185)

وهذه النظرية — والتي تم التوصل اليها لتفسير الاستثمارات في الأوراق المالية — تعجز عن تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب التالية :

١ — أن الاستثمار المباشر لا يتطلب تغييرا في شكل ملكية رأس المال كما هو الحال في الاستثمار في الأوراق المالية ، كذلك فإن عامل الربحية ليس وحده هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج ، فهناك عوامل أخرى — مثل توسيع نطاق السوق — تلعب دورا . (Dunning, 1973:300)

٢ — لا توضح النظرية كيفية نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انها تهتم فقط بالاجابة عن التساؤل حول آثار تخصيص أو توزيع الاستثمارات المباشرة على معدلات الأرباح ونمو الأسواق .

٣ — كذلك فإن توزيع الاستثمارات المباشرة جغرافيا يشير الى استحواد الدول المتقدمة (الغنية في رأس المال) على الجزء الأكبر منها وذلك على عكس ما تتوقعه النظرية — فبينما يتركز حوالى ٧٧٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في أوروبا الغربية واليابان ، يصل نصيب الدول النامية الى ٢٣٪ عام ١٩٨٥ (UNCTC:76) أى أن الدول الغنية — المتقدمة — مرسله ومستقبلة للاستثمارات الأجنبية في آن واحد . كذلك فإن الاستثمارات المباشرة يمكن أن يقوم بها الأجانب في دول ما من خلال الاقتراض (Jahrreiss, P. 185) ، ومن ثم لا تستطيع هذه النظرية أن تجيب عن الأسئلة الأربعة المثارة في تمهيد هذه الدراسة .

٣ - ٢ - نظرية المنشأة الصناعية :

(The Industrial Organisation Theory)

تعود هذه النظرية الى كل من هايبر (S.Hymer (1976) ، كندلبرجر (Kindleberger, 1969) ، فيرنون (R.Vernon (1966, 1971, 1979) ، كيفز (R.E. Caves (1971, 1974) ، كنيكربوكر (F.T. Knickerbocker) ، هيرش (S.Hirsch (1976)

٢-١-٢-٣ — وانطلاقا من عدم كمال السوق Market Imperfection يقرر كل من كندلبرجر وهايبر أن تصدير رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزم له لى يتحقق توافر شرطين :

الأول : أن تزيد الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في الخارج عن تلك التي يمكن أن تحققها في الداخل .

القائي : يجب أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في مواجهة المنشآت المحلية في البلد المضيف ، وذلك تعويضاً لها عن اشتغالها كمنشأة أجنبية بدلاً من عملها في وطنها الأم ، ومن أمثلة هذه المزايا حيازة المنشأة لرعوس أموال ضخمة أو سهولة حصولها من الأسواق المالية — بسبب مركزها المالي — على الأموال اللازمة لها ، وكذلك حيازة تكنولوجيا متقدمة ، عمالة مدربة ، انفاق ضخ على البحث والتطوير Research & Development (R & D) أساليب تسويقية وإدارية متقدمة ، بالإضافة إلى قدرتها العالية على تمييز منتجاتها والاستفادة من وفورات النطاق Economies of Scale (Kindleberger, 1969:11, Lall, Streeten, 1980:18 Hymer, 1976: 34-54)

وهذا يمكن أن يفسر لماذا لا تقوم المنشآت المحلية بهذا الاستثمار رغم أنه يفترض أن لديها أحاطة أكبر — من المنشآت الأجنبية — بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المحيطة ، هذا بالإضافة إلى قرب هذه المنشآت المحلية من مراكز صناعة القرارات الاقتصادية .

ولكن هذا التفسير لقيام أو نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر يعوزه الانقاع ، إذ أن هناك طرقاً أخرى بديلة يمكن من خلالها الاستفادة بالمزايا الاحتكارية المشار إليها أعلاه ، ومن أمثلة هذه البدائل بيع هذه المزايا الاحتكارية من خلال التراخيص مثلاً لمنشآت محلية (في البلد المضيف) فلماذا إذن يتم التخلي عن هذه البدائل وتقوم الشركة أو المنشأة بالاستثمار مباشرة في الخارج ؟ (Agarwal, 1980:745)

كذلك فإن تفسير هايبر ، كندرجر يتجاهل أهمية المزايا المكانية (مزايا الموقع) للدولة المضييفة كسبب هام لتوطن استثمارات أجنبية فيها بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الطرح — المزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة كسبب لاتجاهها للاستثمار في الخارج — يهمل التكامل الرأسي (Vertical Integration) كوسيلة من جانب الشركات لتحقيق أرباح أعلى ، وكذلك التكامل الأفقي Horizontal Integration كسلاح ضد الشركات التي لا تدخل في هذا التكامل من ناحية وزيادة الإيرادات وخفض التكاليف من ناحية أخرى (Dunning & Rugman, 1985:229-230)

٣ — ٢ — ٢ — أما فيرنون Vernon فقد سار خطوة إلى الأمام — من خلال نظرية دورة حياة المنتج — في اتجاه تفسير نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر . وضمن المزايا الاحتكارية يعطى فيرنون أهمية خاصة للتشويق التكنولوجي والمعرفي وعموماً فإن فيرنون يقسم مراحل المنتج إلى ثلاث (Vernon, 1966:190-207, Buckley, 1985:6)

المرحلة الأولى : وفيها تقوم الشركة أو المنشأة محل البحث بإنتاج المنتج الجديد الذي تتميز في مقومات إنتاجه — وأهمها التكنولوجيا المتقدمة — في الوطن الأم حيث يوجد طلب محلي قادم بالفعل ثم تقوم بتصدير هذا

المنتج الى الخارج وخاصة الى اسواق الدول المتقدمة . وتختار الشركة اسواقا معينة لبيع هذا المنتج الذى يتميز في هذه المرحلة بارتفاع ثمنه ، وتعتمد هذه المرحلة مرحلة تجربة للمنتج في ظروف معلومة وسهلة نسبيا للشركة محل البحث وذلك فيما يتعلق بوسائل الاتصال او العلاقة بالموردين والعملاء .

اما المرحلة الثانية (مرحلة الاستثمار المباشر في الخارج) فتميز بزيادة الطلب على هذا المنتج مما يوسع الفرصة امام وصول الانتاج الى المرحلة النمطية **Standardized Product Stage** او مرحلة الانتاج الكبير . وفي هذه المرحلة يمكن ان ينشأ خطر يتمثل في امكانية قيام بعض المنشآت الاجنبية بانتاج هذا المنتج بتكلفة اقل ، ولذلك تتجه المنشأة الى نقل نشاطها الى الخارج دعما لمركزها الاحتكارى من اجل المحافظة على سوق التصدير الذى بدأ في المرحلة الاولى ، خاصة في ظل تبني كثير من الدول النامية لسياسة الاحلال محل الواردات وما يتضمنه ذلك من تقييد للواردات .

في المرحلة الثالثة : يصل الانتاج في مرحلته النمطية الى مداه ، كما ان التكنولوجيا المستخدمة لم تعد ملكا خالصا للشركة المنتجة ، وتضطر الشركة محل البحث - تحت وطأة المنافسة السعرية من جانب الشركات الاخرى - الى البحث عن توطين هذا المنتج في الدول النامية حيث تنخفض تكلفة العمل بشكل ملحوظ من اجل تخفيض تكلفة الانتاج (Agarwal:751) .

ولعل اهم ما يميز نظرية المراحل لفرونون تأكيدها على اهمية المزايا المكانية التى تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوفر هذه المزايا عبر الزمن ، كذلك تربط هذه النظرية بين سلوك المنشأة وتكيفها من ناحية - تغيير استراتيجيتها السوقية - والتجارة الدولية من ناحية اخرى .

ولعل في ذلك مساهمة من هذه النظرية في تفسير قرارات الاستثمار الخاصة بالمنشآت . بالاضافة الى هذا تؤكد النظرية اهمية التفوق التكنولوجى كعامل من عوامل قيام الاستثمار الاجنبى المباشر .

من ناحية اخرى فان النظرية يمكن ان تكون محلا لانتقادات عديدة منها:

١ - انها ان صلحت لتفسير قيام الاستثمارات الامريكية والاوروبية الغربية - على الاقل في الماضى - حيث يمكن ان يكون التفوق التكنولوجى واستبعاد المنافسين من الاستقادة منه واضحا في هذه الحالات ، فانها تعجز

عن تفسير الاستثمارات التى مصدرها الدول المصنعة حديثا **Newly Industrialised Countries** او حتى الاستثمارات التى تتوطن في هذه الدول ، حيث ليس من اللازم ان يكون التفوق التكنولوجى لشركات هذه الدول هو العامل الحاسم في قيامها بالاستثمار في الخارج (Little, 1982:405)

٢ — ان هذه النظرية — كما ينتقدها فيرون نفسه — عبارة عن تبسيط متعمد للواقع يتضمن اهمالا للعوامل الاجتماعية والسياسية المتميزة التي تؤثر في السلوك الاستثماري للشركات ، وهو يسلم ان نظريته غير كافية لتفسير الاستراتيجية الكونية للشركات دولية النشاط
(Vernon, 1979:255-62 and Mattler, 1988:16)

٣ — ٢ — ٣ — اما كيفز Caves فقد واصل ايضا تفسير قيام الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المزايا الاحتكارية للشركة او المنشأة المستثمرة وتشمل المزايا الاحتكارية — عنده — المعرفة الفنية ، براءات الاختراع ، التصميمات والعلامات التجارية ، وهذه المزايا تمتد — في رأيهم — مسئولة عن نجاح المنشأة وتحقيق ارباح ، وملكية هذه الأصول (المزايا) الاحتكارية تعد سببا في قيام الاستثمارات المباشرة في الخارج (Caves, 1974:290 and 1982,ch.1) ويبرر Caves عدم بيع هذه

المزايا « المعنوية » Intangible في السوق — بدلا من ان تكون سببا لقيام استثمار اجنبي في الخارج — بأن ملكية هذه الأصول تأخذ نفس خصائص السلعة العامة حيث يؤدي عدم كمال السوق الى خضوع ائمان هذه المزايا لتشوهات سعرية كبيرة ، أى ان بيع هذه المزايا (الأصول المعنوية) في السوق لن يترتب عليه حصول الشركة مالكة المزايا على الائمان المطلوبة وفي ظل هذا الوضع يصبح أفضل طريق للحصول على أعلى عائد لهذه المزايا هو الاستخدام الداخلي — أى استخدامها داخل الشركة — من خلال التكامل الأفقى او من خلال التكامل الرأسى حيث يدور الأمر فيها يتصل بالتكامل الأفقى حول التخصص في عمليات انتاجية معينة ثم توزيع كل عملية انتاجية على المستوى الدولى . وهذا من شأنه تخفيض التكاليف الثابتة وتكاليف التمويل والتسويق والتكاليف الخاصة بالأبحاث والتنمية R & D ، أما التكامل الرأسى فانه يتيح امكانية تنسيق مراحل الإنتاج المختلفة — ابتداء من المادة الخام الى الإنتاج الى النقل الى التسويق — وتخصيص الاستثمار في المراحل المختلفة بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة ، وهذا من شأنه أيضا تحقيق انخفاض كبير في التكلفة وزيادة الانتاجية
(Caves, 1971:1-27)

ويلاحظ ان الشركة وهى بصدد اتخاذ قرار بالاستثمار في الخارج تجرى موازنة بين تكلفة المعاملات Transaction Cost المرتبطة ببيع الأصول المعنوية (المزايا الاحتكارية) في السوق — والتي تتمثل في العقود والاتفاقات وتكلفة تحويل حقوق ملكية الأصول المعنوية — من ناحية وتكلفة الاستخدام الداخلى لهذه المزايا Internalisation فاذا كانت تكلفة المعاملات أعلى كان الحل لصالح الاستخدام الداخلى لهذه المزايا
(Jahrreiss:225)

٣ — ٣ نظرية الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية :

قام كل من بكلى Buckely ، كاسون Casson ، داننج Dunning

روجمان Rugman بتطوير وتفصيل فكرة الأصول (المزايا) المعنوية — التي قال بها Caves في محاولة للوصول الى تفسير لأسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويقصد بالأنشطة المتصلة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية أن تتكامل الأنشطة الداخلة الى الشركة (أو المنشأة) أو الخارجة منها في نفس المنشأة .

وتهدف فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية الى بحث كل من التكامل الأمقى والتكامل الراسى . وتعتبر فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية نتيجة لأن عدم كمال السوق يحول دون قيام تجارة دولية كفاء في هذه الأصول ومن هنا فان الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن الشركات دولية النشاط — المالكة غالباً لهذه المزايا — من تخطى القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق . كما يضمن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا وضع حواجز أو قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق حيث تظل ملكية هذه المزايا الاحتكارية في حوزة المنشأة (Rugman, 1981:40 and Grosse, 1989:39)

ويعرف روجمان Rugman عملية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية على أنها عملية يتم بموجبها انشاء سوق (للمزايا) داخل الشركة نفسها (Rugman, 1981:28)

ويلاحظ أن هناك بعض الشركات دولية النشاط تميل الى استخدام أو الاستفادة من المزايا الاحتكارية من خلال بيع التراخيص أو براءات الاختراع أو الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمرين محليين . ويحقق الاستخدام الأول لهذه المزايا — أى بيع التراخيص — تلافى المخاطر المرتبطة بالاستثمار في مناطق معينة بينما تهدف الشركات دولية النشاط من الاستخدام الثانى الاستفادة بمزايا متوفرة في الدول المضيفة (Parry, 1985:56)

وتتوفر لنظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية جملة من المزايا منها :

١ — قدرتها على تفسير التكامل الراسى في عمليات الانتاج والتسويق حيث تهدف الشركة من خلال التكامل أن تجعل الامداد بالمواد الأولية وكذلك التسويق عملية داخلية أى تتم بمعرفة الشركة وذلك بدلاً من ارتباط الشركة بعقود طويلة الأجل مع موردين وهذا يحقق ميزتين أولاًها التحكم في مراقبة تكاليف النقل ، وثانيتهما تقليل عدم التأكد فيما يتعلق بالأسعار في المستقبل (Parry:568, Casson, 1983:1-33)

٢ — كذلك فان الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة

استثمارات أجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الانتاج أكثر من تحقيق ذلك من خلال الاتفاقات أو العقود مع شركات أخرى ، ففرع الشركة هنا يقسم برقابة الجودة بدلا من طرف ثالث (Parry:568)

٣ - وفوق ذلك يحقق الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية مزايا عديدة في مواجهة البدائل الأخرى (التصدير أو التراخيص أو) من أهمها : (Parry, 569)

— تحسين تخطيط ومراقبة الانتاج خاصة فيما يتصل بالإمداد بالمخلات الهامة للانتاج .

— الاستفادة من واستغلال ظروف السوق وتطبيق التمييز السعري .

— تجنب عدم التأكد فيما يتصل بعملية نقل المعلومات في حالة اللجوء الى البدائل الأخرى .

— تقليل تكلفة المعاملات الى أدنى حد ممكن .

— التطلب على تدخلات الحكومة من خلال ظاهرة « أثمان التحويل » **Transfer Pricing** والتي بموجبها تقوم الشركة — من أجل تقليل العبء الضريبي الواقع عليها — بتقييم وارداتها من المواد الخام والسلع الوسيطة بأعلى من قيمتها الحقيقية وتقييم صادراتها بأقل من قيمتها الحقيقية مما يخفض من أرباحها المحققة ومن ثم الضرائب المفروضة عليها .

غير ان هذه النظرية يمكن أن ترد عليها الانتقادات التالية :

١ — ان امتلاك المزايا الاحتكارية ان كان شرطا لازما لقيام شركة بالاستثمار في الخارج ، فانه لا يعد شرطا كافيا ، وذلك لان قرار الاستثمار في الخارج يتوقف بالإضافة الى ذلك على مجموعة من العوامل من أهمها المزايا المكانية ، والقوود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيئة . وهذه العوامل هي التي يتوقف عليها المفاضلة بين الإستثمار المباشر والبدايل الأخرى (Mattler:27) .

٢ — كذلك فان النظرية تقف عاجزة عن تفسير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (Dunning & McQueen:79)

٣ — بسبب صعوبة التحديد الدقيق لتكلفة المعاملات يصعب اختبار النظرية عمليا ولقد أدت هذه الصعوبة الى أن ظل الاختبار العملي لهذه النظرية دائرا حول الاستخدام الداخلى للمعرفة الفنية **Technical Know-How** ولما كان جل الدراسات المتصلة بالمعرفة الفنية تتركز في قطاع الصناعة فقد بقي قطاع الخدمات خارج دائرة اهتمام النظرية .

٤ — التفسير الماركسي للاستثمارات الأجنبية :

— حتى بداية الستينيات سيطر المفهوم « الليبنى » والذي تعد أهم معاله « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ، سيطرة الاحتكارات ورأس المال ، وتقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى .

— نتيجة لتغير الظروف السياسية — التى أهمها الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ضخمة فى العالم الرأسمالى وزيادة الوزن النسبى للكتلة الشرقية باستقلال كثير من الدول فى أفريقيا وآسيا وبداية عملية كونية الرأسمالية Transnationalization of Capitalism — فقد تطور المفهوم الماركسى لنشأة الاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث يرى الماركسيون الجدد أمثال باران Baran ، ماجدوف Magdoff ، وسويزى Sweezy وآخرين أن قيام وتوسع الشركات دولية النشاط يمكن تفسيره من خلال سعى هذه الشركات الى المحافظة على الأسعار الاحتكارية والقضاء على المنافسين (Baran, 1966, ch.vi, Palma, 1978:909)

— بالنسبة لسمر أمين يعد الانتاج الدولى نتيجة للتناقضات فى عملية الانتاج الرأسمالية الذى يأخذ صورة التعارض بين القدرة الضخمة على الانتاج وقدرة دولة على الاستهلاك . وهذا التعارض يمكن حله فقط من خلال توسيع نطاق السوق وذلك بالتوجه نحو الخارج (Amin, 1975:57) وقد صاحب تزايد معدلات ارتفاع الأجور الحقيقية فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تزايد توسع طريقة الانتاج الرأسمالية ، ولم يكن هناك بد من التوسع فى الخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية لمقابلة نقص الأرباح المترتب على ارتفاع الأجور . فرأس المال لا يصدر الى الخارج (الى الأطراف) فى صورة استثمارات أجنبية مباشرة ليس لأنه لا يمكن أن يستثمر محليا — فى الدول الرأسمالية — وانما لارتفاع معدل الأرباح فى الخارج (Amin, 1975:146)

والمحصلة هى قيام علاقة أو نوع من تقسيم العمل بين الدول الرأسمالية (المركز) وبقية الدول (الأطراف) تكيف فيه هذه الأخيرة ظروفها بما يؤدى الى تعظيم التراكم فى الاولى (Amin, 1973:140-172) ويتوطن الاستثمارات الأجنبية فى الأطراف تطول مرحلة انهيار النظام الرأسمالى .

ويتنبأ سمر أمين باليات جديدة للنظام الرأسمالى لتخطى أزمته — التى تتمثل فى بطء معدلات النمو الاقتصادى وازمة السيولة الدولية — فى ثمانينيات هذا القرن تلك الأزمة التى تباشر آثارا سلبية على اقتصاديات الأطراف وتتمثل الآلية الاولى فى تكامل دول شرق أوروبا فى السوق الداخلية لدول المركز ، بينما تتمثل الثانية فى شكل خاص لتقسيم العمل الدولى تترك فيه الصناعات التقليدية — بما فيها الأسلحة التقليدية — للعالم الثالث على أن تخصص دول المركز فى الصناعات الالكترونية والذرية والمتصلة بأبحاث الفضاء . وهكذا. يقدر على الأطراف مثل هذا التخصص اللامتكافى من أجل اعطاء فرصة للنمو اللامتكافى للنظام الاقتصادى العالمى « لالتقاط أنفاسه » (Amin, 1975:152)

أما بالنسبة لنظرية التبعية ، فإن الأطراف في كل الأزمنة تعيش حالة تبعية للمركز .

فدوس سانتوس Dos Santos يرى أن التبعية — انطلاقاً من تجربة أمريكا اللاتينية — مرت بثلاث مراحل :

— التبعية أبان الفترة الاستعمارية حيث سيطر رأس المال التجارى ورأس المال المالى بالتحالف مع الدول المستعمرة على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات من خلال احتكارات التجارة التي يدعمها احتكار المستعمر للموارد المعدنية وسيطرته على القوى البشرية العاملة .

— التبعية المالية والتي تزامنت مع نهاية القرن التاسع عشر حيث سيطر رأس المال الكبير في دول المركز وهذه المرحلة شهدت تصنيعاً لدول الأطراف كان السبب في نشأة هذه التبعية المالية .

— التبعية التكنولوجية الصناعية وتتميز هذه المرحلة بتزايد دور الشركات دولية النشاط وتركز استثماراته — بعد الحرب العالمية الثانية — في دول الأطراف في صناعات موجهة للسوق الداخلية للدول المختلفة . هذا وتنتج التبعية في هذه الحالة من جراء عجز موازين مدفوعات دول الأطراف الناجم عن احتكار التجارة الدولية من جانب الشركات دولية النشاط وما تجنيه هذه الشركات من أرباح ضخمة في دول الأطراف يعاد تصديرها لدولة المركز (Dos Santos, 1970:323) وكذلك تحليل مشابه (Frank, 1969)

فكان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه النظرية مرحلة من المراحل التي يمر بها النظام الرأسمالي أما من أجل تعظيم أرباحه أو إطالة عمره — كما يرى أمين — أو أنها الشكل الأخير من أشكال أحكام تبعية الأطراف للمركز وذلك من خلال ملكية الشركات دولية النشاط لرأس المال والتكنولوجيا .

غير أن التفسير الماركسي — وكذلك نظرية التبعية — يمكن أن يخضعاً للنقدين التاليين :

١ — أن النظرية تركز على الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية أكثر منها محاولة تفسير نشأة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٢ — وحتى في عرض الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة (الأطراف) فإن هذه النظرية تبرئ هذه الدول من المسؤولية عن هذه الآثار ، أى أن هذه النظرية تهمل أثر العوامل الداخلية والسياسة الاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تقليل المردود الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٣ - ٥ - المنهج العملي : Empirical Approach

يقوم هذا المنهج على استقصاءات أو استبيانات توجه الى الشركات المستثمرة، في الخارج (أو الشركات دولية النشاط) ومقابلات شخصية مع القائمين عليها - عن العوامل الأساسية والدوافع التي تدعوها الى الاستثمار في الخارج .

وتقسم الدراسة هذه الدوافع والعوامل الى ثلاث مجموعات على النحو التالي : (Attia, 1993:10)

- ١ - عوامل تتصل بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمارات :
 - اتساع حجم السوق وامكانيات احتمالية كبيرة لنموه .
 - انخفاض تكلفة العمل (الأجور) .
 - توافر المواد الأولية أو المدخلات اللازمة للإنتاج .
 - الاستقرار السياسي .
 - مزايا تمنحها الحكومة للمستثمر الأجنبي .
 - ٢ - عوامل تتضمن المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المستثمرة :
 - التفوق التكنولوجي .
 - ضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث والتنمية R & D
 - القدرة العالية على تمييز المنتجات .
 - الإحاطة بالمعطيات والامكانيات الاحتمالية للدول المضيفة .
 - امكانيات رأسمالية ضخمة (تفوق تمويلى) .
 - ٣ - عوامل تبرر الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة :
 - تحقيق أرباح أعلى .
 - تخفيض تكلفة المعاملات .
 - تخطى القيود والاجراءات الحكومية .
 - تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التراخيص أو براءات الاختراع الخاصة بالشركة المستثمرة .
- وبالاستناد الى دراسات ميدانية عديدة أمكن استخلاص النتائج التالية:
- يمكن القول بشكل عام أن العوامل المتصلة بالسوق (الحصول

على جزء من السوق أو زيادة فرص التسويق) تعتبر أهم العوامل بالنسبة للشركات المستثمرة في الخارج، تليها في الأهمية محاولة تخطي القيود المفروضة على التجارة الخارجية، بينما يحتل هدف تحقيق أقصى ربح ممكن مرتبة دنيا ضمن العوامل (Pott, 1983:46 and Jahrreiss:278)

— بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الخارج يلعب هدف تحقيق أقصى ربح ممكن دورا أكبر منه بالنسبة للاستثمارات الألمانية، ودائما تلعب « تكلفة الأجور » الدور الحاسم بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية (Jahrreiss:278, UNCTC:80)

— تتربع العوامل السوقية وتخطي قيود التجارة والرغبة في التوسع على راس العوامل الدافعة للاستثمار الألماني في كل من الدول المتقدمة والدول النامية بينما تحتل « تكلفة الأجور » أهمية أقل. (Heidhues, 1969:177, Jahrreiss:278)

— يلاحظ تزايد الأهمية النسبية لعامل الاستقرار السياسي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية بمرور الوقت، بينما يشهد دافع «انخفاض الأجور» تراجعا ملحوظا (Jahrreiss:278).

— بالنسبة للاستثمارات اليابانية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في الثمانينيات يعد تخطي قيود التجارة في هذه الدول بالإضافة إلى تحقق فائض في ميزان المدفوعات الياباني أكثر العوامل أهمية. يضاف إلى هذين العاملين سعي الشركات اليابانية إلى الحصول على تكنولوجيا متقدمة من السوق الأوروبية والأمريكية. أما في السبعينيات فقد لعب تأمين مصادر للمواد الأولية دورا حاسما بالنسبة لهذا الاستثمار الياباني (UNCTC:76)

— أما الاستثمارات الأوروبية الغربية في الولايات المتحدة فيدفعها الامكانيات الاحتمالية الأكبر لنمو الاقتصاد الأمريكي، يلي هذا العامل أهمية سعي الشركات الأوروبية إلى ضمان نصيب في السوق الأمريكية والدخول إلى سوق التكنولوجيا المتقدمة. ومنذ عام ١٩٨٥ حفز انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مزيدا من الاستثمارات الأوروبية الغربية واليابانية (UNCTC:74-67)

— يعد توافر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بالإضافة إلى اتساع نطاق السوق عوامل حاسمة بالنسبة للاستثمار الأوربي الغربي في الدول النامية (UNCTC:38)

— أما الدول النامية فإن العوامل التي تدفعها إلى الاستثمار في الخارج هي القيود المفروضة على التجارة بالإضافة إلى أجور العمل المنخفضة (UNCTC:38)

— يتمثل الدافع الرئيس للشركات الحكومية للدول الاشتراكية في خلق أو ايجاد «البنية الأساسية التسويقية Foreign Marketing Infrastructure

في الخارج ، أو خلق الاطار التسويقي اللازم لتشجيع صادرات هذه الدول (UNCTC:40)

وتتمثل المساهمة الايجابية للمنهج العملى فى انها تبين الاتجاه العام للعوامل المؤثرة فى الاستثمار فى الخارج وتطور الاهمية النسبية لهذه العوامل عبر الزمن ورغم هذه الايجابية فان هذا المنهج يمكن أن تسند اليه أوجه القصور التالية :

— يوجه النقد الأول الى طريقة جمع البيانات (الاستقصاء والمقابلات الشخصية) والتي يمكن أن يعقورها قصور يمتثل فى عدم دقة الاجابات المعطاة من المسئول (الشركة) أو حتى تزييفها . فبعض العوامل يمكن أن تقدر — على خلاف الواقع — بأكثر من قيمتها الحقيقية بينما يهون من شأنها آخرون (Pott:45)

— ويتصل بالنقد الأول امكانية حدوث قيام تداخل Overlapping واعتماد سببى Causal dependence بين العوامل . ومن شأن النقيدين السابقين تقليل مصداقية النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الاستقصاءات.

— كذلك فهذا المنهج لا يقدم تفسيراً للتوزيع القطاعى القائم للاستثمارات الاجنبية المباشرة واسباب تغير هذا التوزيع عبر الزمن .

— كذلك يفترق هذا المنهج أيضا العلاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر والانشطة الأخرى البديلة (التصدير وبيع التراخيص) .

وهكذا لا يقدم لنا هذا المنهج تفسيراً شاملاً لاسباب نشأة الاستثمار الاجنبى المباشر .

٣ - ٦ - النظرية الانتقائية : Eclectical Theory

(المنهج الانتقائى فى تفسير ظاهرة الانتاج الدولى) .

٣ - ٦ - ١ - تقديم :

هذه النظرية — التى تعود الى « داننج » Dunning عبارة عن جمع أو توليف للعناصر المختلفة التى يمكن أن تؤثر فى الانتاج الدولى والتى وردت مجزأة فى الصفحات السابقة .

نفقد رأينا أن النظريات التى تعرضنا لها كانت إما تدور حول الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية للشركات دولية النشاط أو تدور حول المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب لقيام الاستثمار خارج الحدود .

ومن ثم فالحاجة الى نظرية شاملة انتقائية قادرة على تفسير ظاهرة الانتاج الدولى تبدو ملحة وهذا ما يقدمه داننج Dunning

٣ - ٦ - ٢ شروط قيام الاستثمار الأجنبي المباشر :

وطبقا لما يرى Dunning فان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة مقدرات هي (Dunning, 1979:269-295)

- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة .
 - المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية .
 - المزايا المكانية أو الامكانيات التي تتمتع بها الدولة المضيفة .
- فكان النظرية توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السابقة (Matter:45).
- ولكى تقوم شركة في رأى Dunning بالاستثمار في الخارج يلزم لها توافر شروط ثلاثة :

الشروط الأول :

ان تمتلك الشركة مزايا احتكارية — قابلة للنقل — في مواجهة المنشآت والشركات المحلية في الدول المضيفة ومن أمثلة هذه المزايا : (Jahrreiss:268)

- كبر حجم الشركة بالنسبة لمثيلاتها المحلية في الدولة المضيفة ، وهذا من شأنه خفض التكلفة ومن ثم وضع قيود أمام الشركات الجديدة التي ترغب في الدخول أو الاستثمار في هذه الدولة .
 - اتباع طرق انتاجية كثيفة رأس المال واستخدام تكنولوجيا متقدمة .
 - ارتفاع مهارات عنصر العمل .
 - قدرة عالية على تمييز المنتجات .
 - ضخامة الانفاق على الأبحاث والتفنية .
- وهذه المزايا يجب أن تعوض الشركة عن عملها في بيئة « غريبة » بمعنى أن هذه المزايا يجب أن تكون من الكبر بحيث تزيد عن تعويض الشركة عن التكاليف المرتبطة بعملها خارج الوطن الأم .

ومن أمثلة الظروف غير المواتية — التي تواجهها الشركة كشركة أجنبية — نقص المعارف باللغة والأسواق والعادات والتقاليد الخاصة بالدول المضيفة .

الشرط الثانى :

ان الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية — المذكورة اعلاه — فى صورة استثمار مباشر فى الخارج يجب ان يقيم بشكل يعكس افضليته عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا (التصدير أو التراخيص) .

وفى حالة زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمل فى الخارج عن المزايا التى يمكن ان تتحقق من وجهة نظر الشركة المستثمرة فان الأفضل فى هذه الحالة يكون هو اللجوء الى البدائل الأخرى وأهمها التراخيص أو الدخول فى مشروعات مشتركة مع مستثمر من الدول المضيفة .

الشرط الثالث :

يجب ان تتوفر للدولة المضيفة للاستثمار مزايا مكانية أفضل من الدولة التى تنتمى إليها الشركة المستثمرة . ومن أهم هذه المزايا انخفاض أجر العمل ، اتساع نطاق السوق وتوافر مواد خام ومصادر رخيصة للطاقة .

ويستنتج من النظرية الانتقائية انه كلما كانت المزايا الاحتكارية التى تمتلكها شركة (دولة) فى وقت معين أفضل بالمقارنة بالمزايا التى تمتلكها الشركات الأخرى (الدول الأخرى) ، كان الدافع قويا من جانب هذه الشركة (الدولة) الى الاستخدام الداخلى لهذه المزايا فى صورة استثمار اجنبى مباشر (Dunning, 1981:31)

وتتميز هذه النظرية بأنها تربط بين الاشكال المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية (الاستثمار الأجنبى المباشر ، التصدير ، التراخيص وعقود الإدارة ..) حيث يعد توافر مزايا احتكارية مملوكة لشركة شرطا أساسيا فى كل صورة من صور خدمة السوق الخارجية ، وهذا الربط يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١) : الصور المختلفة لخدمة السوق الخارجية

المزايا طرق خدمة السوق	مزايا احتكارية تحتوئها الشركات	مزايا الاستخدام الداخلى للمزايا الاحتكارية	مزايا مكانية للدول المضيفة
استثمار أجنبى مباشر	متوفرة	متوفرة	متوفرة
التصدير	متوفرة	متوفرة	غير متوفرة
التعاقدات أو الإتفاقيات	متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر : Dunning, 1981:32

ويتضح من الشكل السابق أن الشركة (الدولة) تلجأ إلى الاستثمار في الخارج في حالة توافر الشروط التي أشرنا إليها ، بينما يكون التصدير أفضل في حالة عدم توافر مزايا مكانية للدولة التي يراد الاستثمار فيها . أما في حالة عدم وجود مزايا تنجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بالإضافة إلى خلو البلد المضيف من مزايا الموقع أو توافر هذه المزايا بدرجة غير كافية فإن الأفضل في هذه الحالة إبرام عقود أو اتفاقيات (تراخيص) بين الشركة التي تمتلك المزايا الاحتكارية وبين الطرف الذي يريد الاستفادة من أو استغلال هذه المزايا .

٣ - ٦ - ٣ دائرة الاستثمار - التنمية

Investment-Development-Cycle

بحث Dunning كذلك العلاقة التي تربط بين قدرة دولة على الاستثمار ومستوى التنمية في هذه الدولة . واعتماداً على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها دولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل صنف العلاقة بين الاستثمار والتنمية في أربع مراحل على النحو التالي : Dunning, (1981:33-60)

المرحلة الأولى :

في هذه المرحلة لا تقوم الدولة (أ مثلاً) بالاستثمار المباشر في الخارج Outward Direct Investment (ODI) حيث لا تتوافر مزايا احتكارية خالصة ، كما لا تقوم الدول الأخرى (ب مثلاً) بالاستثمار فيها Inward Direct Investment ((IDI) نظراً لعدم وجود مزايا مكانية (في صورة مرافق بنية أساسية واعدة عاملة رخيصة . .) وتوجد في هذه المرحلة معظم الدول النامية التي تعتمد على الخارج في استيراد ما يلزمها من سلع استهلاكية بدلاً من إنتاجها في الداخل .

المرحلة الثانية :

تشهد هذه المرحلة بداية قيام الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدولة (أ) (IDI) وذلك نتيجة لانخفاض التكاليف المتغيرة فيها ونمو حجم السوق المحلية . وهنا يمكن أن تأخذ هذه الاستثمارات أحد أو كل الأشكال التالية:

١ - الاستثمار في الأنشطة التي تحل محل الواردات في الدول المكتظة بالسكان والدول المصنعة حديثاً . وهذه الاستثمارات تستفيد من الحماية الرسمية القائمة في ظل استراتيجية إحلال الواردات .

٢ - الاستثمارات التي تقوم على الاستفادة من أو استغلال الموارد المحلية مثل البترول أو المواد الخام الأخرى وكذلك الاستثمارات في الصناعات الغذائية . وقيام هذه الاستثمارات يتوقف على مدى توافر وسائل النقل والاتصال المناسبة في الدولة (١) .

٣ — الاستثمارات التى تقوم على الاستفادة من العمالة المحلية المدربة وغير المدربة الرخيصة (فى الدولة ١) .

وفى هذه المرحلة فان استثمار الدولة (١) (الشركات التابعة لها) فى الخارج يكون فى اضييق الحدود نظرا لعدم توافر او لقلّة المزايا الاحتكارية التى تحوزها والتى تمكنها من تخطى قيود التجارة والمنافسة مع الدول (الشركات) الأخرى (ب) .

المرحلة الثالثة :

فيها يتناقص الفرق بين حجم الاستثمارات التى تقوم بها الدول (الشركات) الأخرى (ب) داخل الدولة (١) (IDI) وحجم الاستثمارات التى تقوم بها الدولة (١) (الشركات التابعة لها) فى الدول الأخرى (ب) (ODI) ، أى تزداد قدرة الدولة ١ على الاستثمار فى الخارج .

ويرجع هذا التناقص الى العوامل التالية :

١ — تراجع فى المزايا الاحتكارية التى يمتلكها المستثمرون الأجانب فى الدولة ١ .

٢ — تحسن القدرة التنافسية للشركات المحلية للدولة (١) التى يمكن أن تحل محل فروع الشركات الأجنبية (التابعة للدول الأخرى ب) .

٣ — تزايد حجم الاستثمارات التى تقوم بها الشركات المحلية (التابعة للدولة ١) فى الخارج نتيجة للمزايا النسبية التى تكونت لها .

وتمثل هذه المرحلة بداية قيام الدولة ١ بالاستثمار المباشر فى الخارج (ODI) كما تحاول الدولة ١ فى هذه المرحلة جذب الاستثمارات التى تقوم بها الدول الأخرى (ب) فيها فى تلك الفروع أو الأنشطة التى تتمتع فيها (الدولة ١) بأفضل المزايا المكافئة والتى تتمتع الشركات التابعة لها — فى الوقت نفسه — بأضعف المزايا الاحتكارية . كما تقوم هذه الدولة — ١ — بتشجيع الشركات التابعة لها على الاستثمار فى الخارج فى تلك الأنشطة التى تمتلك فيها هذه الشركات أفضل المزايا الاحتكارية والتى تمتلك فيها هذه الدولة ١ — فى الوقت نفسه — أقل المزايا المكافئة .

المرحلة الرابعة :

فيها تصبح الدولة (١) مستثمرة صافية فى الخارج Net Outward Investor أى ان اجمالى الاستثمارات التى تقوم بها هذه الدولة تزيد عن جملة الاستثمارات التى تقوم بها الدول الأخرى فيها . وهذا يعكس تزايد المزايا الاحتكارية التى تمتلكها الدولة ١ (أو الشركات التابعة لها) وميل هذه الشركات الى الاستخدام الداخلى لهذه المزايا .

في هذه المرحلة يحدث أيضا تطوران لهما أهمية كبيرة ، أولهما ارتفاع الأجور وتناقص معدل نمو الإنتاجية في الدولة المستثمرة ، ثانيهما أن الشركة المستثمرة تبحث — من خلال الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية عن موارد جديدة (أو مزايا موقع) في الدول المضيفة وذلك حتى تتحسن قدرتها التنافسية في السوق الدولية وحتى يمكنها تخطي قيود التجارة .

ومن خلال دورة الاستثمار والتنمية يمكن توقع أن تجذب دولة ما الاستثمارات اذا تحققت لها المزايا التالية :

- اذا كانت غنية بالمواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية .
- اذا توافرت لها سوق محلية متسعة .
- في حالة توافر بنية أساسية واطار قانوني ومؤسسي مناسب .
- اذا كانت الشركات في هذه الدولة ليس لديها من المزايا الاحتكارية التي تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية .
- كذلك يمكن لدولة أن تستثمر في الخارج اذا تحقق لها :
- سوق محلية ضيقة النطاق .
- موارد محلية لا يمكن استخدامها بكفاءة .
- ان الاطار الاقتصادي والسياسي لها غير مناسب لكافة انواع الاستثمارات .
- ان حكومة هذه الدولة تقدم دعما للصناعات غير القادرة على المنافسة حتى يمكنها أن تستثمر في الخارج .

٣ - ٦ - ٤ — تقييم النظرية :

١ — يمكن القول أن « دائرة الاستثمار التنمية » يمكن أن تساعد في تفسير السلوك الاستثماري للدول المتقدمة والدول النامية على السواء . فبينما نجد أن دولاً نامية مثل نيجيريا ، اندونيسيا وكينيا مثلاً بدأت في الانتقال من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية ، نجد أن الدول المصنعة حديثاً (هونج كونج ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، البرازيل ...) انتقلت بالفعل من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة . ففي النوع الأول من الدول تتوطن بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المحمية أو التي تقوم على استغلال الموارد الأولية . أما في الدولة المصنعة حديثاً فانها انتقلت الى بداية المرحلة الثالثة كمصدر للاستثمارات الأجنبية نتيجة لتزايد الاستثمارات التي تقوم بها هذه الدول في الخارج بالمقارنة باستثمارات الدول الأخرى فيها . ويرجع هذا التطور الى تزايد المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركات التي تنتمي الى هذه الدول المصنعة بالنسبة لغيرها من الدول (Dunning, 1981:60).

كذلك فان تزايد الاهمية النسبية للاستثمارات الانجليزية المباشرة في الخارج بالنسبة لاستثمارات الدول الاخرى في قطاع الصناعة البريطانية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ - على سبيل المثال - يمكن فهمه على أنه انعكاس لتحسن المزايا الاحتكارية للشركات الانجليزية وتراجع المزايا المكانية لانجلترا كموقع يمكن أن يتوطن غية الاستثمار الأجنبي المباشر (Dunning, 1981:60).

٢ - نظرا لتزايد الاهمية النسبية للقطاع الثالث في الإنتاج الدولي ، فان النظرية قادرة على تفسير الإنتاج الدولي في هذا القطاع بالاستناد الى المزايا الثلاث السابقة الاشارة اليها (انظر فقرة ٣-٦-٢) . ولقد قام Dunning بوضع اطار يوضح اسباب قيام الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك بل أن هناك من يرى أن النظرية الانتقائية تكسب أعلى مصداقية لها عند تطبيقها على قطاع البنوك (Yannopolous, 1983:257) ولقد قام Dunning نفسه بتطبيقها على قطاع الفنادق Dunning, (McQueen, 1982:79-106) كما قمنا بتطبيق هذه النظرية على قطاع بنوك الاستثمار والاعمال في مصر في الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ (Attia, 1993:131-150) حيث توصلنا الى أن العوامل التالية تعد مفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي في قطاع البنوك في مصر :

- المزايا المكانية : وتمثل اهم العوامل وتتضمن توافر سياسات وتشريعات نقدية ومالية تخدم صالح المستثمر الأجنبي في مجال البنوك ، تزايد رصيد المنطقة العربية من العملات الأجنبية بعد ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٤ - بالإضافة الى انهيار بيروت كمركز مالى وقيام القاهرة كبديل لها .

- الوضع التنافسي المتميز لفروع البنوك الأجنبية بالمقارنة بالبنوك المحلية من حيث قدرتها على جلب رؤوس أموال اكبر من السوق الدولية ، بالإضافة الى امتلاك هذه البنوك الخبرات المصرفية ونظام المعلومات الذى يمكنها من متابعة التطورات الدولية في سوق الصرف الأجنبي .

٣ - ان هذه النظرية تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من وسائل خدمة السوق الخارجية (التصدير - التراخيص) .

وعلى ذلك فانه اذا كانت النظريات السابقة على النظرية الانتقائية تملك جزءا من المضمون الذى يمكن أن يساعد - جزئيا - على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فان النظرية الانتقائية بشمولها قادرة على الاحاطة بهذه الظاهرة . غير أنه يجب لفت النظر الى أنه في حالات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر ، دون أن تنفرد بالتفسير ، بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الاحتكارية للشركات أو الدول المستثمرة الدور الحاسم، وفي حالات ثالثة يتفوق الاستخدام الداخلى للمزايا وتخطى كافة القيود الحكومية امام الاستخدامات البديلة على غيره من الاعتبارات كسبب من اسباب قيام الاستثمار المباشر في الخارج .

٣ - ٧ الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية :

٣ - ٧ - ١ - تقديم :

يجب لفت الانتباه من البداية الى وجود اختلاف كبير في وجهات النظر بين مؤيدي النظام الرأسمالي من ناحية والماركسيين الجدد وممثلي مدرسة التبعية من ناحية أخرى فيما يتصل بالآثار المتوقعة للاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول النامية . فنجد أن أنصار النظام الرأسمالي ينطلقون من قناعة أن النظام الرأسمالي هو أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع ومن ثم التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث . وهنا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر « كحزمة » Package من رأس المال ، التكنولوجيا ، المعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة الى القدرات التسويقية دورا ايجابيا في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في العالم الثالث (Streeten, 1975:7)

على حين يرى الماركسيون الجدد وأنصار مدرسة التبعية في الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال واستنزاف موارد العالم الثالث . وسوف نعرض — فيما يلي — وجهتي النظر :

٣ - ٧ - ٢ - رأي أنصار النظام الرأسمالي :

— انطلاقا من التسليم بشدة حاجة الدول النامية الى رأس المال والتي تشكل العقبة الأساسية للتنمية في هذه البلاد ، فإن رأس المال الأجنبي الذي يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في تضيق الفجوة الضخمة المترتبة على نقص المدخرات المحلية في مواجهة البرامج الاستثمارية الطموحة (Todaro, 1981:400). كذلك فإن قيام الاستثمارات الأجنبية في دولة يعني قيام طلب على الموارد المحلية مما يعني تشغيل هذه الموارد ، وهذا يشكل مساهمة تنموية ايجابية (Hemmer, 1988:250).

— يمكن ان يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير، مما يؤدي الى زيادة الصادرات والتي يترتب عليها تقليل العجز في الميزان التجاري — الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية — خاصة اذا لم يصاحب هذه الاستثمارات زيادة الواردات (Todaro:400).

— من خلال الضرائب المفروضة على الشركات دولية النشاط يمكن تقليل الفجوة بين الإيرادات الضريبية الفعلية والإيرادات المستهدفة في الدول النامية وذلك حتى مع التسليم بالاعفاءات الضريبية المقررة في مثل هذه الحالات (Mc. Dougall, 1960:129).

— تشكل الشركات دولية النشاط مصدرا لنقل المعرفة الفنية Know-How والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال تدريب العناصر المحلية وإيجاد العمالة الفنية المتخصصة ، وبهذا يمكن المساهمة في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة (Dunning, 1981a:367)

— يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلق نوع من الديناميكية في الاقتصاد ، حيث يلعب القطاع الذى تعمل فيه الاستثمارات الأجنبية دور القطاع القائد ، ومن خلال آثار الدفع الخلفية والامامية لهذا القطاع تحدث آثار ايجابية على التنمية ، وليس الأمر هنا قاصرا على تزايد الانتاجية وانما يمكن أن يحدث أيضا ارتفاع فى اجور العمالة المحلية (Lall, 1987:277)

فى هذا الصدد يقرر « كوجيام » Kojiam ان الاستثمارات اليابانية فى الخارج فى الصناعات كثيفة العمل ترتب عليها ارتفاع الانتاجية فى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات . فهو يرى أن هذا الارتفاع فى الانتاجية ناتج عن التوليف بين المدخلات المصاحبة للاستثمارات ارحنية — من المعارف التنظيمية والادارية بالإضافة الى الامكانيات التسويقية الضخمة — والتي يمكن نقلها والوارد المحلية للدول المضيفة والتي لا يمكن لها ومن أهمها الاجور المنخفضة للعمل (Buckley, 1985:15) كما يشير Lall الى أن الشركات دولية النشاط تحقق قيمة مضافة للعامل اكبر من الشركات المحلية للدول المضيفة لأنها تستخدم طرقا انتاجية كثيفة رأس المال وتكنولوجيا حديثة ، كما انها تستفيد من مزايا الانتاج الكبير (Lall, 1984:66)

— يمكن أن يترتب على الاستثمار الأجنبى المباشر انخفاض تكاليف الانتاج ، حيث يمكن أن تعرض سلع متعددة بأسعار أقل تكلفة عن ذى قبل ، وهذا لا شك — فى مصلحة المستهلك — كما يمكن أن تقوم هذه الشركات بادخال منتجات جديدة مما يوسع من دائرة الاختيار أمام المستهلك .

٣ - ٧ - ٣ — الماركسيون الجدد والاستثمارات الأجنبية المباشرة :

— فى رأى الماركسيين الجدد لا تعدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية .

فهم يرون فى الاستثمارات الأجنبية « لعبة صفرية النتيجة » Zero-Sum Game بمعنى أن مكاسب المستثمرين الاجانب تعنى فى الوقت نفسه خسارة للبلد المضيف (الدول النامية) .

— فالاستثمارات الأجنبية المباشرة (أو الشركات دولية النشاط) تقوم فى القرن العشرين بنفس الدور الذى قامت به الدول المستعمرة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر وذلك من خلال تثبيت السيطرة الامبريالية واعاقة تنمية الدول النامية (Baran, ch. v and vi, Amin, 1975:165-172) فمعظم الاستثمارات الأجنبية — حسب رأيهم — متوجهة نحو التصدير وهذا يمكن أن يمارس آثارا سلبية على التنمية ، حيث أنها تؤدي الى توسع سوق الدول المتقدمة وليس سوق دول العالم الثالث المضيفة لهذه الاستثمارات كما ان هذه الاستثمارات تعوق تحول المجتمع أو انتقاله من المرحلة الاقطاعية أو الرأسمالية التجارية .

— كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية المتصلة بالتقنية تجري أو تتم في البلد الأم — مصدر الاستثمارات الأجنبية — كما أن معظم السلع الانتاجية تنتج في الدول الصناعية المتقدمة ، أما في الدول النامية فإن معظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في القطاع الأول أو القطاع الثالث (انظر جدول رقم (١) بالملاحق) وهذا التغير الهيكلي الناتج يكون في صالح الدول المتقدمة ومن شأنه في الوقت نفسه افقار الغالبية في الدول النامية (Barran:330). كما أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تخدم كأداة لدعم طبقة النخبة Elite والتي تربطها علاقات خاصة بالدول المستثمرة .

— أما عن الأثر الداخلي للاستثمارات الأجنبية على الدول النامية ، فيمكن الإشارة الى أربعة آثار سلبية :

١ — فالشركات الأجنبية تدفع أجورا منخفضة للعمالة المحلية بالمقارنة بأجور العمالة الأجنبية في نفس المشروعات ، كما أن معظم الأجور يتوجه الى الانفاق على السلع الاستهلاكية الغربية . ويصاحب ذلك تغير النمط الاستهلاكي لصالح السلع الترفيهية وهذا الاتجاه تشجعه وتغذيه الاستثمارات الأجنبية (Senghaas, 1977:177).

في هذا الصدد نشير الى أن دراسة أجريناها على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر أظهرت أن الأجر (الراتب) الذي يحصل عليه موظف أجنبي في غروع البنوك الأجنبية أكثر من ضعف أجر المصري الذي يعمل في نفس المستوى الوظيفي عام ١٩٨٨ . أما البنوك المشتركة فيصل أجر الأجنبي الى ثلاثة أضعاف أجر المصري (Attia, 1993:144). أشار Froebel (1986) كذلك الى أن المناطق الحرة يصل أجر العامل ١/٢٠ من أجر العامل في الدول المتقدمة ، كما أنه في بعض الدول النامية (المضيقة) تعطى أجور للمرأة (كما في كوريا الجنوبية) نصف أجر الرجل ، هذا فضلا عن انخفاض الأجور في بعض الصناعات — المنسوجات والأغذية والدخان والالكترونيات — عن المتوسط العام لبقية الصناعات .

كما أن ما يتردد من ضعف انتاجية العمل في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة ، والذي يمكن معه تبرير تفاوت الأجور يعد في رأى Froebel حجة داحضة حيث تشير البيانات في كوريا الجنوبية وهونج كونج وماليزيا وتايلاند ومعظم دول جنوب شرق آسيا مثلا الى ارتفاع الانتاجية في هذه الدول عن الدول المتقدمة حيث يعمل العامل ساعات أطول تتردد بين ٤٨ و ٦٠ ساعة أسبوعيا ، بينما لا تزيد في ألمانيا — مثلا — عن ٤٢ ساعة أسبوعيا عام ١٩٨٣ . ويتضخم الأثر السلبي إذا علمنا أنه في كوريا الجنوبية ملا تقضل البنات صغيرات السن في العمل (نسبة المرأة لإجمالي قوة العمل ٦٠ : ٨٠ ٪) حيث تستحق أجرا أقل بكثير من البالغة وتعرض هذه للفصل في حالة المطالبة بزيادة في الأجر (Liem, 1982:102-117).

(Froebel, 1986:464-478)

٢ - كذلك فإن الشركات الأجنبية تستخدم فنا انتاجيا كثيف رأس المال حيث يقل الطلب - نتيجة لذلك - على العملة المحلية . فتكلفة فرصة العمل في المشروعات العاملة في مصر طبقا لقوانين الانفتاح الإقتصادي تصل الى أكثر من ضعف تكلفة فرصة العمل في القطاع الحكومي والعام المصري ١٩٨٨ (Attia:113).

٣ - أن الأرباح الكبيرة التي تحققها هذه الاستثمارات لا يعاد استثمارها في الدول النامية (المضيفة) وإنما تحول الى الدول المتقدمة (الأم) في هذا الصدد يكتب أن تشير الى أنه في الفترة من ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٠ تدفق الى الدول النامية في صورة استثمارات مباشرة حوالي ٦ مليارات دولار أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت الى الدول المتقدمة قدرها ١٣ مليار دولار بينما أعيد استثمار ٢ مليار دولار فقط في الدول النامية (Dams, 1986:14) . ويلاحظ أن الاتجاه الى زيادة هذا التدفق العكسي يزداد مع عدم التأكد وسوء المناخ الاستثماري في الدول المضيفة (Lall, 1984:47-51) ، وتشهد هذه الأرباح المحولة تصاعدا في الكثير من الدول ، فقد ارتفعت في البرازيل مثلاً من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى حوالي ١ مليار دولار عام ١٩٨٥ . كما وصلت جملة الأرباح المحولة من تايلاند الى الخارج في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ضعف جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الباشرة اليها (Froebel, 1986:486). ويلاحظ أيضاً أن هذا النقد صدر أيضاً ممن لا ينتسبون الى الماركسيين الجدد، حيث أشار Barnett, Mueller الى أن الأرباح والفوائد والرسوم المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من خلال تحويلها الى المراكز الصناعية المتقدمة تساهم في تكريس تخلف العالم الثالث . وفي الوقت الحاضر فإن بعض الدول النامية أصبحت مركزاً لانتاج سلع صناعية كثيفة التكنولوجيا المتقدمة (Barnet & Mueller, 1974:133-214).

٤ - ومما يقلل من العائد الصافي الذي تحصل عليه الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية انفاقها لمبالغ ضخمة في اقامة مشروعات بنية أساسية تعود فائدتها بالدرجة الأولى على المشروعات الأجنبية (Kraus 1971:149-153) يضاف الى تلك التكاليف النقص في الإيرادات الحكومية المترتب على الإعفاءات الضريبية المقررة لهذه المشروعات كوسيلة لجذبها . في هذا الصدد يشير Froebel بالاستناد الى تجربة المنطقة الحرة « بجبل علي » بدولة الإمارات العربية المتحدة الى أن الزايا الممنوحة للمستثمر الأجنبي في صورة إعفاءات ضريبية وخدمات أخرى من الكبر بحيث يتضاءل بجانبها أى عائد متوقع . فالدول النامية تتنافس فيما بينها من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ووسيلتها الى ذلك المبالغة في منح الزايا والإعفاءات الضريبية مما يقوى المركز التفاوضي للشركات المستثمرة ويقلل في الوقت نفسه من العائد الصافي الذي يحققه البلد المضيف (Froebel, 1986:440).

— أما أمين فمضى أن لكل مرحلة من مراحل توسع النظام الرأسمالي قانون التراكم الخاص بها ومرحلة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست أكثر من محاولة من جانب الدول المتقدمة لتعظيم التراكم على المستوى العالمي . ونتيجة ذلك هي تنمية غير متكافئة وزيادة حجم المدن دون أن يصاحب ذلك تصنيع حقيقي وزيادة تبعية دول الأطراف (الدول النامية) لدول المركز (الدول الصناعية) (Amin 1975:159),

وفي هذا الصدد فقد أشار آخرون — ليسوا ضمن الماركسيين الجدد — مثل هايمر Hymer من خلال ربطه بين قانون زيادة حجم المنشأة «Law of increasing Firm size» وقانون التنمية غير المتكافئة «Law of Unequal development» إلى أن الشركات دولية النشاط ما هي إلا وسيلة لنقل الثروة والقوة من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة (Buckley, 1989:7 بالاستناد إلى Hymer. 1971)

٣ — ٧ — ٤ نظرية التبعية والاستثمارات الأجنبية :

رغم تعدد الاتجاهات داخل مدرسة التبعية ، فإنه يمكن القول أن سائر هذه الاتجاهات تجمع على الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية .

فعلى حين نجد فرتادو Furtado مثلاً يتحدث عن التبعية الثقافية كناتج من نواتج عمل الشركات دولية النشاط في الدول النامية ، نجد أن سونكل Sunkel دوس سانتوس Dos Santos يؤكدان على التبعية التكنولوجية . كآثر من آثار اتباع سياسة الاحلال محل الواردات في ظل تواجد الاستثمارات الأجنبية (Sunkel, 1979:67-93, Dos Santos , 1970:231-236)

— تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نظر فرتادو إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية والمتمثلة في ظاهرة الازدواجية . وهنا فإن الاستثمارات الأجنبية تخدم كأداة للمحافظة على تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة أو ما يسمى « نموذج تنمية التخلف » والنموذج البرازيلي يصلح كمثال في هذا الشأن (Furtado, 1964:129 and Senghaas, 1976:51-57)

— كذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية ، وذلك لأن التنمية في هذه الدول يصاحبها تزايد الواردات من السلع الانتاجية والوسيلة . كذلك فإنه لما كانت الحكومات في الدول النامية ليست في الوضع الذي يكتفي من التفاوض مع الشركات دولية النشاط لكي تقوم بإنشاء الصناعات أو تستثمر في الصناعات المطلوبة فإن الناتج يتمثل في قيام صناعات ليس لها نمط ولا ترتبط ببقية الصناعات المحلية بأدنى رابطة (Senghaas, 1977:180)

— يؤدي وجود الشركات دولية النشاط الى تقليل مرونة التجارة الدولية (Flexibility of International Trade) وذلك بسبب تعارض مصالح هذه الشركات مع مصالح الشركات الوطنية (Seers, 1983:82). في هذا الصدد فان بعض الشركات الأجنبية يمكن ان تباع جزءا من منتجاتها الى الوطن الأم ، او طرف آخر بأسعار منخفضة كما يحدث في شركات الأدوية العالمية (Pollak:139) وهذا من شأنه تخفيض أرباح هذه الشركات — ظاهريا — كما ان التحويلات اللازمة لتغطية النفقات المحلية لهذه الشركات يمكن ان تنخفض من خلال الاقتراض من المصادر المحلية . وهذا كله من شأنه خفض او تقليل مساهمة هذه الشركات دولية النشاط في الميزان الرأسمالي للدول النامية (Pollak:139) هذا وقد دعمت دراسة عملية — قام بها « معهد ماكس بلانك » Max Plank Institut — هذا الأثر السلبي (Froebel, 1977:563)

— كذلك فان الشركات دولية النشاط تنهز من دفع الضرائب وذلك من خلال تقدير أرباحها بأقل من قيمتها الحقيقية ، وهذا الآخر يحدث من خلال المبالغة في رفع أسعار المواد الأولية والوسيطة التي تستوردها من الخارج والمبالغة في تخفيض أسعار صادراتها الى الخارج ومن ثم تقل الأرباح المحققة . وهذه العملية يطلق عليها « ائتمان التحويل » Transfer Pricing تجعل الحكومات المضيفة للاستثمارات عاجزة بصدد رقابة هذه الشركات (Seers, 1983:68) . وكمثال لهذه الظاهرة فان صادرات المنطقة الحرة باتان Bataan في الفلبين من السلع الصناعية بلغت حوالى ٧٤٧ مليون دولار عام ١٩٨٣ مقابل حوالى ٧٦٥ مليون دولار واردات وسيطة لازمة لهذه الصادرات .

— يرى فورتادو كذلك ان الشركات دولية النشاط تقدم للدول النامية تكنولوجيا متناسبة فقط لإنتاج السلع الاستهلاكية التي تستهلكها طبقة الصفوة او النخبة في هذه الدول . وهنا يبرز الأثر السلبي على التوظيف ، فهذه الشركات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال والتي يترتب عليها نقص التوظيف امام الغالبية ، بينما تتاح فرص عمل قليلة بأجور مرتفعة لطبقة الصفوة أيضا ويترتب على ذلك نمط إنتاج واستهلاك يعوق النمو ويؤدي الى تهميش الأغلبية (Furtado, 1970:2)

في هذا الصدد فان دراسة قمنا بها على قطاع بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام ١٩٨٨ أكدت ان العوامل الشخصية — علاقة طالب العمل أو أسرته أو أقرابه — كانت وراء تعيين أكثر من ٥٠٪ من العاملين في هذه البنوك (Attia:148)

— يترتب على الطبيعة الانفلاقية للمناطق الحرة آثار سلبية تتمثل في تزايد حركة الهجرة من جانب الشباب وبقيّة القوة القادرة على العمل

الى المدن مما يؤدي الى تزايد تخلف المناطق الريفية وتزايد البطالة في المناطق المحيطة بالمناطق الحرة (Froebel, 1977:529-534) كذلك فان القوة العاملة الماهرة يتم سحبها من المنشآت المحلية القائمة ، كما أن الوظائف الجديدة في هذه المناطق تعرض فقط على الأعمار ١٤ - ٢٦ عاما وحيث يتم التركيز بشكل خاص على المرأة . ولذلك فان كبار الرجال والنساء الذين تزيد اعمارهم عن هذا الحد المشار اليه يستبعدون أو يجدون فرص عمل قليلة في هذه الأماكن (Froebel, 1986:464-478) . وإذا أضيف الى ذلك ان الآثار غير المباشرة على التوظيف من خلال الانتاج المحلي للسلع الوسيطة اللازمة لتلك الصناعات المتوطنة في المناطق الحرة والتي تعد ضئيلة اتضح ان الاثر الاجمالي للاستثمارات الأجنبية على التوظيف في الدول النامية يعد ضئيلا (Froebel, 1977:529).

— ويزداد الاثر السلبي للاستثمارات الأجنبية على التوظيف اذا أضفنا ان هناك من العوامل التي تجعل ظروف العمل غير ملائمة خاصة في المناطق الحرة . ومن امثلة هذه العوامل بالإضافة الى ما سبق — طول فترة العمل حيث تصل الوردية في بعض دول جنوب شرق آسيا المصنعة حديثا الى ٢٤ ساعة ، وكذلك عدم وجود نقابات عمال قوية تدافع عن حقوق العمال في مواجهة الشركات الأجنبية المستثمرة بالإضافة الى عدم وجود ضمانات ضد الفصل ، وهذا يعد باستخدام تعبير Froebel «استنزاف قوة العمل» (Froebel, 1977:539) *Ueberschaubung der Arbeitskraefte*

— كذلك يمكن للشركات دولية النشاط بما لها من قدرة تنافسية أكبر ان تقضى على المنشآت المحلية الماثلة وتريحها من سوق المنافسة ، وهذا يتعاون مع استخدام هذه الشركات لفن انتاجي كثيف رأس المال في ازدياد حدة مشكلة البطالة في الدول النامية (Wohlmuth, 1976:97 and Senghaas, 1977:177)

— يمكن للشركات دولية النشاط من خلال قوتها الاقتصادية التأثير على حكومات الدول النامية في اتجاه تبني سياسات أو اتخاذ اجراءات من شأنها تقليل المردود الايجابي الناتج عن تواجد هذه الشركات . ويمكن ان تتخذ هذه السياسات أو الاجراءات صورة الحماية المبالغ فيها لهذه الشركات ، الاعفاءات الضريبية بالإضافة الى تقديم الخدمات الحكومية بأسعار منخفضة . وكثيرا ما يتعارض تقديم هذه المزايا مع خطط التنمية في الدول النامية (Todaro:406).

— يمكن ان تساهم الشركات دولية النشاط في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال توطنها أو توطن بعضها (الملوث للبيئة) في الدول النامية ، خاصة اذا كانت مشكلة تلوث البيئة أو التقليل من الآثار السلبية للتقدم التكنولوجي تمثل أهمية أقل في اهداف السياسة الاقتصادية لهذه الدول . وهنا يقرر فرانك Frank أن الصناعات التي تترتب عليها مشاكل هيكلية في الدول الصناعية المتقدمة (مثل صناعة المنسوجات ، الأحذية ، الصلب ،

بناء السفن والصناعات الكيماوية ، يتم توطينها في الدول النامية في اطار تطور النظام الرأسمالى والتقسيم الدولى للعمل (Frank, 1984:234)

— أخيرا فان خطر التدخل من جانب الشركات دولية النشاط في الشؤون الداخلية للدول النامية بالشكل الذى يعرض الاستقلال السياسى لهذه الدول للخطر يعد أمرا مائما خاصة اذا ما تعرضت مصالح هذه الشركات للخطر من جراء سياسات الحكومات الوطنية . وهنا فان مثال دور شركة ITT في الاطاحة بحكومة الليندى في شيلى جدير بالذكر (Todaro:406)

٣ - ٨ - الخلاصة :

بعد العرض النظرى للنظريات المختلفة التى يمكن ان تتصدى مفسرة لتحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن التأكيد على نتيجتين أساسيتين:

الأولى : ان ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الانتاج الدولى) من التعقيد الى الحد الذى تعجز نظرية واحدة أو بعد واحد (المزايا المكانية للبلد المضيف أو المزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة أو التقلب على الصعوبات المرتبطة ببدائل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أى الصعوبات المرتبطة بالتصدير أو بيع التراخيص) عن تفسير أسباب انتقال رءوس الأموال من الدول المستثمرة الى الدول المستثمر فيها .

صحيح ان بعض العوامل (المزايا المكانية للدولة المضيفة) يمكن ان تلعب دورا أكثر من غيرها في تفسير توطن الاستثمار الأجنبى المباشر في بعض البلاد ، بينما تلعب عوامل أخرى (صعوبات التصدير مثلا) الدور الأكثر أهمية في بلاد أخرى ، لكن عاملا وحده يقف عاجزا (ليس كافيا) عن الاحاطة بتفسير هذه الظاهرة ، ومن هنا تبدو أهمية المنهج الانتقائى والذي يأخذ من هذه النظريات مجتمعة توليفة تفيد في تجلية ظاهرة الانتاج الدولى .

الثانية : رغم ان العرض النظرى للحجج مع أو ضد الاستثمارات الأجنبية قد يوحى بأن الآثار السلبية تتفوق على الآثار الايجابية ورغم اعتمادنا بشكل كبير على بحوث ميدانية تدعم النتائج السلبية فإن الحاجة الى بحوث ميدانية (على المستوى الجزئى) لنشاط وعمل الشركات دولية النشاط مازالت تبدو ملحة أكثر من ذى قبل من أجل نقاش أكثر موضوعية ومن أجل البعد عن أخطاء التعميم حتى يمكن التوصل الى الأطار الذى تثر فيه هذه الاستثمارات أكبر عائد تنموى لدول العالم الثالث .

ملحق الجدول

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لعدد من الدول المختارة (%)

الإستخراج الصناعة الخدمات أخرى
 ١٩٨٥ ١٩٧٥ ١٩٨٥ ١٩٧٥ ١٩٨٥ ١٩٧٥ ١٩٨٥ ١٩٧٥

كندا							
٢١,١	٢٢,٩	٥٠,٥	٤٦,٢	٢٨,٤	٣٠,٩	-----	إجمالي
٢١,٢	٤٦,٤	١٨,٢	٢٠,٤	٦٠,٦	٣٢,٢	-----	دول نامية
٢١,٢	١٨,٦	٦٠,٣	٥٠,٩	١٨,٦	٣٠,٤	-----	دول متقدمة
ألمانيا الاتحادية							
٤,١	٣,٨	٤٨,٣	٤٣,٠	٤١,٩	٤٨,٣	٥,٧	إجمالي
١٢,٦	٩,٩	٦٤,١	٥٧,٧	٢٣,٤	٣٢,٤	-----	دول نامية
٢,١	٣,٠	٤٧,٧	٤٣,٠	٥٠,٢	٥٤,١	-----	دول متقدمة
اليابان							
٢٨,١	١٥,٥	٣٢,٤	٢٩,٢	٣٦,٢	٥١,٨	٣,٥	إجمالي
٣١,٩	٢١,٩	٤٣,٨	٣٢,٧	١٩,١	٤١,٥	٣,٩	دول نامية
٢٣,٦	٩,٢	١٩,١	٢٥,٧	٥٦,٠	٦٢,٠	١,٣	دول متقدمة
هولندا							
٤٦,٥	٥٥,٤	٣٨,٦	٢٢,٢	١٤,٧	٢٢,١	٠,٣	إجمالي
٣٤,١	٤١,٩	٣٨,٧	٢٣,٣	٢٥,٩	٣٤,١	١,٢	دول نامية
٤٨,٩	٥٧,٩	٣٨,٥	٢٢,٠	١٢,٥	١٩,٨	٠,٣	دول متقدمة
بريطانيا							
١١,١	٣٣,٣	٥٩,٥	٣١,٨	٢٩,٤	-----	-----	إجمالي
١٨,٢	٣١,٩	٤٨,٢	٢٤,٧	٣٣,٦	٣٤,٨	-----	دول نامية
٨,٩	٣٣,٦	٦٣,٠	٣٣,٤	٢٨,١	٤٣,٤	-----	دول متقدمة
الولايات المتحدة							
٢٦,٤	٢٣,١	٤٥,٠	٣٧,٩	٢٤,٣	٣٣,٧	٥,٢	إجمالي
٢٠,٠	٢٧,٦	٤٤,٩	٣١,٧	٢٤,٥	٣٤,٥	٦,٤	دول نامية
٢٦,٤	١٩,٩	٤٨,٤	٤١,١	٢٢,٢	٣٤,٤	٤,٥	دول متقدمة

المصدر مأخوذ من : UNCTC, 1988: 86

جدول رقم (٢)

نصيب الإستثمار فى الخدمات فى جملة الإستثمارات الأجنبية المباشرة
فى عدد من الدول النامية (%)

الدولة	السنة	إجمالى الإستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات إلى إجمالى رصيد الإستثمار الأجنبى المباشر
الأرجنتين	١٩٨٥	٢٦
البرازيل	١٩٨٥	٢٢
شيلي	١٩٨٣	٣٣
إكوادور	١٩٨٦	٤٤
المكسيك	١٩٨١	٢٣
بارجواى	١٩٨٤	٤٥
فنزويلا	١٩٨٦	٢٧
بنجلاديش	١٩٨٢	٦٩
هونج كونج	١٩٨١	٥٥
كوريا الجنوبية	١٩٨٦	٢٧
ماليزيا	١٩٨٤	٤٠
الفلبين	١٩٨٣	٢٦
سنغافورة	١٩٨١	٥٧
تاوان	١٩٨٦	٢٣
تايلاند	١٩٨٥	٤٧
سيريلانكا	١٩٨٥	٥٧
مصر	١٩٨٤	٤٥
المغرب	١٩٨٢	٥٤
نيجيريا	١٩٨٢	٣٧

المصدر مأخوذ من:

UNCTC, 1988: 380-381

جدول رقم (٣)
متوسط أجر العامل في المناطق الحرة في بعض الدول النامية
(دولار / ساعة) ١٩٨٢

الدولة	متوسط الأجر في الساعة بالدولار
مصر	٠,٨ - ١,٣
المغرب	١,١٢ - ٢,١
موريشيوس	٠,٥٠ - ٠,٨٠
تونس	٠,٧٥ - ١,٥٠
هونج كونج	٠,٦٥ - ٠,٩٠
البنين	٠,٣٠ - ٠,٩٠
كوريا الجنوبية	٠,٩٠ - ١,٨٠
ماليزيا	٠,١٥ - ٠,٢٥
الفلبين	٠,٥٠ - ١,٥٠
سنغافورة	٠,٤٠ - ٠,٦٠
سيرلانكا	١,٠ - ١,٥
تايبوان	٠,٥٠ - ١,٢٠
تايلاند	٠,٦٥ - ٠,٨٠
تركيا	٠,٨٥ - ١,١٠
البرازيل	٠,٣٠ - ٠,٧٥
كوستاريكا	٠,٩٠ - ١,٢٥
جمهورية الدومينيكان	
هايتي	
كولومبيا	
المكسيك	
بوتريكو	

ملاحظة: الأجر في الساعة يشمل التأمينات الاجتماعية.

المصدر: Froebel, 1986: 470

قائمة المراجع

- Agarwal, J.P. (1980): Determinants of Foreign Direct Investment; A survey, *Weltwirtschaftsarchiv*, Bd. 116, Nr. 2.
- Agarwal, J.P. (1985) : Pros and Cons of Third World Multinationals, A Case Study of India, *Kieler Studien* 195, Tuebingen.
- Amin, S., (1975): Die ungleiche Entwicklung; Essay ueber die Gesellschaftsformation des peripheren Kapitalismus, Hamburg.
- Amin, S. (1974): Accumulation on a World Scale, Vol. 1, New York.
- Attia, Khalil Mohamed Khalil (1993): Beitrage privater auslaendischer Direktinvestitionen zur Entwicklung Aegyptens unter Beruecksichtigung der Investitions-und Geschaefsbanken, Dunker & Humblot, Berlin.
- Balasubramanyam, V.N. (1984): Incentives and Disincentives for Foreign Direct Investment in Less Developed Countries, in: *Weltwirtschaftsarchiv*, Bd. 120, S. 720-34.
- Baran, P.A. (1966): Politische Oekonomie des wirtschaftlichen Wachstums, Berlin.
- Barnet, R.J./Mueller, R.E. (1974): *Globsal Reac, The Power of the Multinational Corporations*, New York.
- Bohnet, M. (Hg) (1971) : Das Nord-Sued-Problem, Konflikte zwischen Industrie-und Entwicklungslaendern, Muenchen.
- Borner, S. (1988): International Finance and Trade in Polycentric World, (Hg.) *Proceeding of a Conference held in Basel by the International Economic Association*, London.
- Buckley, P./ Casson, M. (1985): *The Economic Theory of the Multinational Enterprise*, London.
- Cardoso, F.H./ Faletto, E. (1976) : Abhaengigkeit und Entwicklung in Lateinamerika, Frankfurt. Car, D.W. (1979): *Foreign Investment and Development in Egypt*, New York.

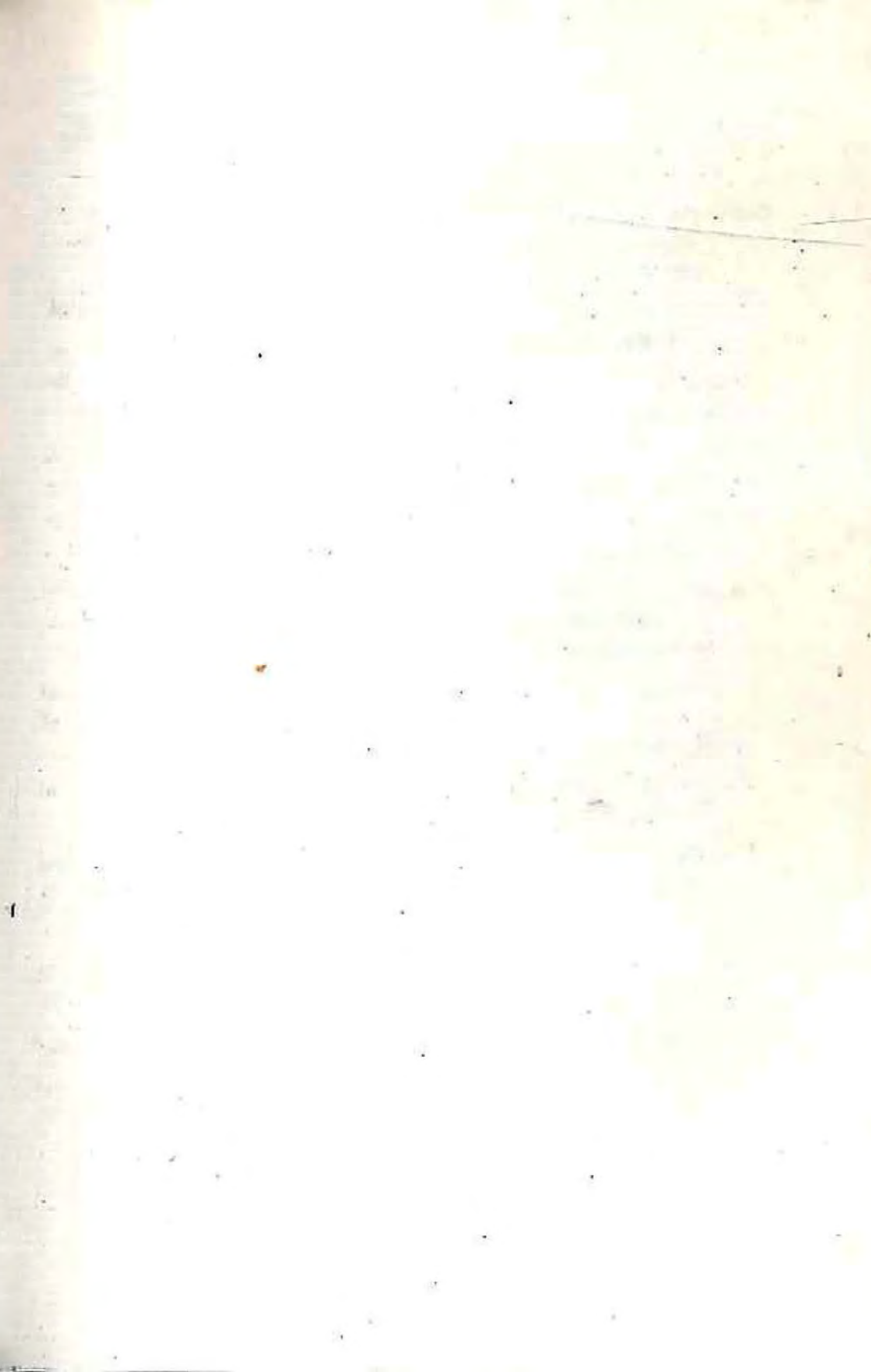
- Casson, M. (1983): *The Growth of International Business*, London.
- Casson, M. (1988): *Recent Trends in International Business: A New Analysis*, in: Borer, S. (Hg.) (1988), S. 215-240.
- Casson, M. (1986): *Multinationals and World Trade, Vertical Intergration and the Division of Labour in World Industries*, London.
- Caves, M. (1982): *Multinational Enterprise and Economic Analysis*, Cambridge.
- Dos Santos, T. (1973): *The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America*, in: Bernstein, H. (1973), S. 57-80.
- Caves, M. (1974): *Causes of Direct Investment; Foreign Firm's Shares in Canadian and United Kingdom Manufacturing Industries*, in: *The Review of Economics and Statistics*, Vol. LVI.
- Dams, Th. (1986): *Die Privatisierung der weltwirtschaftlichen Kapitalstroeme*, Freiburg (unpublished).
- Dos Santos, T. (1970): «The Structure of Dependence», in *The American Economic Review*, Vol LX, Nr. 2, S. 231-236.
- Dunning, J.N. (1973): *The Determinants of International Production*, in: *Oxford Economic Papers*, Bd. 25, S. 289-336.
- Dunning, J.N. (1989): *Trade and Foreign-owned Production in Service : Some Conceptual and Theoretical Issues*, in: Giersch, H. (Hg.) (1989), S. 108-150.
- Dunning J.H./Rugman, A. (1985): *The Influence of Hymer's Dissertation on the Theory of Foreign Direct Investment*, in: *American Economic Review*, Vol. S. 228-232.
- Dunning, J.N. (1979): *Explaining Changing Pattern of International Production: In Defence of the Electic Theory*, in: *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol. 41, No. 4, S. 269-295.
- Dunning, J.N. (1986): *The Investment Development Cycle Revisited*, in: *Weltwirtschaftsarchiv*, Bd. 122, S. 667-676.

- Dunning, J.H. (1981a): International Production and the Multi-national Enterprise, London.
- Dunning, J.H. (1981): Explaining the International Direct Investment Position of Countries: Towards Dynamic or Development Approach, in: Weltwirtschaftsarchiv, Bd. 117. S. 296-295.
- Frank, A.G. (1969): Latin America, Underdevelopment or Revolution, New York.
- Frank, A.G. (1977): Dependence is dead, long live dependence and the class struggle, in: World Development, Vol. 5, Nr. 4, April 1977.
- Frank, A.G. (1984): Critique and Anti-Critique, Essays on Dependence and Reformism, London.
- Frank, A.G. (1967): Capitalism and Underdevelopment in Latin America, Monthly Review Press.
- Frank, A.G. (1978): Weltwirtschaft in der Krise, Verarmung im Norden, Verelendung in Sueden, Hamburg.
- Frank, A.G. (1981): Crisis in The Third World, London.
- Froebel, F. u.a. (1977): Die neue internationale Arbeitsteilung, Reinbek, Hamburg.
- Froebel, F. u.a. (1968): Umbruch in der Weltwirtschaft, Reinbek, Hamburg.
- Furtado, C. (1964): Development and Underdevelopment, University of California Press, USA.
- Furtado, C. (1970): Economic Development of Latin America, Cambridge.
- Furtado, C. (1984): Akkumulation and Entwicklung, Frankfurt.
- Giersch, H. (1989): Service in World Economic Growth, Tuebingen.
- Grosse, R. (1989): Multinationals in Latin America, Routledge, London.
- Heidhues, F. (1969): Zur Theorie der internationalen Kapitalbewegung, eine kritische Untersuchung unter besonderer Beruecksichtigung der Direktinvestitionen, Tuebingen.

- Hymer, S.H. (1976) : The International Operation of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment, The MIT, Cambridge.
- Jahrreiß W. (1984) : Zur Theorie der Direktinvestitionen im Ausland, Versuch einer Bestandsaufnahme, Weiterführung und Integration partilanalytischer Forschungsansätze, Berlin.
- Kindleberger, C.P. (1969): American Business Abroad, London.
- Knickerbocker, F.T. (1973): Oligopolistic Reaction and the Multi-national Enterprise, Boston.
- Kraus, W. u.a. (1971): Ausbeutung der Entwicklungsländer durch Privatinvestitionen, in Bohnet, M. (Hg.) (1971), S. 141-159.
- Lall, S. (1985): Developing Countries in International Economy, Hong Kong.
- Lall, S. (1984): The Multinational Corporation, London.
- Lall, S. (1978): Transnationals, Domestic Enterprises and Industrial Structure in Host LDCs; A. Survey, Oxford Economic Papers, Vol. 30, S. 217-48.
- Lall, S. & Streeten, P. (1980): Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries, London.
- Lall, S. (1975): Is Dependence a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?, in: World Development. Vol. 3, Nr. 11 and 12, November/December.
- Lecraw, D.J. (1985): Hymer and Public Policy in LDCs, in: American Economic Review, Vol. 75, S. 239-244.
- Lenin, W.I. (1970): Der Imperialismus als höchstes Stadium des Kapitalismus, Berlin.
- Liem, N.H. (1980): Ausländische Privatinvestitionen auf den Philippinen, Voraussetzungen und Auswirkungen auf die sozioökonomische Entwicklung, eine Fallstudie, Frankfurt.
- Little, Ian. M. D. (1982): Economic Development, Theory, Policy, and International Relations, New York.

- MacDougall, G.D.A. (1960): The Benefits and Costs of Private Investment from Abroad: A Theoretical Approach, in: Economic Records, Vol. 36, S. 13-35, London.
- Mattler, H.S. (1988): Dircktinvestitionen: Gruende fuer das Entstehen von multinationalen Unternehmen, Frankfurt.
- Meier, G.M. (1976): Leading Issues in Economic Development, Third Edition, New York.
- Palma, G. (1978): Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?, in: World Development, Vol. 6, S. 881-924.
- Parry, T.G. (1985) : Internalization as a General Theory of Foreign Direct Investment: A Critique, in: Weltwirtschaftsarchiv, Bd. 121, S. 564-69.
- Pernstein, H. (Hg.) (1973) Underdevelopment and Development The Third World Today, Harmondsworth, England.
- Polak, J.J. (1989): Financial Policies and Development, Development Centre of The Organisation For Economic Co-Operation and Development, Paris.
- Pott, Ph. (1983): Direktinvestitionen im Ausland, Investitionsmotive und Hifsmittel bei der Entscheidung fuer die optimale Auslandsinvestition, Muenchen.
- Rugman, A. (1980): Internalization as General Theory of Foreign Direct Investment: A Reappraisal of Literature, in: Welwirtschaftsarchiv, Bd. 116, S. 365-79.
- Rugman, A. (1982): New Theories of the Multinational Enterprise, London.
- Rugman, A. (1981): Inside The Multinaltionals, New York.
- Seers, D. (1979) : Patterns of Dependence, in: Villamil, J.J. (1979), S. 95-112.
- Seers, D. (1983) : The Political Economyc of Nationalism, Oxford University Press, London.
- Senghass D. (1977): Weltwortschaftsordnung and Entwicklung-

- apolitik, Plaedoyer, fuer. Dissoziation, Suhrkamp Verlag, Frankfurt.
- Senghaas, D. (1987): Die Entwicklungsproblematik. Ueberlegungen zum Stand der Diskussion, in: Aus Politik und Zeitgeschichte, Nr. 8, S. 3-12.
- Streeten, P. (1975): Industrialization in a Unified Development Strategy, in: World development, Vol 13, Nr. 1, S. 1-9.
- Sunkel, O./Fuenzalida, F.F. (1979): Transnationalization and its National Consequences, in: Villamil, J.J. (1979), S. 67-93.
- Torado, M.P. (1981): Economic Development in The Third World, Second Edition, New York.
- UNCTC (1988): Transnational Corporations in World Development; Trends and Prospects United Nations, New York.
- Vernon, R. (1979): The Product Cycle Hypothesis in a New International Environment, in: Oxford Bulletin of Economic and Statistics, Vol. 41, S. 255-267.
- Vernon, R. (1969): International Investment and International Trade in the Product Cycle, in: The Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, Nr. S. 190-207.
- Vernon, R. (1977): Storm over the Multinationals, The Real Issues, Harvard.
- Villamil, J.J. (1979): Transnational Capitalism and National Development, New Perspectives on dependence, Great Britain.
- Weltbank (1988): Weltentwicklungsbericht.
- Wohlmuth, K. (1976): Multinationale Konzerne, Nationaler Markt und Unterentwicklung, in: Senghaas (Hg.) (1976), S. 97-101.
- Yonnopoulos, G.N. (1983): The Growth of Transnational Banking, in: Casson, M. (1983). S. 236-257.



تأثير نظم الحوافز والإعفاءات الضريبية على تحسين بيئة الاستثمار في مصر

د. مراندا زغلول رزق*

مقدمة :

يختلف نظام الضرائب من دولة الى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن النظام الضريبي هو مجموعة التشريعات والمؤسسات أو الأجهزة والسياسات التي تخطط وتنظم وتدبر عمليات تعبئة أو جباية الاقطاعات المالية والتي تحدد فلسفة وأهداف ودور النظام الضريبي والسياسات والوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق تلك الأهداف .

والضرائب لها دورها الهام في اطار كل من السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فإن النظم الضريبية لها دور حيوى في تحقيق أهداف هذه السياسات ، ففي الدول النامية تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات للسياسة الاقتصادية ، ولذلك تؤثر السياسة الضريبية بشكل فعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك ، والاستثمار ، والادخار ، والصادرات والواردات وكذلك تتأثر بها .

وحيث أن مشكلة أغلب الدول النامية ومنها مصر هي نقص الموارد الاقتصادية وسوء استخدام هذه الموارد وعدم انفاقها على الأوجه الضرورية للتنمية الاقتصادية السليمة ، مما يجعل دور السياسة الضريبية هاما ليس فقط كأداة لتمويل النفقات العامة ولكن كذلك كأداة لتوجيه هذا الاتفاق وفق متطلبات أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادى وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروات لتلك المجتمعات .

ولهذا يجب أن تأتى النظم الضريبية متوافقة ومتلائمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة حتى يكون للضرائب دور في المساهمة في تعبئة الفائض الاقتصادى اللازم لتمويل الاستثمارات القومية وتقديم إعفاءات من الضرائب المفروضة عليها تشجيعا لها — كذلك قد تتطلب التنمية الاقتصادية منح بعض الإعفاءات الضريبية للمدخرات والاستثمارات — ولذلك يتوقف نجاح السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها في المقام الأول على مدى تكاملها مع السياسات القومية الأخرى .

* مدرس بقسم الاقتصاد — كلية التجارة فرع بها — جامعة الزقازيق .

أهمية وهدف البحث :

وتأتى أهمية هذا البحث لتقييم تطبيق نظام الحوافز والاعفاءات الضريبية وبيان آثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الاستثمار ، والإخفاق ، وعجز الموازنة العامة للدولة والتي تنعكس على كافة نواحي الحياة الاقتصادية وذلك لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه وخاصة في الوقت الحالى واثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى ، كذلك تأتى أهمية هذه الدراسة لأنها جاءت بعد قيام المؤتمر الضريبى الثانى عن الاعفاءات الضريبية ودورها في التنمية والاستثمار وذلك في العام الماضى ١٩٩٤ محلين ومقيمين ما جاء من نتائج وتوصيات . كذلك التعرف على تطور التشريع الضريبى المصرى بدراسة مشاكل هذا النظام .

ويعتمد أسلوب البحث على التحليل النظرى للنظام الضريبى في مصر حتى عام ١٩٩٥ والتعرف على تطور التشريع الضريبى المصرى ووصف وتحليل الهيكل الضريبى ودراسة مشاكل هذا النظام ودراسة الاعفاءات الضريبية لمعرفة مدى فاعليتها كحافز على زيادة الاستثمار في مصر وتأثيرها على موارد الدولة .

وتطلبت الدراسة تحليل نظام الاستثمار في مصر وتطوره لمعرفة أهم الإنجازات التي تحققت من تلك الاستثمارات وأهم العقبات التي واجهت ذلك لمعرفة امكانيات التغلب عليها . ولحاحولة رسم سياسة استثمارية قائمة حيث ان معرفة تطور حجم الاستثمارات تعطى مؤشرا عن مدى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب هذه الاستثمارات وتنفيذها والعمل على رفع كفاءتها لتحقيق أكبر عائد اقتصادى واجتماعى ممكن .

أهمية النظام الضريبى في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

لكي تنجح السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية يجب مساهمتها في العديد من الاهداف منها : تحويل الموارد من ايدى الأفراد الى الدولة وذلك لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وتمويل برامج الاستثمار العام لزيادة انتاجية المشروعات الصناعية والتحويلية ، وضغط مستويات الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الكمالى منها وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية غير الضرورية وذلك لتخفيض معدل النمو في الاستهلاك كلما ارتفع الدخل القومى .

كذلك توفير الحوافز لتنمية المدخرات والاستثمارات عن طريق الاعفاءات والحوافز الضريبية كالمنح الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال من الأسواق الخارجية وعلاج مشكلة التطور التكنولوجى وتخلف فنون الانتاج (١) .

(١) د. المرسى السيد حجازى ، تقييم وظبى للنظام الضريبى المصرى ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٨٩ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

ويساهم النظام الضريبي بدرجات متزايدة في تحقيق هدف تمويل الموارد الاقتصادية من الأفراد إلى الدولة للمساهمة في تمويل الاستثمارات العامة .

ولقياس الطاقة الضريبية والعبء الضريبي (٢) في الاقتصاد القومي المصري ، نجد أن هناك معيارين أحدهما مباشر يتمثل في نسبة اجمالي الحصيللة الضريبية إلى اجمالي الدخل القومي ، والآخر هو المعيار غير المباشر وهو عبارة عن نسبة اجمالي الحصيللة الضريبية إلى اجمالي الإيرادات العامة . ويتضح من الجدول رقم (١) لتحميل العبء الضريبي منسوباً إلى الدخل القومي خلال الفترة من عام ٨٥/٨٤ - ٩١/٩٠ أنه يتراوح بين ١٤ر٤٪ و ١٨ر٣٪ وهو ما يقل عن النسبة التي حددها الاقتصادى (كوين كلارك) ، كما ينخفض عن المعدلات المثلل المحددة بواسطة خبراء المالية بهيئة الأمم المتحدة (٣) .

كما يتضح تزايد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة بالنسبة لاجمالي الحصيللة الضريبية والتي تزيد عن ٥٠٪ من اجمالي الحصيللة وهذا يعتبر مظهراً من مظاهر قصور السياسة الضريبية في مواجهة مشكلة الاختلال في نمط توزيع الدخل القومي والثروة ، وبالتالي في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة متمثلاً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وعدم استخدام الضرائب المباشرة لمواجهة مشكلة التضخم بآثارها السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية .

وإذا نظرنا إلى مكونات الحصيللة الضريبية ، نجد أن الضرائب على الاستهلاك حققت نسباً تتراوح بين ٢١٪ و ٢٦٪ من اجمالي الحصيللة الضريبية ، ونسباً تتراوح بين ٣٥٪ و ٤٢٪ من اجمالي الضرائب غير المباشرة (٤) ، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من الإيرادات السيادية تتحقق عن طريق الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة الاستهلاك وهذا يتنافى مع قاعدة العدالة الضريبية .

ولهذا ، لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي ككل والاعتماد بشكل أكبر على الضرائب المباشرة ، ودراسة هذه النوعيات من الضرائب على

(٢) نقصد بالأعباء الضريبية كافة ضرائب الدولة والضرائب المحلية ، ويضيف إليها البعض الأعباء شبه الضريبية مثل الاستقطاعات الإجبارية التي تقوم بجبايتها السلطات العامة أو شبه العامة خارج نطاق الضرائب مثل الرسوم .

(٣) يرى الاقتصادى « كوين كلارك » أن المعدل الأمثل يصل إلى نسبة ٢٥٪ من الدخل القومي في أوقات السلم ، وحدده خبراء المالية في الأمم المتحدة بنسبة ٣٠٪ ، ٤٠٪ من الدخل القومي كالمستويات المتحققة في الدول المتقدمة مثل إنجلترا ، فرنسا ، النرويج بلجيكا . انظر د. يونس أحمد البطريق ، النظرية العامة للنظام الضريبي ، المكتب المصري الحديث ، الإسكندرية عام ١٩٧٢ ، ص ٧٣ .

(٤) انظر إلى جدول رقم (١) .

(١) جدول رقم
المصروفات الفيزيائية بالمعيار المباشر
بالمليون جنيه

السنوات	الداخل القومي بالمليون جنيه	الداخل الفيزيائية المعيارية	الداخل الفيزيائية المعيارية	المعيارية الفيزيائية	الداخل الفيزيائية المعيارية	الداخل الفيزيائية المعيارية	الداخل الفيزيائية المعيارية
٨٥/٨٤	٣٨٢٩٨٦	٦١٧٨٥	٣٨٤٠٠	١٦٠	٦٢٢	١٠٠	١٤٤٢٧
٨٦/٨٥	٤١٩٩٦	٦٩٠٧٠	٤٠٧٢٠	١٣٤	٥٩٠	٩٧	١٤٨٩٠
٨٧/٨٦	٤٤٧٩٨٦	٧١٦١٤	٤٣٤٦٧	١٦٠	٦٠٧	٩٧	١٧٢٢٤
٨٨/٨٧	٥٨٧٨٤	٨٤٥٨١	٥١٥٨٠	١٤٤	٦١٠	٨٨	١٩٨٣٧
٨٩/٨٨	٦٨٦٦٨٧	١٠١٩٤٨	٦١٣٦٧	١٤٨	٦٠٢	٨٩	٢٤٠٧٣
٩٠/٨٩	٨٠٣٣٥	١٤٧٠٠	٨٩٧٠٠	١٨٣	٦١٠	١١٢	٣٩٢٠٠
٩١/٩٠	٩٨٢١١	١٧٨٦٢	٩٩٤٢٧	١٨٨	٥٥٧	١٠٠	٤٢٠٠

المصدر: وزارة التخطيط، السنوات من عام ٨٥/٨٤ إلى ٩١/٩٠ العمود (١) ، ألسان
العمود (٢) ، (٣) ممدوحها الحساب الختامي للدولة مائة عشرين
٩٠/٨٩ ، ٩١/٩٠ ، ممدوحها الموازنة العامة للدولة لنفس الفترة .

زيادة الإيرادات من ناحية وأثرها على الادخار العائلي وعلى الأسعار من ناحية أخرى وذلك لتقدير مستوى الضريبة ونوعية السلع التي تقرض عليها (٥).

ومن تحليلنا للعبء الضريبي منسوبا إلى الدخل المحلى الإجمالى فقد وصلت الحصيلة الإجمالية إلى ٣٥٤٪ عام ٩٠/٩١ (بيانات تقديرية للموازنة العامة للدولة) ، وهذا مؤشر لحالة الدولة رفع معدل العبء الضريبي للحصول على الإيرادات اللازمة للاتفاق العام ، ونجدها واضحة في الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب على الاستهلاك (٦) . وهو ما يحدث في أغلب الدول النامية بصفة عامة لانخفاض مستويات الدخل والثروات ومستويات المعيشة في تلك الدول ، ولصعوبة الاستقطاع في الضريبة على الدخل والثروة لاعتبارات سياسية ولانخفاض مستوى الوعي الضريبي لأفراد المجتمع وانخفاض كفاءة الإدارة الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب المباشرة بالمقارنة بالضرائب غير المباشرة ، كما تمثل الصعوبة الأساسية التي تواجه الدول النامية في فرض الضرائب غير المباشرة على سلع وخدمات تتسم بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها وليست على السلع الترفيهية والتي تتعارض مع هدف العدالة في توزيع الأعباء الضريبية . وهذا ما دعا البعض إلى اقتراح فرض ضرائب الانفاق على سلع وخدمات شائعة الاستعمال دون أن تكون ضرورية كما في الدول المتقدمة ، ففترض على وقود السيارات والمشروبات المختلفة خاصة الكحولية منها ، بجانب عدم اخضاع غالبية الأموال والدخول التي تتحقق للمصريين في الخارج للضرائب المباشرة في مصر لعدم استخدام مبدأ التبعية السياسية إلا بالنسبة لإيرادات رعوس الأموال المنقولة وللتركتات فقط وهذا لا شك نقد يوجه للنظام الضريبي في مصر ، بجانب وجود المتأخرات الضريبية وظاهرة التهرب الضريبي خاصة لأصحاب الدخل المرتفعة بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، مما يخفض الضغط الضريبي على الفئات المرتفعة الدخل ستة أضعاف من انخفاضه على الفئات محدودة الدخل في قانون ٨٧ لسنة ١٩٨٣ (٧)

ومع وجود المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد المصرى مع بداية التسعينيات واعتناق مبدأ الاقتصاد الحر ونظام آليات السوق ، ومع صدور قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق المال وتبنى الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادى وتوصية

(٥) د. سعد حانظ محمود ، عجز الموازنة العامة في مصر في الثمانينات ، أسبابه وأساليب مواجهته ، ندوة عن عجز الموازنة العامة للدولة ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ٢٦ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٣٤ ، معهد التخطيط القومى ، عام ١٩٩١ .

(٦) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٤٣ ، العدد الأول ، القاهرة ١٩٩٠ .

مصدر الدخل المحلى الإجمالى والذي بلغ ٥٠٤٦٩٩ مليون جنيه في عام ٩٠/٩١ (على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦ سنة الأساس) وكان اجمالى الحصيلة الضريبية في نفس العام ١٧٨٦٢ مليون جنيه .

(٧) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨٤ ، ص ٢٣ .

صندوق النقد الدولي بضرورة اصلاح النظام الضريبي المصرى لافتقاره الى استراتيجية واضحة وانما اعتباره مجموعة اجراءات تم اصدارها بشكل متفرق وفي فترات مختلفة وارتبط كل منها بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة . بل يجب ان تأخذ سياسة الاصلاح الآثار الاجتماعية بجانب تعظيم الموارد السيادية وزيادة الحصيلة لتحقيق اهداف النمو والاستقرار والعدالة (٨). وهذا ما دعا الى ضرورة احلال نظام الضريبة الموحدة محله، الذى صدر بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بغرض اصلاح النظام الضريبي المصرى مع التوصية بضرورة ان يسبق هذا التحول عدة تعديلات واصلاحات للنظام النوعى وان يكون التحول تدريجيا وان يتم التمهيد له فنيا واداريا .

وهكذا نجد ان للضرائب دورا مؤثرا في النشاط الإقتصادي وفي تعبئة مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمارات المرجو تحقيقها وخاصة عندما تحتاج الدولة لمشروعات استثمارية تتطلب فترة استرداد طويلة الاجل مثل الاستثمارات في الأنشطة الاجتماعية او البنية الأساسية (٩) .

تطور الاستثمار في الاقتصاد المصرى :

ان قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب الاستثمارات وتنفيذها بحيث يتحقق من ورائها المعدلات المقبولة من العائد الإقتصادى والاجتماعى ترتبط بكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعتمد على الدولة في قدرتها على رفع كفاءة هذا الاستثمار لتحقيق اكبر عائد اقتصادى واجتماعى والذي يستلزم بدوره تمشى حجم الاستثمار المرغوب او المقترح مع الطاقة او القدرة الحقيقية للاقتصاد القومى على استيعابه .

وبدراسة تطور الاستثمار في مصر منذ فترة الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ وحتى فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ نجد ان زيادة الاستثمار بالاسعار الثابتة كانت محدودة للغاية حتى عام ١٩٧٣ ، واذا ما اخذنا تطورات الاسعار في الحسبان ، فقد ارتفع من نحو ٣.١ مليون جنيه الى نحو ٣٦٢ مليون جنيه حتى عام ١٩٧٣ (١٠) . ثم ارتفع خلال الفترة من ٧٤-٨١/٨٠ فبلغ حجم الاستثمار الثابت الاجمالى نحو ١٢٦٥ مليون جنيه بدءا من عام ١٩٧٥ حتى وصل الى ٤.٥٠ مليون جنيه عام ٨١/٨٠ . وفي الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٦) بلغ حجم الاستثمار الثابت

(٨)

Musgrave R.A., Public Finance in theory and practice, 2nd Ed., McGraw-Hill Book Co., N.Y., 1976, pp. 210-212.

(٩)

H. Askari, J.T. Cummings and M. Glover, Taxation and Tax Policies in the Middle East, Butter worth Co., Ltd, England, 1982, p. 3.

(١٠) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٢/٨٢ ، يونيه ١٩٨٥ ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص ١٣٥ .

الاجمالى ٧٧٨٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٦٦٪ (١١). حتى بلغ في عام ٩٣/٩٢ نحو ١٦٩٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٧١٪ (١٢) .

ويعكس ارتفاع معدل الاستثمار ومعدل تغيره السنوى خلال هذه الفترة قدرة المجتمع على استيعاب استثمارات ضخمة في مجالات عديدة ، فقد ارتفع معدل الاستثمار / الناتج المحلى الاجمالى الى ٢٦٪ حتى ٨١/٨٠ (١٣) . وعند مقارنة معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات نمو الاستثمار . فاننا نلاحظ وجود قدر لا يستهان به من عدم الاتساق نتيجة للظروف التى سادت في مصر خلال فترة ما بين الحريين والتى انعكست آثارها الاقتصادية بشكل واضح على نمو كل من الاستثمار الاجمالى والناتج المحلى الاجمالى وتحريكهما في اتجاهات مختلفة ، فعلى سبيل المثال قد انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٢٣٪ عام ٨٢/٨١ الى ١٧٪ في عام ٨٤/٨٣ في حين انخفض معدل نمو الاستثمار الاجمالى بشكل اكبر من ١٧٪ عام ٨٢/٨١ الى ٦٪ عام ٨٤/٨٣ (١٤) . وهذا يؤكد وجود عوامل أخرى ترتبط بالظروف الاقتصادية الخارجية مثل تحويلات المصريين العاملين في الخارج والتي تؤدي الى زيادة الدخل القومى ولا ترتبط على الأقل مباشرة - بالتغير في الاستثمار .

وتشير النتائج من متابعة الاداء الاقتصادى عن عام ٩٣/٩٢ الى زيادة اجمالى الاستثمارات المنفذة الى ٣١٦٪ مليار جنيه ، خص القطاع الحكومى منها ١٧٪ مليار جنيه ، أما قطاع الاعمال العام والخاص والتعاونى ١٤٥٠ مليار جنيه ، وقد بلغت الاستثمارات المنفذة في القطاعات السلعية نحو ١٥ مليار جنيه ، كما نفذت مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية نحو ٧ مليار جنيه ، بينما بلغ ما نفذته مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية نحو ٩٥٠ مليار جنيه ، وفي عام ٩٥/٩٤ بلغ اجمالى الاستثمارات المنفذة الى ٣٩٤ مليار جنيه (١٥) .

وهذا يشير الى أن زيادة تمويل الاستثمارات تساعد على زيادة قدرة المجتمع على تعبئة موارده ، ومن ثم تحقيق تكوين رأس المال الذى يؤدي بدوره الى التوسع في الطاقة الانتاجية - على الا يكون على حساب مستوى الرفاهية في الحاضر - ولهذا فان تحليل نسبة الادخار الاجمالى الى الدخل

(١١) ارقام الاستثمار بدون قيمة الأرض والتغير في المخزون لعدم توافر البيانات الدقيقة والمنظمة عنها وان احتسابها يفسخ من قيمة الاصول الثابتة ويرجع مؤشر رأس المال الناتج .

(١٢) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٣/٩٢ ، ص ٧٣ .

(١٣) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتعبئة في مصر رقم (٣٠) ، ديسمبر عام ١٩٨٥ ، ص ٨ .

(١٤) مجلس الشورى ، تقرير لجنة المالية والاقتصادية .. مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

(١٥) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لعام ٩٦/٩٥ ، العام الرابع من الخطة الثالثة (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦) جدول رقم (٥) .

ومعدلات نمو الادخار سوف تظل مؤشرات لها دلالتها في تقييم كفاءة المجتمع وقدرته على تعبئة موارده ، فعلى سبيل المثال زاد اجمالى الادخار القومى (شاملا التحويلات) من ٥٨,٨٪ من اجمالى الاستثمار القومى حتى عام ١٩٧٣ الى ٧٤٪ حتى عام ١٩٨٣ ، وعلى الرغم من هذا النمو الكبير للتحويلات والزيادة في تغطية الاستثمارات ، فان ريع الاستثمارات مازال يعتمد في تغطية تمويله على عجز ميزان المدفوعات والذي يعانى بدوره ، بل يشكل قيда على نمو الاستثمار في المستقبل (١٦) . ويضاف الى هذه الظاهرة تمويل الاستهلاك بالقروض الخارجية وارتفاع الاهمية النسبية للقروض قصيرة الاجل ، كما ترتفع نسبة المكون الاجنبى في الاستثمار نتيجة استيراد المعدات والآلات والخبرة . ومن ثم ، فان التمويل التضخمى سوف يؤثر على اسعار الصرف .

وعلى الرغم من ذلك فقد اظهر تحليل توزيع الاستثمار على مكوناته العينية ارتفاع الاهمية النسبية لبند المبانى والتشييدات والتجهيزات والذي يمثل تطورا ايجابيا لزيادة الطاقة الانتاجية مع زيادة المخصص للالات والمعدات والعدد . وهنا يجب تذليل احدى العقبات وهى اجراء تعديلات على بعض التفاصيل للسياسات النقدية والائتمانية وسياسات الفائدة والسياسات الضريبية والسياسات التى تحد من جهاج التضخم لتحقيق حد ملائم من الاستقرار السعري لتأثير هذه السياسات على قوى السوق وبالتالي تؤثر على جذب الاستثمار لهذه المجالات ومدى ما تحققه من معدل عائد مناسب .

ولا شك ان احجام الاستثمار المطلوبة تفوق بكثير مستوياتها السائدة والمخططة ، فقد تبين ان قدرة الاقتصاد القومى على الاستيعاب كبيرة وخاصة في العائد الاقتصادى والاجتماعى للاقتصاد القومى بالمؤشرات القومية ، كمزيد من فرص العمل او خلق قيمة مضافة جديدة ، او تقليل الاعتماد على العالم الخارجى او توفير العملات الاجنبية النادرة . وهناك مؤشرات هامة لوجود قدرة كافية للاقتصاد القومى على استيعاب طاقات استثمارية جديدة في صناعات الغذاء ومواد البناء ووسائل النقل والآلات الزراعية والاسمدة والمبيدات وغيرها (١٧) .

كما تؤكد مؤشرات السوق وخاصة مؤشرات الربحية الجدوى المالية لهذه المشروعات ، ويبين تحليل الوفرة والندرة النسبية للموارد الفعلية لهذه الصناعات مكان الاعتماد على مصادر محلية متوفرة نسبيا في اوسع نطاق مع احتمالات استيراد بعض المكونات المحدودة . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان قوة العمل بشكلها النوعى الحالى تشكل قيда على

(١٦) معهد التخطيط القومى ، تضاييا التنبية والتخطيط في مصر رقم (٣٠) - ديسمبر ١٩٨٥ ؛

ص ٨ - ١١ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١ .

استيعاب طباقات جديدة (١٨) . ولتحويلها الى عامل محفز لتوسيع هذه الطاقات يجب احداث عدة تعديلات وادخال تطويرات على سياسات التعليم وتبني تكنولوجيا ملائمة لهذه التغيرات في قوة العمل . وتظل أحد القيود الأساسية التي تعوق إمكانات استيعاب الطاقات الانتاجية الجديدة لمجموعة المعوقات المتعلقة بالسياسات والمعوقات الادارية والتنظيمية ، منها على سبيل المثال التناقض بين سياسات التجارة الخارجية (عدم تقيد الواردات والاستيراد بدون تحويل عملة) وسياسات تشجيع الصناعة المحلية ، كذلك عدم الاتساق بين السياسات التجارية وسياسة سعر الصرف وتأثيرها على درجة وفرة مصادر تمويل الجانب الأجنبي ، وايضا عدم الاتساق بين السياسات الضريبية وكفاءة الجهاز الضريبي وتأثيره على إمكانات تعبئة المخزرات . أما المعوقات الادارية والتنفيذية فلها مظاهر عديدة منها وجود فجوة زمنية بين القرارات وبين تنفيذها ، ووجود تضارب بين الاولويات الاستثمارية للمشروعات ، وعدم استكمال الكثير من المشروعات الاستثمارية بسبب عدم التخطيط لتمويل المراحل التالية منها واقتقاد أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور قومي يأخذ الاولويات الاقتصادية والاجتماعية الكلية رغم أهمية ذلك .

اجراءات حماية الاستثمار لتنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصري :

ولما رأت حكومة مصر أن جميع قوانين الاستثمارات التي صدرت بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٧١ لم تحقق استثمارات ذات قيمة الا في مجال مشروعات البترول وصناعة الأدوية ، فقد وضعت أساسا اقتصاديا سليما فأصدرت القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام جديد لاستثمار المال العربي والأجنبي ثم أصدرت تعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لتذليل العقبات والصعوبات التي كانت تحد من حرية انطلاق رعوس الاموال العربية والأجنبية والوطنية، ثم أصدرت القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩ لأغراء المستثمرين على استثمار أموالهم .

وقد شهد الاقتصاد المصري في بداية التسعينيات تطورات هيكلية نتيجة التأثيرات المباشرة للتطورات العالمية - الاقتصادية وغيرها - ومن أبرز هذه التحولات انتشار التكتلات الاقتصادية الدولية ، ودخول الاتفاقية الجديدة للتجارة العالمية (W.T.O) حيز التنفيذ مع بداية عام ١٩٩٥ (١٩) ومما لا شك فيه أن هذه المستجدات الاقتصادية والسياسية، أصبحت تشكل ملامح جديدة لنظام عالمي اقتصادي جديد ، يستطيع الاقتصاد المصري في ظلله الانتقال

(١٨) وان هذا النوع من القيود يمكن التغلب عليه بشكل جزئي على الأقل من خلال سياسات التدريب والهجرة وتوزيع قوة العمل وادخال تعديلات على قوانين التأمين والمعاشات وبالتأثير على سياسات الأجور في الأجلين القصير والمتوسط .

(١٩) وهي اتفاقية تم التوقيع عليها في أوروغواي باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تحولت في بداية عام ١٩٩٥ الى منظمة دولية تطلق عليها منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) تختص بأعمال ادارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم اقرارها في اتفاقية الجات.

الى مرحلة جديدة تعتمد على تحرير الاقتصاد من كافة القيود الكمية والاعتماد على قوى السوق بما يتيح استخدام موارد الاقتصاد القومى بشكل أكثر كفاءة وفعالية ، من أجل زيادة معدل نمو الانتاج ورفع مستوى الانتاجية وجودة المنتجات وتشجيع التصدير وتنشيط سوق المال لخلق مناخ افضل للاستثمار .

ولقد تحقق جزء كبير من برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر وساهمت سياسة تحرير الاقتصاد المصرى فى تحرير التجارة الخارجية فى نطاق حماية السوق المحلية من الاغراق ومراقبة مستويات الجودة للسلع المستوردة بما يمتشى مع المواصفات المحلية . كما كان لتطبيق نظام التعريفات الجمركية الأثر فى حماية الصناعة المحلية أمام المنافسة غير المشروعة . هذا بجانب العديد من القرارات التى اتخذتها الحكومة للتيسير على المشروعات القائمة وتشجيع وجذب الاستثمارات الجديدة ، من أهمها الموافقة الفورية على المشروعات التى لا تتجاوز رءوس أموالها ٥٠ مليون جنيه والتى تقام فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية أو على غير الأراضى الزراعية ، بجانب تخصيص أراضى للمشروعات الصناعية بالمجان لمناطق الصناعة بمحافظات الصعيد على أن تتحمل الدولة تكاليف توصيل المرافق الى هذه المناطق ، ثم يتم تحرير عقود تهليك هذه الأراضى خلال ثلاث سنوات بعد تشييد المشروع وبدء الانتاج .

كما تجيء خطة التنمية التى يتميز بها الاقتصاد المصرى والتى تسعى الى القضاء على فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة المدخرات المحلية وتشجيعها من جهة وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى من جهة أخرى (٢٠) والعمل على زيادة الطاقات الاستثمارية وتشجيعها بكل الوسائل والأدوات وأهمها توفير المقومات الأساسية للاستثمار فى مجال التشريع الضريبى بهدف تحقيق المساواة من الادخار والاستثمار فى الاعفاءات الضريبية ، وأجراء التعديلات التشريعية الملزمة لتنشيط الانتاج والتصدير ، ودعم وتشجيع سوق المال حتى تحقق الأهداف المرجوة منها ، وزيادة الطاقات الاستثمارية من خلال منح حوافز مجزية ومشجعة للاستثمار خاصة فى المناطق النائية وللمشروعات الصغيرة واستغلال الطاقات المعطلة والعاطلة سواء بالقطاع الخاص أو بقطاع الأعمال العام أو القطاع التعاونى ، وتوحيد القوانين الحاكمة للاستثمار فى المناطق العمرانية والمدن الجديدة ، واعادة ترتيب أولويات الاستثمار لتتوجه الى المجالات التى يمكن تحقيق ميزة تنافسية واضحة فيها .

ونظرا لأهمية وخطورة قرار الاستثمار فى حياة المشروع ، لما يتضمنه هذا القرار من أموال ضخمة يخاطر بها المستثمر فى سبيل الحصول على

(٢٠) تهدف خطة التنمية الاقتصادية الى نمو الناتج المحلى بمعدل متوسط يبلغ ٦٪ خلال السنوات العشر القادمة وهو ما يزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى .

عوائد مناسبة يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية سواء كان يتبذل في قرار ادارى لتخصيص أموال ضخمة لخلق طاقات انتاجية جديدة او لزيادة الطاقات الانتاجية الحالية او المحافظة عليها ، فانه مهما تعددت حوافز الاستثمار او تنوعت المزايا او الاعفاءات الضريبية ، فلن يجدى ذلك ما لم تقتنع المنشآت والمستثمرون - المحليون او الاجانب - بأن المناخ العام للاستثمار في مصر ملائم ، وان السياسة الحكومية مستقرة وأن حقوق الملكية الخاصة مضمونة ، وان الخدمات العامة ومشروعات البنية تفعل بكفاءة في ظل موارد طبيعية متاحة وعمالة رخيصة وفرص استثمار مشجعة ومربحة .

ولارتباط قرارات الاستثمار بالهيكل التمويلي والذي يتطلب التنبؤ بالاياردات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة ، لهذا يتضمن القرار الاستثمارى تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة لهذا الغرض ، ولهذا يؤدي اتخاذ القرار الاستثمارى الى اغراق جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة مخصصة لفترة زمنية طويلة ، مما يتطلب البحث عن مصادر للتمويل سواء من الاقتراض او زيادة رعوس الأموال المحلية ، بجانب تشجيع رعوس الأموال الأجنبية وذلك لتمويل الاستثمارات التى تتضمنها خطة التنمية ووضع السياسات التى تعمل على تعبئة المدخرات المحلية وتشجيعها ودفعها نحو مشروعات استثمارية تخلق الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى .

السياسات الضريبية الحالية ودورها في تنمية الاقتصاد المصرى :

تعتبر السياسات الضريبية في الدول النامية عامة وفي مصر خاصة من أهم السياسات المالية ، أولا لأنها أهم مصدر لتمويل النفقات العامة واقامة المشروعات العامة وتمويل السياسات الاقتصادية لحل مشكلة التخلف الاقتصادي في هذه الدول . ثانيا لأنها الاداة الحقيقية لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فهي أداة توجه لتشجيع نشاط معين او مشروع معين او حماية صناعة محلية معينة او تشجيع نشاط زراعى محدد من خلال تمييزه في المعاملة الضريبية ، كما يمكن للسياسة الضريبية ان تحد من التوسع في نشاط معين او مشروعات معينة ، علاوة على تحقيق أهداف اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من استهلاك السلع الضارة بالمجتمع وبالصحة العامة ، بجانب الدور الهام للسياسات الضريبية كأداة تمويل والتي تعد وظيفة هامة ليس فقط في الدول النامية ولكن في الدول المتقدمة أيضا وخاصة في المشروعات الاستثمارية التى تتطلب فترة استرداد طويلة الأجل (البنية الأساسية) .

ومن هذا الدور الرئيس تؤثر السياسات الضريبية في التنمية الاقتصادية (٢١) والاستثمارية داخل المجتمع مما يساعد في تنفيذ خطط

التنمية ، وهنا يبرز دور الحوافز الضريبية في هذا المجال وجذب رعوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصرى .

فعالية نظام الحوافز الضريبية واثره على زيادة الاستثمار في مصر :

سبق ان ذكرنا ان السياسة الضريبية تعمل على فرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام باقامة مشروعات البنية الأساسية ، كما تعمل على زيادة ميل الأفراد نحو الادخار من خلال فرض ضرائب غير مباشرة أو بمنح حوافز ضريبية (٢٢) . لتشجيع الادخار عن طريق تخفيض سعر الضريبة أو الإعفاءات منها للعائد الناتج . وقد تلجأ السياسة الضريبية الى الأسلوبين معا ، ومن زاوية أخرى قد تعمل السياسة الضريبية من خلال الحوافز الضريبية على توجيه رعوس الأموال المحلية نحو الاستثمار في الأنشطة القادرة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادية المستهدفة بجانب انها تساعد على تجنب هروب هذه الأموال للخارج .

وتتعدد أشكال الحوافز الضريبية وتتنوع صورها (٢٣) فهي إما إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة ، أو رد أو استئصال الضريبة ، أو الإهلاك المعجل أو المؤجل أو نظام تأجيل الضريبة أو وقفها أو المعدلات التمييزية أو ترحيل الخسائر أو معونات الاستثمار .

ولدور الحوافز الضريبية المؤثر في توفير الأموال المحلية والأجنبية ، دعا الأمر كثيرا من الدول النامية ومن بينها مصر الى أن تتضمن سياستها الضريبية مجموعة من الحوافز الضريبية ، وان كانت الحكومة المصرية قد اهتمت بمنح هذه الحوافز في مجال الاستثمارات التى تمولها رعوس أموال أجنبية أكثر منها في مجال الاستثمارات الممولة برعوس أموال محلية . فقد صدر لهذا الغرض قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ٧٤ . وعندما أدرك رجال الاقتصاد المصرى أن المشروعات القائمة برعوس أموال وطنية لم تتل هذا القدر من المزايا والحوافز وان القوة التنافسية التى تمتعت بها المشروعات القائمة برعوس أموال أجنبية وعربية ترجع الى الإعفاءات الضريبية على الدخل الناتج لها . صدر القانون ١٣٢ لسنة ١٩٧٧ ليقرر

(٢٢) لزيد من التعريف بمفهوم الحوافز الضريبية للاستثمار انظر :

محمد مصطفى سويد ، اطار مقترح للحوافز الضريبية للاستثمار ، المؤتمر العلمى الأول لاستراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل - كلية التجارة فرع بها - جامعة الزقازيق ، مايو ، ١٩٩٥ ، ص ١ - ٢ .

(٢٣) لزيد من التفصيل : فتحى عبد الكريم الحلاج ، مشاكل الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية في مصر وكيفية ملاحها ، مجلة التشريع المالى والضريبي ، العدد ٨٤ ، مارس/ابريل ١٩٩٣ - ص ١٢٤ - ١٢٥ .

د. محمد هشام سيد الحمري ، الإعفاءات الضريبية وآثارها على قرارات الاستثمار ، مؤتمر السياسة الضريبية بين الواقع وآفاق المستقبل ، الجمعية المصرية للإدارة المالية ، القاهرة ، عام ١٩٩٠ ، ص ١٩٥ .

منح الحوافز التي منحت لمشروعات استثمار المال العربي والأجنبي والمشروعات الاستثمارية القائمة برعوس أموال محلية .

ولسنا بصدد سرد لجميع الاعفاءات الواردة في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، لكن وجدنا أن المشرع في هذا القانون قيد الاعفاءات للمشروعات في مجالات معينة بهدف تشجيع الاستثمار في هذه المجالات مثل مشروعات تربية النحل ، مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي ومشروعات الانتاج الداجني وحظائر المواشي وشركات مصائد الأسماك والشركات الصناعية . ولم يقتصر المشرع المصري على الاعفاء الضريبي فقط كحافز للاستثمار ، بل أخذ بالأنواع الأخرى للحوافز الضريبية مثل الاهلاك الإضافي بالإضافة الى الاهلاكات العادية ومعونات الاستثمار ، والأسعار التمييزية كأحد حوافز الاستثمار .

وينبغي علينا تقييم آثار الحوافز الضريبية على قرار الاستثمار وتوجيهها وفقاً لمتطلبات خطة التنمية في الاقتصاد المصري ، والتي تتضمن دراسة وقياس الآثار الناتجة على مستوى الاقتصاد القومي في شقين أساسيين ، الأول فيما يتعلق بقدرة الحافز على جذب رعوس الأموال . والثاني يتعلق بقدرة الحافز على توجيه الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها . وذلك بهدف اختيار الشكل المناسب والإكثر فعالية في التأثير على تلك القرارات (٢٤) .

أولاً : تتوقف قدرة الحافز الضريبي على جذب رعوس الأموال على ما يحدثه من تخفيض في قيمة الأعباء الضريبية ، فقد وجد أن نظام الاعفاء الضريبي الذي يقرره قانون الاستثمار المصري في صالح المشروعات قصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافي المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال . وهذا يفسر اتجاه المستثمرين في مصر نحو المشروعات التي تنتج سلماً استهلاكية ومشروعات التمويل والخدمات الاستثمارية والاستفادة عن المشروعات التي تحتاج رعوس أموال ضخمة وتحتاج لفترة بناء طويلة نسبياً لتحقيق عائد مناسب لأصحابها وقد استخدم معامل الارتباط لتوضيح العلاقة بين مقدار الاعفاءات الضريبية وحجم الأموال في المشروعات الاستثمارية ، فوجد أنه مرتفع مما يقطع بوجود ارتباط قوى بين حجم رعوس الأموال والاعفاءات الضريبية ويشير الى فاعلية واضحة لسياسة الاعفاءات الضريبية في تكوين رأس المال .

كما تشير الإحصائية الصادرة عن هيئة الاستثمار الى تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة من ٩٠/٦/٣٠ وحتى ٩٤/٦/٣٠ ، وأن المشروعات الاستثمارية في مصر سواء داخل أو خارج البلاد في زيادة مستمرة وذلك

(٢٤) د. يحيى حسين عبيد ، دراسة لكيفية اختيار الشكل المناسب للحوافز الضريبية في مجال ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، م ٦ ، ع ١ ، عام ١٩٨٢ ، ص ٦٠ .

نتيجة عدة عوامل تساعد على جذب المستثمرين وأن الإعفاءات الضريبية ليست هي السبب الرئيس والمباشر في زيادة الاستثمارات أو إقبال المستثمرين ، ولكن ربما يزيد دورها إذا تمت معالجة كل أوجه القصور مع أهمية وجود سياسات أخرى من الحوافز الضريبية تحقق فيها متوقعة أكثر مثل، سياسة الاستهلاك المعدل والمسموحات الاستثمارية مع تأكيد نجاح سياسة الإعفاءات الضريبية بالنسبة للمشروعات قصيرة الأجل .

ولهذا يجب أن تقتصر الإعفاءات والمزايا الضريبية على توجيه الاستثمار العربى والأجنبى نحو المشروعات والأنشطة التى يرغب الاستثمار فيها وخاصة المشروعات التى تبدأ صغيرة ولديها إمكانيات الاستثمار والنمو وتعمل على إعادة استثمار أرباحها فى نفس المشروع أو فى مشروعات أخرى داخل الدولة . وعدم المساواة بين منح الإعفاءات والمزايا الضريبية بين المشروعات الإنتاجية الكبيرة التى لا تكفى فترة خمس السنوات لاسترداد تكاليفها وبين المشروعات الاستهلاكية التى تسترد تكاليفها ربما فى أقل من عامين ، حتى لا يؤثر على توازن المشروعات .

كما تعتبر الضريبة النسبية من عوامل جذب الاستثمارات ، ولكن ارتفاعها إلى نسب قد تصل فى بعض الأحيان إلى ٥٠٪ يجعل المستثمرين يجهون عن الاستثمار فى مصر ، لهذا يجب القضاء على الأسباب التى تؤدى إلى هروب رؤوس الأموال المصرية إلى الخارج والتى تقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار وهى كفيلة بانعاش الاقتصاد المصرى (٢٥) ، ولهذا فيجب على واضعى السياسة الضريبية مراعاة أن يكون هناك حوافز ومنح أخرى والا تكون الإعفاءات هى الحافز الأساسى لجذب المستثمرين وأن التضحية بجزء من إيرادات الدولة فى الأجل القصير سيقلبه زيادة فى الدخل وتوفير فرص العمل ، وزيادة وتوسيع حجم التعامل فى السوق مما يؤدى إلى استرداد الضرائب لجزء من هذا الإعفاء فى النهاية .

كما أن وضع سياسة ضريبية تنقسم بالمرونة والمعقولة هام وضرورى، بحيث تتضمن نظاماً واضحاً للإعفاءات الضريبية وربطها بالتضخم ، يتناسب الإعفاء الضريبى مع ارتفاع الأسعار والابتعاد نهائياً عن الإعفاءات المؤبدة ، ويكون هذا الإعفاء موقوتاً لفترة زمنية معينة يخضع بعدها الإيراد للضريبة . كذلك ترشيد الإعفاءات بما يتلاءم مع تحقيق العدالة الضريبية مع التمييز فى المعاملة الضريبية بين المنشآت الصناعية، وغيرها سواء خدمية أو تجارية ، بحيث تتمتع الأولى بمزايا وحوافز تزيد عن الثانية تشجيعاً لها على الاستثمار والتنمية ، مع التمييز بين المنشآت الصناعية التى تقوم بتصدير منتجاتها للخارج عن غيرها تشجيعاً لها على اقتحام هذا المجال خدمة للاقتصاد

(٢٥) د. برهام محمد. عطا الله مزايا الاستثمار وخصائصه فى مصر ، دراسة مقارنة ، بحث مقدم فى ندوة مناخ الاستثمار الدولى فى مصر والتى نظمتها جامعة الأزهر ، ٧ - ٩ أبريل ١٩٩٢ ، ص ٦ - ٨ .

جدول رقم (٢)

تطور المشروعات الاستثمارية في جمهورية مصر العربية

في الفترة من ٩٠/٦/٣٠ وحتى ٩٩٤/٦/٣٠

القيمة بالمليون دولار

الإجمالي			مشروعات الاستثمار داخل البلاد			مشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة			السنوات
عدد	رؤوس	التكاليف	عدد	رؤوس	التكاليف	عدد	رؤوس	التكاليف	
المشروعات	أموال	التكاليف	المشروعات	أموال	التكاليف	المشروعات	أموال	التكاليف	
١٥٠٦	١٥٠٩٩	٢٥٩٤٨	١٣٥٦	١٣٨٠٥	٢٣٩٦٩	٢٠٠	١٢٩٤	١٩٧٩	٩٠/٦/٣٠
١٦٩٧	١٦٧٠٤	٢٩٢٥٨	١٤٤٧	١٥٢٥١	٢٦٨٣٠	٢٥٠	١٤٥٣	٢٤٢٨	٩١/٦/٣٠
١٨٦٢	١٩٦١٣	٣٤٠١٢	١٥٦١	١٣٩٦٦	٣١٣٢٤	٣٠١	١٦٤٧	٢٦٧٨	٩٢/٦/٣٠
٢١٥١	٢٢٤٠٢	٣٩٠٩٢	١٧٥١	٢٠٥٣٧	٣٦٠٢٧	٤٠٠	١٨٦٥	٣٠٦٥	٩٣/٦/٣٠
٢٤١٨	٢٥١٤٥	٤٣٩٣٤	١٩٧٤	٢٢٦٨٧	٣٩٣٨٣	٤٤٤	٢٤٥٨	٤٥٥١	٩٤/٦/٣٠

المصدر: هيئة الاستثمار، تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة من ٩٠/٦/٣٠ وحتى

٩٤/٦/٣٠، أعداد مختلفة، عام ١٩٩٥.

القومى وذلك على غرار ما تتبعه معظم الدول سواء متقدمة أو نامية ، على سبيل المثال ارتباط الإعفاءات الضريبية بأنشطة معينة مثل التشريع الأسباني بالنسبة للأنشطة الكهربائية والمعدنية ، أو معاملة نشاط التصدير معاملة ضريبية خاصة مثل التشريع اليابانى بالنسبة للصناعات التكنولوجية أو ربطا لإعفاءات الضريبة بحجم النشاط مثل التشريع اليونانى الذى يقضى بأن المشروعات الجديدة المستثمرة والتي يزيد رأس مالها عن ٦٠ مليون دراهمة أى ٢٠ مليون دولار أمريكى ، تعفى من كافة الضرائب والرسوم . أما فى تشريع الهند (وهى من الدول النامية مثل مصر) يتضمن التشريع الضريبى إعفاء ضريبيا يعادل ٢٥٪ من الأرباح بالنسبة للصناعات الجديدة للمشروعات لمدة ٨ سنوات ، بالإضافة الى إعفاء ضريبى يعادل ٢٠٪ من الأرباح لمدة عشر سنوات أخرى عندما تقع الوحدة الاقتصادية فى منطقة صناعية متخلفة (٢٦) .

وهكذا وجدنا أن الأشكال البديلة للحوافز الضريبية تساوت فى أثرها على جذب رعوس الأموال ، الأمر الذى أبرز أهمية الشق الثانى والذى يتعلق بقدرة الحافز الضريبى على توجيه الاستثمارات فى المجالات المرغوب فيها فى الدولة وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة خاصة الاستثمارات التى تتجه نحو الأصول الرأسمالية ، وتأتى هذه القدرة للحافز الضريبى من خلال ارتباطه المباشر بحجم الاستثمار فى أصول رأسمالية . فنجد فى التشريع الضريبى المصرى اختلافا بين الإعفاءات الواردة فى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والإعفاءات الواردة فى القانون ٤٣ لسنة ٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ففى القانون الأول نجد قصور الإعفاءات على مشروعات معينة كما وردت فى المادتين ٣٣ ، ١٢٠ (٢٧) ، وهنا فإن المشرع يسعى لجذب الاستثمارات لتلك المشروعات لتنمية هذه القطاعات والتى تحتاج عادة الى رعوس أموال كبيرة للاستثمار فى أصول رأسمالية . وهنا نجد أن الإعفاء الضريبى فى المادة ١٢٠ من القانون قد ربط بين الحافز الضريبى والاستثمار فى أصول رأسمالية ، كذلك المادة ١٧ ، ١١٧ من القانون تنص على إعفاء ضريبى للأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الرأسمالية أو التعويض عنها وذلك فى حالة استخدام حصيلة البيع أو التعويض فى شراء أصول رأسمالية أخرى جديدة تؤدى الى زيادة الإنتاج وتحسينه خلال نفس

(٢٦) د. نادية راضى عبد الحليم ، دراسة انتقادية لتأثير المحفزات الضريبية فى القوانين المصرية على مناخ الأعمال ، المجلة العلمية لكلية التجارة - فرع جامعة الأزهر للبنات الممدد ٩ يناير ١٩٩٢ ، ص ١٩٢ - ١٩٥ .

(٢٧) فقد نصت المادة ٣٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على إعفاء بعض المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية منها أرباح مشروعات تربية النحل ، أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضى ، أرباح شركات الإنتاج الداجنى، وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الأسماك ، أرباح مشروعات مراكب الصيد التى يملكها أعضاء بالجمعيات التعاونية لصيد الأسماك . كما تنص المادة ١٢٠ من نفس القانون على الإعفاء من الضريبة على أرباح شركات الأموال لأوجه النشاط المنصوص عليها فى المادة ٣٣ ، وذلك بالبند ٥ ، ٦ ، ٧ أما البند ٨ فينص على إعفاء أرباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من الضريبة على أرباح شركات أموال لمدة خمس سنوات وفقا للشروط المعلنة . انظر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

السنة التي تم فيها البيع أو السنتين التاليتين ، ولا شك أن هذا الاعفاء يعد ميزة ضريبية وحافزا للاستثمار في أصول رأسمالية جديدة تستفيد منها المشروعات القائمة .

وفي دراسة أعدها أحد الباحثين (٢٨) عن العلاقة بين أسلوب الاعفاء الضريبي ومواصفات المشروع الاستثماري الذي يستفيد أقصى استفادة ممكنة ، ظهرت عدة نتائج أهمها تأثير الاعفاء الضريبي الضعيف على المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وعلى ربحيتها ، كما أنه غير مؤثر بالنسبة للمشروعات التي تحقق أرباحا مرتفعة في السنوات الأخيرة من عمر المشروع وكذلك بالنسبة للمشروعات ذات التكلفة العالية في رأس المال .

والخلاصة أن أسلوب الاعفاء الضريبي أو الأسعار المخفضة للضريبة لا تشكل أهمية كبيرة في توجيه الاستثمارات نحو المجالات المرغوب فيها ، إلا إذا اقتصر هذا الأسلوب على بعض المجالات - يمنح للمشروعات التي تحتاج الدولة إلى الاستثمارات فيها ، أو للمناطق الجغرافية المعينة التي ترغب في تنميتها (٢٩) - ولهذا فنحن في مصر في حاجة إلى سياسة ثابتة وواضحة للاعفاءات الضريبية على اختلاف صورها ، سياسة تستند إلى معايير مقبولة ومتكاملة من الناحية النظرية والعملية (٣٠) . وأن السياسة الضريبية الناجحة ليست هي تلك التي تمنح مزيدا من الحوافز الضريبية بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين العوامل التي تؤثر في قرار الاستثمار ، فهي تلك السياسة التي تختار أنواع الحوافز الضريبية التي يترتب عليها جذب الاستثمارات التي تساعد الدولة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية ، وإذا تحقق ذلك فإن الأثر السلبي يصبح لا ضرر منه بل أن محصلة الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق سياسات الحوافز الضريبية متعددة ومتداخلة وتنصب في مقدار ما تحققه مشروعات الاستثمار المنشأة في زيادة ناتجها القومي وما تحققه من قيمة مضافة ، حيث ارتفاع الناتج القومي هو ارتفاع في الدخل القومي وناتج لتكوينات رأسمالية ساهمت في تحقيق هذا الارتفاع ، وهو مؤشر لما يحدث من تأثير على ميزان المدفوعات عن طريق تخصيص جزء من هذا الناتج للتصدير وبالتالي زيادة الصادرات أو تحقيق هذا الناتج لاكتفاء ذاتي من سلع كانت تستورد ومن ثم

: (٢٨)

ElIraqui, Iraqui A., «The Impact of tax Incentive on the Profitability of Foreign Investment projects in Egypt», L'Egypte contemporaine, 1983, pp. 83-99.

(٢٩) د. يحيى حسين عبيد ، دراسة لكيفية اختيار الشكل المناسب للحوافز الضريبية في مجال ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد ٦ ، ع ١ ، عام ١٩٨٢ ص ٧٠ - ٧٩ .

: (٣٠)

Cedric Sandford, Social Economics, Heinemann Educational Books, London, 1977, pp - 149-150.

ينخفض حجم الواردات ، ودلالة ذلك على ما تحقق للمجتمع من تقدم تكنولوجى .

وتقييم التجربة المصرية فى مجال جذب الاستثمارات وتشجيعها ببعض سياسات الحوافز الضريبية مثل الاعفاء الضريبى لدخل المشروعات الاستثمارية لعدد معين من السنوات ، وتخفيض سعر الضريبة على الأنشطة الصناعية ، والاستهلاك الإضافى للآلات والمعدات الجديدة اللازمة للإنتاج ، والأخذ بالمعدلات التمييزية فى مجال الضرائب الجمركية على السلع التى تدخل فيها مكونات مستوردة بجانب مكونات محلية ، وجد أن هذه التجربة يشوبها بعض أوجه القصور ، علاوة على صدور قوانين متعددة أخذت بها سياسات الحوافز الضريبية (٣١) وأن هذه السياسات لا يرتبط منحها بالخطط الاقتصادية ولهذا يجب منح الحوافز الضريبية للمشروعات التى تتطلبها الخطط الاقتصادية ، فقد اقتصر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على نوع معين من الحوافز الضريبية وهى سياسة الاعفاء الضريبى (أسلوب الإجازة الضريبية) والذى واجه كثيرا من الانتقادات (٣٢) أهمل أن بعض المشروعات تحقق أرباحا ضخمة بدءا من السنة الأولى لنشاطها ، على حين أن أغلب المشروعات الإنتاجية عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر فى السنوات الأولى من بدء نشاطها . كما أن الإجازة الضريبية لها تأثير ضئيل على المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وبالتالي لها تأثيرها الضعيف على ربحية تلك المشروعات ويؤدى ذلك الى ضعف سياسة الاعفاء الضريبى فى تحقيق الهدف منها ولهذا لابد من وضع شروط وقواعد معينة أو ضوابط تجعل لها تأثيرا إيجابيا على المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار معا ، وينطبق هذا النقد على الحوافز الضريبية فى قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وكذلك الحال بالنسبة للحوافز الضريبية فى قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ مع ضرورة توافر دراسات تحليلية دقيقة وبيانات واحصاءات جادة تقيس مدى استفادة الاقتصاد القومى من هذه الاعفاءات ومقارنته بحجم الضياع الذى حرمت منه الدولة من الضرائب ومدى تأثيره أيضا على الاقتصاد القومى .

ولهذا يجب علينا دراسة الأساليب المناسبة للحوافز الضريبية الأخرى بعد دراسة أوجه النقد المختلفة وعلى ضوء التجارب السابقة للدولة والثغرات التى ظهرت عند التطبيق لمثل هذه الاعفاءات ، فعلى سبيل المثال كان يمكن للمشرع أن ينص على زوال الاعفاء فى حالة انتهاء المشروع بعد فترة الاعفاء ، وأن يكون من حق الدولة إخضاع السنوات التى تمتعت بالاعفاء وتتبع المشروع وأصحابه لسداد حقوق الدولة . ثم اشتراط حصول

(٣١) أراجع لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وتمثل الاعفاءات فى المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ثم المادة ٣١ ، ٣٧ الخاصة بالمناطق الحرة هيئة الاستثمار .

(٣٢) د . رؤوف عبد المنعم ، تقييم الاعفاء الضريبى المقرر بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية ، بحث غير منشور - كلية التجارة - جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٦ ، ص ٥ .

المشروعات على موافقة هيئة الاستثمار من شأنه جعل قبول المشروعات التي تحتاجها الدولة وفي إطار الخطة الاقتصادية لها (٣٣) ، ومن أمثلة الأساليب الأخرى للحوافز الضريبية ، أن يكون الاعفاء بنسبة من قيمة الانتاج الذي يتم تصديره للخارج وذلك بهدف تشجيع عملية التصدير ، ولهذا يتمتع المشروع الذي يقوم بالتصدير طوال عمره الانتاجي على هذه النسبة مادام مستمر في التصدير ، أو يمكن للمشروعات التي ترى الدولة تشجيعها أن تتمتع باعفاء جزئي من الضريبة على مدار عمر المشروع ، أو يمكن أن يكون الحافز على هيئة جواز خصم تكاليف أكبر من أرباح المشروعات التي يراد حفزها مثل خصم تكاليف الاقتراض من الخارج أو خصم تكاليف استيراد التكنولوجيا الحديثة كتكاليف استثمار ، أو خصم أقساط استهلاك عالية نسبيا للأصول الجديدة فائقة التقدم أو حديثة الاختراع حسب سنة ظهورها عاليا أو تكاليف أبحاث أو تكاليف إنشاء مجموعات بحثية لتطوير المنتجات وارتفاع جودتها . كما يمكن تقرير إعفاءات على استيراد أدوات الانتاج وقطع الفيار للآلات أو استيراد الآلات الانتاجية لتشجيع النشاط الصناعي ، أو تقرير إعفاءات أو تخفيض حد الضريبة بالنسبة للمشروعات التي تقوم بصناعة الآلات الانتاجية في مصر لتشجيع قيام المشروعات التي تقوم بتصنيع المصانع التي تشجع النشاط الصناعي والتي كان إل قانون يسمح بتحويل أرباح شركات استثمار المال العربي والأجنبي للخارج ، فيمكن بقاء أكبر جزء من هذه الأرباح بالداخل لإعادة استثماره عن طريق فتح إعفاءات على الاحتياطات التي تقتطع من الأرباح أو إعفاء نسبة منها أو فرض ضريبة إضافية على الأموال المحولة للخارج ، وعلى أن يحكم هذه الإعفاءات الضريبية لجنة أو مجلس مختص للتأكد من عدم تعارض هذه الإعفاءات مع الاستراتيجية العامة للضريبة أو للسياسة الضريبية للدولة وخاصة ونحن بصدد الأخذ بنظام الضريبة الموحدة الذي يجب أن نعيد النظر فيه بالنسبة لبعض تلك الإعفاءات التي لا تكون على الدخل المتولد مباشرة من نشاط يخدم أهداف التنمية حتى لا تزيد سياسة الإعفاءات والتوسع فيها إلى زيادة معدل العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة لإجمالي الموارد القومية والذي وصل إلى ١٩٪ حتى عام ١٩٨٩/٩٠ (٣٤) .

وفي السنوات الأخيرة تم تطوير استخدام إحدى الأدوات الخاصة بالتحليل الضريبي الذي يعتمد على مدخل المعدلات الضريبية الحدية الفعالة في كثير من الدول النامية ، ويهتم هذا المدخل بتحليل آثار الأنواع المختلفة للحوافز الضريبية وتقييمها من خلال حساب أثرها على المعدل الضريبي الحدي الفعال للمنشأة ، بحيث يبين أي آثار فردية لأحد الحوافز على الاستثمار ،

(٣٣) محمد محمد حسن الحاي ، الإعفاءات الضريبية ومدى فعاليتها كحافز وتأثيرها على موارد الدولة ، المؤتمر الضريبي الثاني لجمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ ، ص ١٥ - ١٨ .
(٣٤) فاروق مرسى متولى ، الإعفاءات الضريبية ومدى تأثيرها على موارد الدولة ، المؤتمر الضريبي الثاني عن الإعفاءات الضريبية ودورها في التنمية والاستثمار ، جمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ ، ص ٢٠ - ٢١ .

أو آثار تنافسية يلغى عائد أحد الحوافز عائد حافز آخر (٣٥) . ولذلك يصبح من المهم على الدول النامية ومنها مصر دراسة تأثير الحوافز الضريبية وبدائلها المختلفة على قرارات الاستثمار (٣٦) .

السياسات التشجيعية المطلوب تخطيطها لتحسين وزيادة الاستثمار :

بنظرة متأنية لاهم نتائج تطور الاستثمار في الاقتصاد المصري ، نجد عدم تناسب حجم الاستثمار مع عدد المشروعات التى تعمل فى مجال الاستثمار وتدنى قدرة هذه المشروعات على علاج مشكلة البطالة وان عائد الاجور بالنسبة للدخل القومى يمثل نسبة ضعيفة جدا ، حيث يتساوى معدل الأجر بين القطاع الخاص والعام والحكومى ويكون أكبر من معدل الأجر فى القطاع الاستثمارى .

كذلك ضعف رعوس الأموال المستثمرة وصغرها بما لا يتناسب مع هدف الدولة من قيام مشروعات كبيرة وعدم ملائمة التوزيع الهيكلى لقطاع الاستثمار لعملية التنمية ساعد على عدم استفادة مضر من موقعها الجغرافى المتميز فى مجال جذب الاستثمارات سواء على الصعيد المحلى أو بالنسبة للمناطق الحرة .

وهكذا فان الحوافز الضريبية لم تحقق نتائج عالية من الناحية العملية والاهداف المرجوة منها فى مجال الاستثمار الداخلى والمناطق الحرة ، لوجود مشاكل غير تقليدية تعاني منها مصر ، مما يستوجب التدخل بأساليب غير تقليدية لهذه المشاكل وادخال التعديلات المناسبة على التشريع الذى يتضمن مشروعات الاستثمار أو المتعلق بالحوافز الضريبية وادخال المحددات اللازمة لزيادة فاعلية هذه الحوافز ، فهى ليست هدفا فى حد ذاته ولكنها وسيلة لجذب رعوس الأموال لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق ارتفاع فى الدخل القومى من جانب وتخفيض عجز ميزان المدفوعات المصرى من الجانب الآخر لزيادة مستوى الرفاهية للمواطن المصرى وتحقيق ما يطلق عليه البعض حوافز ذات عائد اقتصادى أو حوافز ذات منظور اقتصادى .

ولهذا يجب أن يكون أمام المشرع كل المشاكل الاقتصادية وأهمها النقص الحاد لرعوس الأموال اللازمة لإدارة التنمية فى كل القطاعات ، ونقص

(٣٥) لمزيد من التفصيل ارجع الى :

د. أمين السيد أحمد مصطفى ، عوائد وتكاليف الحوافز الضريبية فى البلاد الأخذة فى النمو أو البلاد النامية ، دراسة مقارنة ، المؤتمر الضريبى الثانى ، جمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ ، ص ٣٢ - ٣٤ .

(٣٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

— Sam A. Hicks, Choosing the form for business tax incentives, the Accounting Review, Vol. III No 3, July 1976.

— Joint Committee on taxation, tax policy and Capital formation, April. 4, 1977.

التكنولوجيا والخبرة العالمية في معظم المجالات غير التقليدية^{١٠} واحتياج مشروعات المرافق الأساسية ، وخلق مناطق جذب عمراني جديدة وزيادة الواردات كنسبة مئوية من احتياجات البلاد وقصور في خطط التصدير بما لا يعكس نشاطا اقتصاديا خارجيا ملحوظا ، على ان تعالج الاعفاءات الضريبية كل هذه المشاكل السابقة الذكر كخطوة أولى ، ثم تتساوى محصلة الحوافز الضريبية والثمن المدفوع فيها بهدف اصلاح الاقتصاد القومي ككل . وحتى يتحقق هذا الاطار العام للحوافز لابد من تهيئة مناخ للاستثمار ليكون متناسبا مع ضرورة توقيع الاتفاقية الدولية لضمانات الاستثمار ومحاولة التركيز على الحوافز غير الضريبية ووضعها في ضوابط وعدم اللجوء الى الحوافز الضريبية الا عند الضرورة وبعد دراسة لاثرها وبعدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولهذا نوصي بدراسة آثار جدوى تلك الاعفاءات من حيث التكلفة والعائد ، واختلاف مدة ونسب الاعفاء باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري ودرجة اهميته للاقتصاد ، واعادة صياغة النظام الضريبي المصري في اطار استراتيجية متكاملة للنظام الضريبي والاقتصادي والاجتماعي تحدد به اهداف النظام الضريبي بصورة واضحة ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية المختلفة .

ووضع الضوابط التي تضمن بقاء المستثمر بعد انقضاء فترة الاعفاء واستمراره في النشاط وليكن ذلك في شكل مضاعفة الضريبة عن فترة الاعفاء اذ ما أنهى نشاطه قبل مضي ضعف فترة الاعفاء .

خاصة وان الموارد الضريبية التي تتولى الدولة جبايتها بلغت خلال عام ٩٤/٩٣ (٣٢.١٠٩) مليون جنيه في مقابل (٢٨.٤٦٢.٢) مليون جنيه في عام ٩٣/٩٢ وبمعدل نمو قدره ١٢.٥٪ والذي يشير الى اهتمام الدولة بضبط عملية تحصيل الموارد المستحقة لها وتنشيطها (٣٧) . كما بلغت الاستخدامات الاستثمارية للأجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية نحو ١١.٣ مليار جنيه ونحو ١.٨ مليار جنيه استثمارات لقطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني ليصل اجمالي الاستثمارات المستهدفة لقطاعي الحكومة والأعمال والخاص والتعاوني نحو ٣.٠ مليار جنيه (٣٨) .

(٣٧) معهد التخطيط القومي ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام ٩٤/٩٣ - جدول رقم (٥) الإيرادات السيادية عن السنة المالية ٩٤/٩٣ ، ص ١١ .
(٣٨) المصدر السابق ، جدول (١٨) ص ٣٧ .

خاتمة :

خلصت الدراسة الى اهمية النظام الضريبي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وأن تكون النظم الضريبية متوافقة ومتلائمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وعلى مدى تكاملها مع الدراسات القومية الأخرى ، فقد أوضحت الدراسة التحليلية لنظام الحوافز والاعفاءات الضريبية مدى فاعليته كحافز على زيادة الاستثمار في الاقتصاد المصري وزيادة موارد الدولة ، وبيان الانجازات التي تحققت بالفعل ودراسة القدرة الاستيعابية للاستثمارات وتنفيذها والعمل على رفع كفاءتها ، وبيان اهم العقبات التي واجهت ذلك ، حيث يعتبر النظام الضريبي المصري مجموعة اجراءات صادرة بشكل متفرق وفي فترات مختلفة ينقصها وجود استراتيجية واضحة والذي انعكس على كثير من المتغيرات الاقتصادية ومنها معدلات الاستثمار الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي وتحركها في اتجاهات مختلفة .

ومع اهمية زيادة تمويل الاستثمارات لزيادة قدرة الاقتصاد المصري على تعبئة موارده وتحقيق التكوين الرأسمالي ودوره في توسيع الطاقة الانتاجية . وجب اجراء التعديلات على بعض التفاصيل للسياسات النقدية والائتمانية والسياسات الضريبية وسياسات الفائدة للحد من جماح التضخم لتأثيرها المباشر على سياسة جذب الاستثمارات في الاقتصاد المصري . وهذا ما دعا المشرع المصري في اصدار القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٥ الى اغراء المستثمرين على استثمار أموالهم داخل الاقتصاد والعمل على زيادة الطاقات الاستثمارية وتشجيعها بكل الوسائل والأدوات وأهمها توفير المقومات الأساسية للاستثمار في مجال التشريع الضريبي وتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار في الاعفاءات الضريبية ومنح حوافز مجزية ومشجعة له خاصة في المناطق النائية وللشروعات الصغيرة .

وأوضحت الدراسة أن نظام الاعفاء الضريبي الذي قرره قسانون الاستثمار المصري جاء في صالح المشروعات قصيرة الأجل ذات معدل الربح الصافي المرتفع والتكلفة المنخفضة لرأس المال . كما تبين أن الاعفاءات ، الضريبية ليست هي السبب الرئيس والمباشر في زيادة الاستثمارات أو في اقبال المستثمرين ، ولهذا يجب زيادة دورها اذا تمت معالجة كل أوجه القصور ومع وجود سياسات أخرى من الحوافز الضريبية مثل تشجيع سياسة الاستهلاك المعجل وسياسة المسوحات الاستثمارية . كما يجب قصر الاعفاءات ، والمزايا الضريبية على المشروعات التي تبدأ صغيرة ولكن لديها امكانيات الاستثمار والنمو والتي تعمل على اعادة استثمار أرباحها في نفس المشروع وفي مشروعات أخرى مكملة له داخل الدولة . وفتح المشروعات الانتاجية الكبيرة التي لا تكفي فترة خمس السنوات اعفاء مزيد من الحوافز والمزايا حتى يحدث توازن في المشروعات بشرط أن تكون هذه الاعفاءات موقوتة بفترة زمنية معينة تخضع بعدها للضريبة . وأعطت الدراسة عدة أمثلة لبعض التشريعات الضريبية والاعفاءات التي قررتها عدة دول متقدمة ونامية للاقتداء بها .

والخلاصة أننا في حاجة الى سياسة ثابتة وواضحة للاعفاءات الضريبية تستند الى معايير متكاملة واختيار الحوافز الضريبية التي تجذب الاستثمارات المطلوبة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية، ووضع دراسة للأساليب المناسبة للحوافز الضريبية الأخرى غير أسلوب الإجازة الضريبية المتبع والتي تضمنتها الدراسة مع إعادة النظر لبعض الاعفاءات ودراسة الآثار المترتبة على أنواع أخرى من الحوافز الضريبية ومعرفة أثرها على المعدل الضريبي الحدي الفعال للمنشأة . وحتى يتحقق هذا ، لابد من تهيئة مناخ الاستثمار في مصر مع إعادة صياغة النظام الضريبي ودراسة تكلفة وعائد الاستثمار في مصر ودراسة تكلفة وعائد الاعفاءات والحوافز الضريبية وذلك في إطار استراتيجية متكاملة للنظام الضريبي والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

قائمة المراجع

اولا - المراجع العربية :

- (١) د. أمين السيد احمد مصطفى ، عوائد وتكاليف الحوافز الضريبية في البلاد الآخذة في النمو أو البلاد النامية ، دراسة مقارنة ، المؤتمر الضريبي الثانى ، جمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ .
- (٢) د. برهام محمد عطا الله ، مزايا الاستثمار وضماناته في مصر ، دراسة مقارنة ، ندوة مناخ الاستثمار الدولى في مصر ، جامعة الأزهر ، ٧ - ٩ أبريل ١٩٩٢ .
- (٣) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
- (٤) د. رعوف عبد المنعم ، تقييم الاعفاء الضريبى المقرر بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية ، بحث غير منشور ، كلية التجارة - جامعة القاهرة عام ١٩٨٦ .
- (٥) د. سعد حافظ محمود ، عجز الموازنة العامة في مصر في الثمانينات، اسبابه واساليب مواجهته ، معهد التخطيط القومى ، عام ١٩٩١ .
- (٦) أ. فاروق مرسى متولى ، الاعفاءات الضريبية ومدى تأثيرها على موارد الدولة ، المؤتمر الضريبى الثانى عن الاعفاءات الضريبية ودورها في التنمية والاستثمار ، جمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ .
- (٧) أ. فتحى عبد الكريم الحلاج ، مشاكل الحوافز الضريبية للمشروعات الاستثمارية في مصر وكيفية علاجها ، مجلة التشريع المالى والضريبى ، مارس/أبريل ١٩٩٣ .
- (٨) المؤتمر الضريبى الثانى ، جمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ .
- (٩) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٥/٩٦ ، عام ١٩٩٥ .
- (١٠) مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ٨٢/٨٣ ، يونيه عام ١٩٨٥ .
- (١١) محمد محمد حسن الحاوى ، الاعفاءات الضريبية ومدى فاعليتها كحافز وتأثيرها على موارد الدولة ، المؤتمر الضريبى الثانى لجمعية الضرائب المصرية ، عام ١٩٩٤ .

- (١٢) محمد مصطفى سويد ، اطار مقترح للحوافز الضريبية للاستثمار ، المؤتمر العلمى الاول لاستراتيجية الإستثمار فى مصر فى ضوء تحديات المستقبل ، كلية التجارة فرع بنها ، جامعة الزقازيق ، مايو عام ١٩٩٥ .
- (١٣) د. محمد هشام سيد الحمري ، الاعفاءات الضريبية وآثارها على قرارات الاستثمار ، مؤتمر السياسة الضريبية بين الواقع وآفاق المستقبل ، الجمعية المصرية للإدارة المالية ، القاهرة ، عام ١٩٩٠ .
- (١٤) د. المرسى السيد حجازى ، تقييم وظيفى للنظام الضريبى المصرى ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٨٩ .
- (١٥) معهد التخطيط القومى ، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى الاجتماعى لعام ٩٣/٩٤ ، عام ١٩٩٤ .
- (١٦) معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر عام ١٩٨٥ .
- (١٧) د. نادية راضى عبد الحليم ، دراسة انتقادية لتاثير المحفزات الضريبية فى القوانين المصرية على مناخ الأعمال ، المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات ، ١٩٩٢ .
- (١٨) هيئة الاستثمار ، تطور الاستثمار فى مصر خلال الفترة من ٩٠/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٤/٦/٣٠ ، اعداد مختلفة ، عام ١٩٩٥ .
- (١٩) وزارة التخطيط ، بيانات الدخل القومى واجمالى الحصيلة الضريبية ، جداول مختلفة .
- (٢٠) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٣/٩٢ ، عام ١٩٩٣ .
- (٢١) وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة ، اعوام ٨٩ ، ٩٠ ، ١٩٩١ .
- (٢٢) د. يحيى حسين عبيد ، دراسة لكيفية اختيار الشكل المناسب للحوافز الضريبية فى مجال ترشيد الاستثمار الاجنبى المباشر ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، عام ١٩٨٢ .
- (٢٣) د. يونس أحمد البطريق ، النظرية العامة للنظام الضريبى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، عام ١٩٧٢ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

— Askari H.J.T. Cummings and M. Glover, «Taxation and Tax Policies in the Middle East», Butter Worth & Co., Ltd., England, 1982.

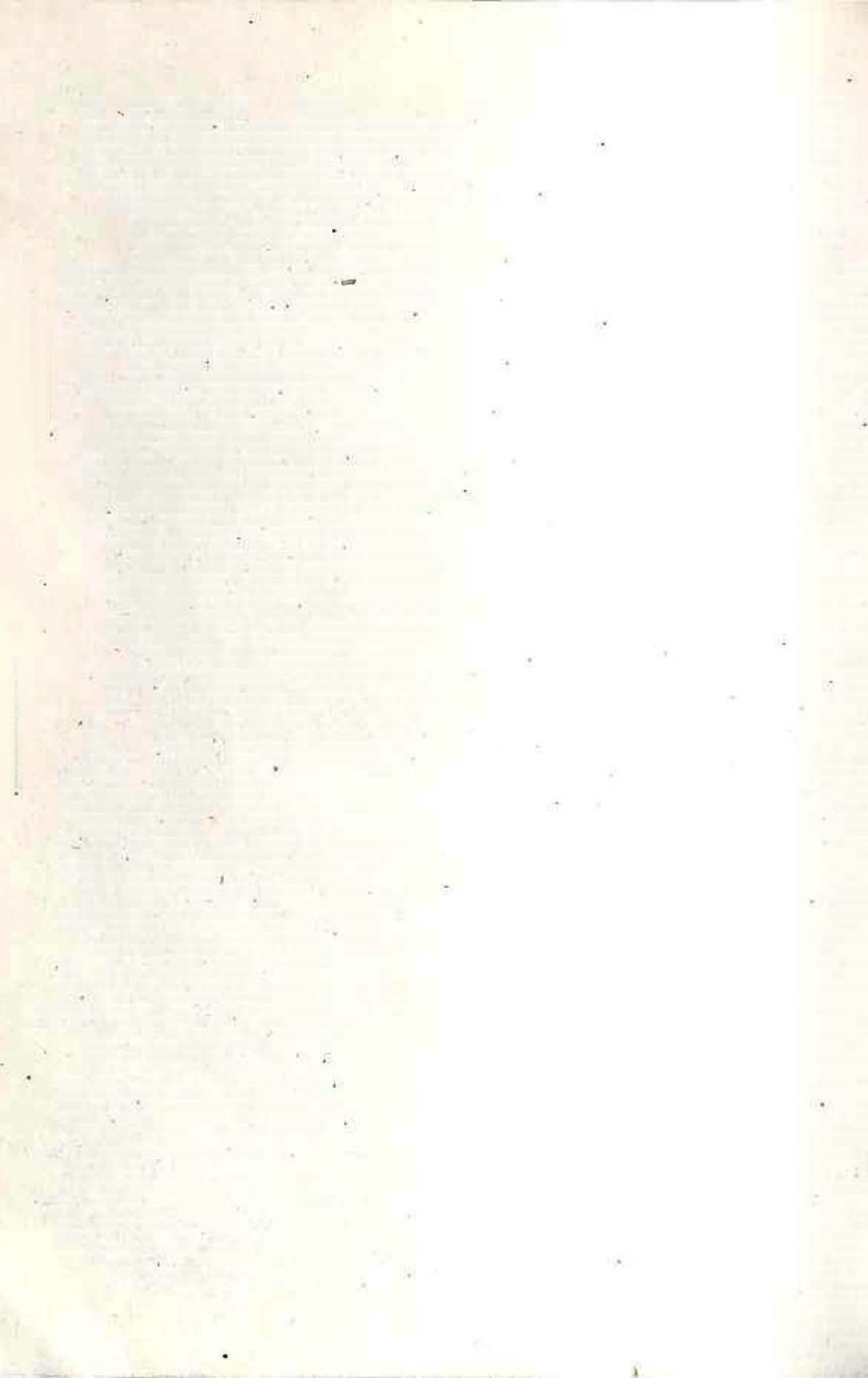
— Cedric Sandfor, «Social Economics», Heinemann Educational Books, London, 1977.

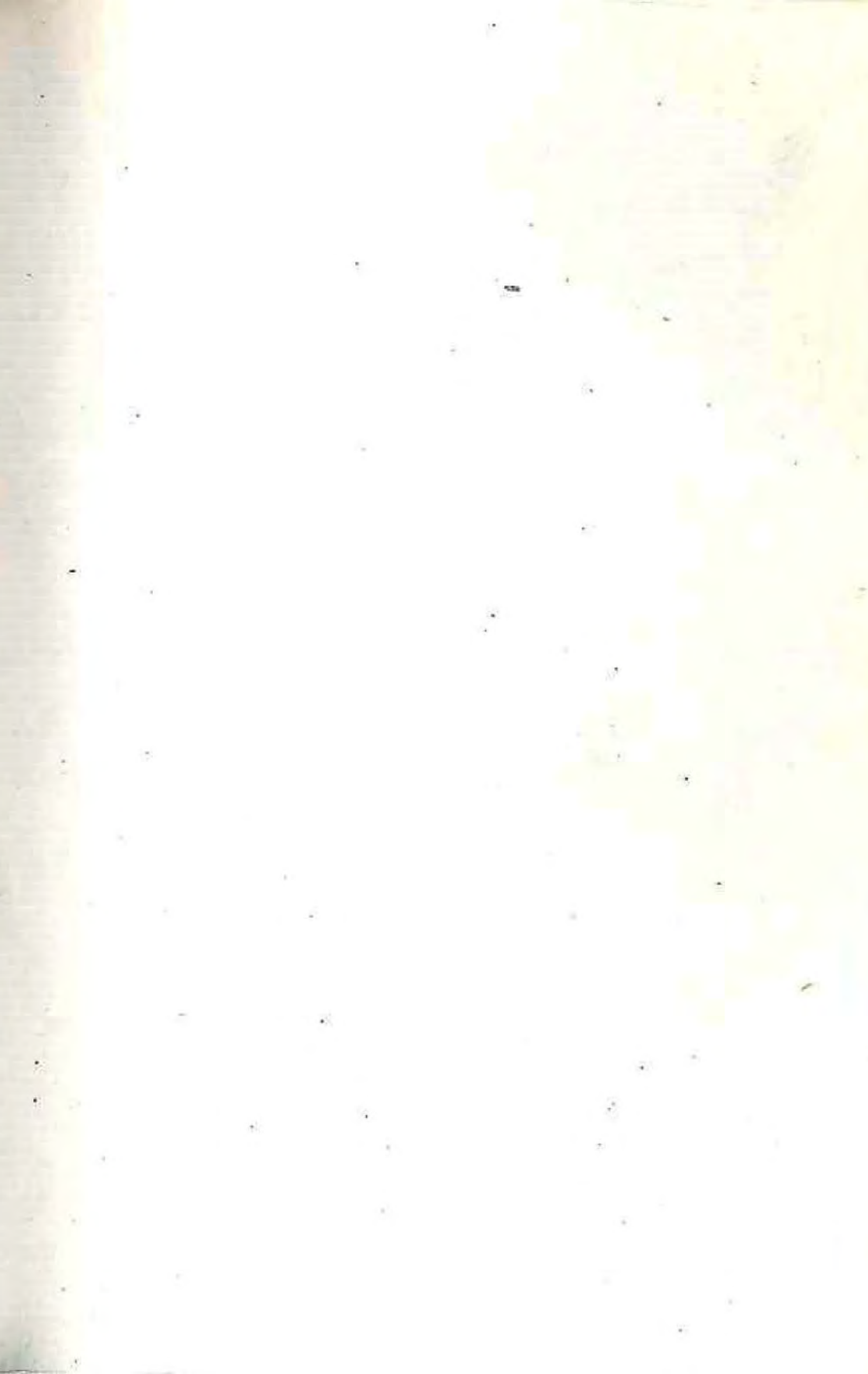
— Eliraqui, I.A., «The Impact of Tax Incentive on the Profitability of Foreign Investment Projects in Egypt», L'Egypte Contemporaine, 1983.

— Joint Committee on Taxation, «Tax Policy and Capital Formation», April, 1977.

— Musgrave R.A., «Public Finance in Theory and Practice», 2nd Ed., McGraw-Hill Book Co., N.Y., 1976.

— Sam A. Hicks, «Choosing the Form for the Business Tax Incentives», The Accounting Review, Vol. III, July, 1978.





رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩٢ / ٥٣٤

مطابع الاهرام - كورنيش النيل